

No. 54513*

**Belgium
and
Tunisia**

**Convention on social security between the Kingdom of Belgium and the Republic of Tunisia.
Tunis, 28 March 2013**

Entry into force: *1 May 2017, in accordance with article 59*

Authentic texts: *Arabic, Dutch and French*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Belgium, 21 June 2017*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

**Belgique
et
Tunisie**

**Convention sur la sécurité sociale entre le Royaume de Belgique et la République tunisienne.
Tunis, 28 mars 2013**

Entrée en vigueur : *1^{er} mai 2017, conformément à l'article 59*

Textes authentiques : *arabe, néerlandais et français*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Belgique, 21 juin 2017*

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

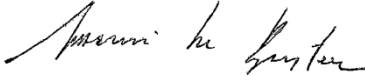
الفصل 59 الدخول حيّز التنفيذ

تدخل هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر الثاني الموالي لتاريخ تلقي التبليغ الذي تعلم بمقتضاه الدولة المتعاقدة الأخيرة بالطرق الدبلوماسية استيفاء الاجراءات القانونية المستوجبة لدخول هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ.

واشهادا على ذلك أمضى الموقعان أدناه والمفوض لهما للغرض هذه الاتفاقية.

حرر بتونس في في نظيرين أصليين باللغات العربية والفرنسية والهولندية وللنصوص الثلاث نفس الحجية.

عن المملكة البلجيكية



عن الجمهورية التونسية



3- إذا ما تم تقديم المطلب المشار إليه بالفقرة الأولى أو الثانية من هذا الفصل في أجل سنتين من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، فإن الحقوق المفتوحة طبقاً لأحكامها تكتسب انطلاقا من هذا التاريخ دون معارضة المعنيين بأحكام تشريع إحدى الدولتين المتعاقبتين المتعلقة بسقوط الحق أو التقادم.

4- إذا ما تم تقديم المطلب المشار إليه بالفقرة الأولى أو الثانية من هذا الفصل بعد انقضاء أجل السنتين اللاحقتين لتاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، فإن الحقوق التي لم تسقط بمرور الزمن أو لم تتقادم، تكتسب انطلاقا من تاريخ المطلب مع مراعاة الأحكام الأكثر امتيازاً لتشريع الدولة المتعاقدة المعنية.

الفصل 56

المدّة

أبرمت هذه الاتفاقية لمدة غير محدّدة. يمكن نقضها من قبل إحدى الدولتين المتعاقبتين بتبليغ كتابي موجّه بالطرق الدبلوماسية للدولة المتعاقدة الأخرى مع إشعار مسبق لمدة إثني عشر شهرا.

الفصل 57

ضمان الحقوق المكتسبة أو التي هي بصدد الاكتساب

في صورة نقض هذه الاتفاقية، تتم المحافظة على الحقوق ومبالغ المنافع المكتسبة بعنوان هذه الاتفاقية. تتخذ الدولتان المتعاقدتان الترتيبات اللازمة بخصوص الحقوق التي هي بصدد الاكتساب.

الفصل 58

الالغاء والتدابير الانتقالية

1- بدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ تلغى الاتفاقية العامة للضمان الاجتماعي المبرمة بتاريخ 29 جانفي 1975 بين المملكة البلجيكية والجمهورية التونسية وتعوض بهذه الاتفاقية.

2- تتم دراسة مطالب المنافع المقدمة قبل دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ والتي لم نقض إلى قرار بشأنها إلى هذا التاريخ وفقا لأحكام اتفاقية 29 جانفي 1975 المذكورة ولأحكام هذه الاتفاقية. يقع اعتماد الحل الأكثر نفعاً بالنسبة للمؤمن عليه.

- استرداد مصاريف الاختبارات الطبية إذا ما تم انجازها لمصلحة الدولتين المتعاقبتين.
- 3-** يتم استرداد المصاريف المشار إليها بالفقرتين الأولى والثانية من هذا الفصل حسب الصيغ المضبوطة بلائحة الإجراءات الإدارية المنصوص عليها بالفصل 43 من هذه الاتفاقية.
- 4-** لغاية تطبيق هذه الاتفاقية يخول للسلطات والمؤسسات المختصة التراسل مباشرة فيما بينها وكذلك مع كل شخص مهما كان مقر إقامته ويمكن أن يتم التراسل وفق لغة من اللغات الرسمية للدولتين المتعاقبتين.
- 5-** إضافة إلى وضع المبادئ العامة للتعاون الإداري حيز التنفيذ، تتفق الدولتان المتعاقبتان ضمن لائحة الإجراءات الإدارية على ضبط الصيغ التي سيتم وفقها تبادل المساعدة لمقاومة أشكال التحيل عبر الحدود وفيما يتعلق بمساهمات ومنافع الضمان الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق بالإقامة الفعلية للأشخاص، وتقدير الموارد واحتساب المساهمات والجمع بين المنافع.

الفصل 46

التخاطب وحماية المعطيات الشخصية

- 1-** يرحّص لمؤسسات الدولتين المتعاقبتين ولغاية تطبيق هذه الاتفاقية، تبادل المعطيات ذات الطابع الشخصي فيما بينهما بما في ذلك المعطيات المتعلقة بمدخيل الأشخاص التي يكون الاطلاع عليها ضروريا لمؤسسة الدولة المتعاقدة.
- 2-** يخضع تبادل المعطيات ذات الطابع الشخصي من قبل مؤسسة دولة متعاقدة إلى احترام التشريع المتعلق بحماية المعطيات لتلك الدولة المتعاقدة.
- 3-** تخضع المحافظة على المعطيات الشخصية ومعالجتها ونشرها وتعديلها أو إتلافها من قبل مؤسسة الدولة المتعاقدة التي تم مدها بتلك المعطيات إلى التشريع المتعلق بحماية المعطيات بتلك الدولة المتعاقدة.
- 4-** إن المعطيات المشار إليها بهذا الفصل لا يمكن استعمالها في غايات أخرى غير تلك المتعلقة بتطبيق تشريعات الدولتين المتعاقبتين.

- أ- إذا حلت المؤسسة المذكورة بموجب التشريع الذي تطبقه محل المنتفع في الحقوق التي ترجع إليه لدى الغير، فإن هذا الحلول يتم الاعتراف به لدى الدولة المتعاقدة الأخرى.
- ب- إذا كان للمؤسسة المذكورة حق مباشر لدى الغير فإن الدولة الأخرى تعترف بهذا الحق.

العنوان الخامس

أحكام انتقالية ونهائية

الفصل 54

الأحداث والوضعيات السابقة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ

- 1- تنطبق هذه الاتفاقية أيضا على الأحداث السابقة لدخولها حيز التنفيذ.
- 2- لا تفتح هذه الاتفاقية أي حق في منافع بعنوان فترة سابقة لدخولها حيز التنفيذ.
- 3- يتم الأخذ بعين الاعتبار لكل فترة تأمين منجزة في ظل تشريع إحدى الدولتين المتعاقبتين قبل دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ لتحديد الحق في منفعة يتم افتتاحه طبقا لأحكام هذه الاتفاقية.
- 4- لا تنطبق هذه الاتفاقية على الحقوق التي تمت تصفيتها بإسداء تعويض جزافي أو باسترداد المساهمات.

الفصل 55

المراجعة والتقدم وسقوط الحق

- 1- إن المنفعة التي لم تتم تصفيتها أو تم تعليقها بسبب جنسية المعني أو جراء إقامته فوق تراب الدولة المتعاقدة غير التي يوجد بها الهيكل المدين، تتم إعادة تصفيتها أو إسداؤها بطلب من المعني وذلك انطلاقا من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.
- 2- تتم مراجعة حقوق المعنيين الذين تحصلوا على تصفية منفعة قبل دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بطلب منهم ووفق أحكام هذه الاتفاقية. لا يجب أن تفضي هذه المراجعة بأي حال من الأحوال إلى التخفيض من الحقوق السابقة للمعنيين.

بالتشريع الذي تطبقه، أن تطلب من مؤسسة الدولة المتعاقدة الأخرى المدينة بمنافع المستفيد، أن تقتطع ذلك المبلغ من المنافع المماثلة التي تدفعها للمستفيد. تتولى المؤسسة الأخيرة عملية الاقتطاع وفقا لنفس الشروط وضمن نفس الحدود التي يخولها التشريع الذي تطبقه لمثل هذه المقاصة كما لو تعلق الأمر بمبالغ تولت دفعها وتحول المبلغ المقتطع للمؤسسة الدانئة.

الفصل 52 اجراءات التنفيذ

- 1- إن أحكام التنفيذ الصادرة عن الهيئات القضائية لإحدى الدولتين المتعاقبتين وكذلك القرارات أو السندات التنفيذية الصادرة عن سلطة أو مؤسسة إحدى الدولتين المتعاقبتين والتي لم تعد قابلة للطعن والمتعلقة بمساهمات الضمان الاجتماعي والفوائد وكل المصاريف الأخرى أو باسترداد المنافع المسداة دون وجه قانوني يتم الاعتراف بها وتنفيذها فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى في الحدود ووفقا للإجراءات المنصوص عليها بالتشريع وبكل الإجراءات الأخرى المنطبقة على الأحكام المماثلة بالدولة المتعاقدة الأخرى.
- 2- لا يمكن رفض الإقرار بفاذ الحكم أو القرار أو السند إلا متى كان متضاربا مع النظام العام للدولة المتعاقدة التي كان سيتم فوق ترابها التنفيذ.
- 3- تستفيد ديون مؤسسة في إطار إجراءات التنفيذ الجبري أو التفليس أو التصفية الجبرية فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى بنفس الامتيازات الممنوحة من قبل تشريع تلك الدولة المتعاقدة.
- 4- تحظى الديون التي تكون موضوع استرداد أو استخلاص جبري بنفس الضمانات والامتيازات الممنوحة للديون المماثلة والتابعة لهيكل يقع فوق تراب الدولة المتعاقدة التي سيتم فيها الاسترداد أو الاستخلاص الجبري.
- 5- تضبط صيغ تطبيق هذا الفصل في إطار لائحة الإجراءات الادارية المنصوص عليها بالفصل 43 من هذه الاتفاقية.

الفصل 53 الدعاوى ضد الغير

إذا استفاد شخص بموجب تشريع إحدى الدولتين المتعاقبتين بمنافع بعنوان ضرر ناتج عن وقائع تمت فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى، تسوى الحقوق المحتملة للمؤسسة المدينة ضد الغير المطالب بجرر الضرر بالطريقة التالية:

الفصل 49

دفع المنافع والتحويلات

- 1- تتولى المؤسسات المدينة بالمنافع بمقتضى الاتفاقية إبراء ذمتها منها بعملة دولتها.
- 2- تصرف المؤسسة المدينة مباشرة إلى المستفيد المنافع التي يستحقها وفقا للأجال وطبقا للصيغ المنصوص عليها بالتشريع الذي تطبقه.
- 3- غير أن المؤسسة المدينة بالإيرادات أو الجرايات التي يقل مبلغها الشهري عن مبلغ يتم ضبطه بتبادل الرسائل بين السلطات المختصة لكلا الدولتين المتعاقبتين وبطلب من المنتفع، تتولى خلاص هذه الإيرادات والجرايات بصفة ثلاثية أو سداسية أو سنوية.
- 4- لا يمكن أن تحول أحكام تشريع دولة متعاقدة في مجال مراقبة الصرف دون حرية تحويل المبالغ المستحقة الناتجة عن تطبيق هذه الاتفاقية.

الفصل 50

تسوية النزاعات

تم تسوية الصعوبات والنزاعات المتعلقة بتأويل وتطبيق هذه الاتفاقية في إطار اللجنة المشتركة المنصوص عليها بالفصل 44 من هذه الاتفاقية.

الفصل 51

استرداد ما تم دفعه دون موجب

- 1- إذا دفعت مؤسسة الدولة المتعاقدة للمستفيد بالمنافع أثناء خلاص أو مراجعة المنافع بعنوان تطبيق هذه الاتفاقية، مبلغا يفوق ذلك الذي له الحق فيه، فإنه يمكن لهذه المؤسسة وفق الشروط والحدود المنصوص عليها بالتشريع الذي تطبقه، أن تطالب من المؤسسة المدينة للدولة المتعاقدة الأخرى بمنفعة مماثلة للمستفيد، باقتراع المبلغ الذي تم دفعه بالزيادة من مخلفات المستحقات الراجعة للمستفيد وفق نفس الشروط وضمن نفس الحدود المنصوص عليها بالتشريع الذي تطبقه وتحول المبلغ الذي تم حجزه إلى المؤسسة الدائنة. إذا تعذر حجز المبلغ الذي تم دفعه بالزيادة من مخلفات المستحقات تنطبق أحكام الفقرة الثانية.
- 2- إذا ما دفعت مؤسسة الدولة المتعاقدة للمستفيد بالمنافع مبلغا ليس له الحق فيه، فإنه يمكن لهذه المؤسسة، ووفقا للشروط وضمن الحدود المنصوص عليها

الفصل 47

الإعفاء من الأداء ومن التعريف

- 1- تسحب الإعفاءات أو التخفيضات في الأداءات وحقوق الطوابع وتكاليف المحاكم أو التسجيل المنصوص عليها بتشريع إحدى الدولتين المتعاقبتين وذلك بالنسبة للأوراق والوثائق المماثلة التي يتعين توفيرها تطبيقاً لتشريع الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 2- تعفى من تصديق السلطات الدبلوماسية أو القنصلية كل الرسوم والوثائق التي يتعين تقديمها لغاية تطبيق هذه الاتفاقية.

الفصل 48

المطالب والتصاريح والدعاوى

- 1- تعد المطالب والتصاريح أو الدعاوى التي تم تقديمها حسب تشريع دولة متعاقدة وفي أجل محدد لدى سلطة أو مؤسسة أو هيئة قضائية لتلك الدولة مقبولة إذا ما تم تقديمها خلال نفس الأجل لدى سلطة أو مؤسسة أو هيئة قضائية للدولة المتعاقدة الأخرى. في هذه الحالة، فإن السلطة أو المؤسسة أو الهيئة القضائية التي تم اللجوء إليها تحيل ودون تأخير تلك المطالب أو التصاريح أو الدعاوى إلى السلطة أو المؤسسة أو الهيئة القضائية للدولة المتعاقدة الأولى سواء مباشرة أو بواسطة السلطات المختصة للدولتين المتعاقبتين. يعتبر تاريخ تقديم تلك المطالب والتصاريح أو الدعاوى لدى سلطة أو مؤسسة أو هيئة قضائية للدولة المتعاقدة كتاريخ لتقديمها لدى السلطة أو المؤسسة أو الهيئة القضائية المختصة للاعتراف بها.
- 2- يتم قبول مطلب المنافع المقدمة من قبل المؤسسة المختصة للدولة المتعاقدة الأخرى لدى المؤسسة المختصة للدولة المتعاقدة وذلك فيما يتعلق بالمنافع الموافقة لها.
- 3- لا يمكن للسلطات والمؤسسات والهيئات القضائية لدولة متعاقدة رفض العرائض والمطالب أو كل الوثائق الأخرى الموجهة إليها أو المقدمة لها بسبب تحريرها في لغة رسمية للدولة المتعاقدة الأخرى.

العنوان الرابع أحكام مختلفة

الفصل 43 التعاون بين السلطات المختصة

تتولى السلطات المختصة:

- أ- اتخاذ التدابير والصيغ الضرورية بمقتضى لائحة الإجراءات الإدارية لتطبيق هذه الاتفاقية وتعين مؤسسات الاتصال والمؤسسات المختصة ومؤسسات مقر الإقامة ومقر الإقامة المؤقتة.
- ب- ضبط إجراءات التعاون الإداري وصيغ خلاص المصاريف المرتبطة بالحصول على الشهادات الطبية والإدارية وغيرها من الشهادات اللازمة لتطبيق هذه الاتفاقية.
- ت- التبادل المباشر للمعلومات المتعلقة بالإجراءات المعتمدة لتطبيق هذه الاتفاقية.
- ث- التبادل المباشر ودون تأخير لكل تعديل لتشريعها الذي يمكن أن يؤثر على تطبيق هذه الاتفاقية.

الفصل 44 اللجنة المشتركة

تُكلف لجنة مشتركة متركبة من ممثلين عن كل دولة متعاقدة بمتابعة تطبيق هذه الاتفاقية واقتراح التعديلات الممكنة بشأنها. تجتمع هذه اللجنة المشتركة كلما دعت الحاجة إلى ذلك وبطلب من إحدى الدولتين المتعاقدين بالتناوب في بلجيكا وتونس.

الفصل 45 التعاون الإداري

- 1- لغاية تطبيق هذه الاتفاقية، تبذل السلطات المختصة وكذلك المؤسسات المختصة لكل من الدولتين المتعاقدين مساعيها الحميدة كما لو تعلق الأمر بتطبيق تشريعها الخاص. يكون هذا التعاون مبدئياً دون مقابل، غير أنه يمكن للسلطات المختصة أن تتفق على استرجاع بعض المصاريف.
- 2- يتم انجاز الاختبارات الطبية للأشخاص المقيمين أو المقيمين بصفة مؤقتة فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى بطلب من المؤسسة المختصة وعلى كاهلها. لا يتم

الباب السادس البطالة

الفصل 41 تجميع فترات التأمين

- 1- إذا اشترط تشريع دولة متعاقدة لاكتساب الحق في المنافع أو المحافظة عليه أو استخلاصه أو تحديد مدته إنجاز فترات تأمين في ظل تشريع دولة متعلق بمنح البطالة، تتولى المؤسسة المكلفة بتطبيق هذا التشريع الأخذ بعين الاعتبار وعند الضرورة ولغاية التجميع، فترات التأمين المنجزة من قبل العامل الأجير في ظل التشريع المتعلق بمنح البطالة للدولة المتعاقدة الأخرى كما لو كانت فترات تأمين منجزة في ظل تشريعها المتعلق بمنح البطالة.
- 2- تكون المؤسسة المختصة للدولة المتعاقدة والتي يشترط تشريعها لاكتساب الحق في المنافع أو المحافظة عليه أو استخلاصه أو تحديد مدته إنجاز فترات تأمين في ظل تشريع متعلق بمنح البطالة ملزمة بأن تأخذ بعين الاعتبار فترات التأمين المنجزة بالدولة المتعاقدة الأخرى في إطار تشريعها المتعلق بمنح البطالة إلا متى كانت تلك الفترات سيتم اعتبارها كما لو كانت فترات تأمين منجزة في ظل التشريع المتعلق بمنح البطالة الذي تطبقه.
- 3- يشترط لتطبيق أحكام الفقرتين الأولى والثانية من هذا الفصل أن يكون المعني قد أنجز لآخر مرة فترات نشاط أو في صورة الفقرة الثانية، فترات تأمين وفق التشريع المتعلق بمنح البطالة للدولة المتعاقدة الذي تم بعنوانه طلب المنافع وشرط أن يكون قد باشر في ظل هذا التشريع نشاطا مهنيا بصفته عاملا أجيرا لمدة 26 أسبوعا على الأقل خلال الإثني عشر شهرا الأخيرة السابقة لمطلبه.
- 4- تنطبق الفقرة الأولى من هذا الفصل بقطع النظر عن التوقف عن النشاط دون خطأ من الأجير وقيل إتمام السنة وعشرون أسبوعا وذلك متى كان هذا النشاط مؤهلا لأن يدوم أطول.

الفصل 42 الأخذ بعين الاعتبار لفترة تأمين بالدولة الأخرى

في صورة تطبيق أحكام الفصل 41 من هذه الاتفاقية ولغاية تحديد مدة إسداء المنافع ومبلغها، تأخذ المؤسسة المختصة لدولة متعاقدة بعين الاعتبار وعند الإمكان، الفترة التي تم خلالها إسداء المنافع من قبل المؤسسة المختصة للدولة المتعاقدة الأخرى ولمدة 12 شهرا كحد أقصى وفي الحدود المضبوطة بالتشريع المتعلق بمنح البطالة الذي تطبقه المؤسسة المختصة للدولة المتعاقدة الأولى.

الباب الخامس المنح العائلية

الفصل 40

اكتساب الحق في المنافع العائلية والمحافظة عليه أو استخلاصه

- 1- إذا اشترط تشريع دولة متعاقدة لإكتساب الحق في المنافع أو المحافظة عليه أو استخلاصه انجاز فترات تأمين، تتولى المؤسسة التي تطبق هذا التشريع الأخذ بعين الاعتبار، ولهذا الغرض وعند الضرورة، ولغاية التجميع، فترات التأمين المنجزة في ظل تشريع الدولة المتعاقدة الأخرى كما لو كانت فترات تأمين منجزة في ظل تشريع الدولة المتعاقدة الأولى وشرط أن لا تتراكب.
- 2- تشير عبارة "منح عائلية" إلى المنافع النقدية الدورية كما يتم ضبطها بلائحة الإجراءات الإدارية المنصوص عليها بالفصل 43 من هذه الاتفاقية. تتولى السلطات المختصة ضمن هذه اللائحة ضبط:
 - أ- أصناف الأطفال المستفيدين
 - ب- شروط إسداء المنح العائلية ونسبها والفترات التي يتم خلالها منحها.
- 3- يستفيد الأشخاص الخاضعون لتشريع إحدى الدولتين المتعاقدتين بالمنح العائلية للدولة المتعاقدة الأولى بعنوان الأبناء المقيمين فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 4- يستفيد صاحب الجرايات أو الإيرادات المستحقة طبقاً لتشريعات الدولتين المتعاقدتين بالمنح العائلية للدولة المتعاقدة التي يقيم فوق ترابها بعنوان الأبناء المقيمين فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 5- يستفيد يتيم الشخص الذي كان خاضعاً لتشريع الدولة المتعاقدة والذي يقيم فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى بالحق في المنح العائلية للدولة المتعاقدة التي كان المتوفي خاضعاً لتشريعها لأخر مرة وطبقاً للشروط المنصوص عليها بذلك التشريع.
- 6- بقطع النظر عن أحكام الفقرات من 3 إلى 5 من هذا الفصل، وإذا ما تم افتتاح الحق في المنح العائلية بالدولتين المتعاقدتين، تعتبر الدولة التي يقيم بها الطفل هي الدولة المختصة والتي تتحمل عبء المنح العائلية.

الفصل 38 ممارسة أو استئناف نشاط مهني من قبل صاحب الجارية

خلافًا للفصل 6، إذا ما اشترط التشريع التونسي منح أو إسداء الجارية مقابل توقف المعني عن ممارسة نشاط مهني فإن هذا الشرط لا يعارض به متى كان هذا النشاط قد تمت مباشرته فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى.

الباب الرابع منحة الدفن أو الوفاة الفصل 39

- 1- لغاية افتتاح الحق في منحة الوفاة أو المحافظة عليه أو استخلاصه يتم تجميع فترات التأمين المنجزة في ظل تشريع كل من الدولتين المتعاقبتين وشرط أن لا تتراكب.
- 2- يتعيّن على المؤسسة المختصة إسداء منحة الوفاة بعنوان التشريع الذي تطبّقه حتى ولو كان الشخص مقيما في تاريخ الوفاة فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 3- في صورة وفاة صاحب منافع التقاعد والباقيين على قيد الحياة أو العجز أو إيرادات حوادث الشغل أو الأمراض المهنية المستحقة طبقا لتشريع الدولتين المتعاقبتين تتحمل المؤسسة المختصة للدولة المتعاقدة التي كان يقيم فوق ترابها في تاريخ الوفاة منحة الوفاة.
- 4- في صورة وفاة صاحب منافع التقاعد والباقيين على قيد الحياة أو العجز أو إيرادات حوادث الشغل أو الأمراض المهنية المستحقة حصرا وفقا لتشريع إحدى الدولتين المتعاقبتين والمقيم في تاريخ الوفاة فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى، تتحمل المؤسسة المختصة للدولة المتعاقدة الأخرى منحة الوفاة.
- 5- إذا ما كانت الوفاة ناجمة عن مرض مهني وتم افتتاح الحق في منحة الوفاة في كلا الدولتين المتعاقبتين، تسدى هذه المنحة من قبل المؤسسة المختصة للدولة المتعاقدة التي تعرض فيها العامل الأجير أو غير الأجير ولأخر مرة لخطر المرض المهني.

الفصل 35

منافع العجز أثناء الإقامة المؤقتة فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى

يحافظ صاحب منفعة العجز بعنوان تشريع إحدى الدولتين المتعاقدتين على هذه المنفعة أثناء الإقامة المؤقتة بالدولة المتعاقدة الأخرى وذلك عندما يتم الترخيص مسبقاً لهذه الإقامة المؤقتة من قبل المؤسسة المختصة للدولة المتعاقدة الأولى. غير أنه لا يمكن رفض هذا الترخيص إلا متى كانت الإقامة المؤقتة تقع ضمن الفترة التي تتولى المؤسسة المختصة للدولة المتعاقدة الأولى وبمقتضى تشريعها تقييم أو مراجعة حالة العجز.

القسم الثالث

أحكام مشتركة لمنافع الشيخوخة والباقيين على قيد الحياة والعجز

الفصل 36

فترات التأمين التي تقل عن سنة

- 1- عندما تقل مدة التأمين الجمالية لغاية احتساب المنفعة طبقاً لتشريع دولة متعاقدة عن 12 شهراً، فإن المنفعة لا تسدى إلا متى كانت هذه التشريعات تنص على وجود حق في المنفعة بالاستناد حصراً إلى هذه المدة من التأمين.
- 2- تتولى المؤسسة المختصة للدولة المتعاقدة الأخرى الأخذ بعين الاعتبار لمدة التأمين المشار إليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل والتي لم تتول على أساسها مؤسسة إحدى الدولتين المتعاقدتين إسداء منافع وذلك بغاية افتتاح الحق في منفعة أو المحافظة عليه أو استخلافه، وكذلك لغاية تحديد مبلغها كما لو كانت مدة التأمين قد تم إنجازها وفقاً للتشريع الذي تطبقه.

الفصل 37

إمكانية مراجعة المنافع

- 1- إذا ما تم تعديل منافع الشيخوخة والباقيين على قيد الحياة والعجز المسندة بعنوان تشريع إحدى الدولتين المتعاقدتين وفقاً لنسبة أو مبلغ محدد بسبب ارتفاع في كلفة الحياة أو تغيير في مستوى الأجور أو غيرها من الأسباب الموجبة للتعديل، فإن المؤسسة المختصة للدولة المتعاقدة الأخرى غير ملزمة بإعادة احتساب هذه المنافع.
- 2- غير أنه في صورة تعديل صيغة اقرار منافع الشيخوخة والباقيين على قيد الحياة أو العجز أو قواعد احتسابها، يتم إعادة احتساب المنافع وفقاً لأحكام الفصل 31 أو 35 من هذه الاتفاقية، لا يكون لهذه القاعدة أي أثر على المنافع التي تم دفعها في تاريخ دخول هذا التعديل حيز التنفيذ.

القسم الثاني أحكام خصوصية تتعلق بمنافع العجز

الفصل 33 تجميع فترات التأمين

- 1- لاكتساب الحق في منافع العجز أو المحافظة عليه أو استخلاصه تطبق بالمماثلة أحكام الفصل 30.
- 2- يتم الإقرار بالحق في منفعة العجز بالنسبة للشخص الذي كان خاضعا في بداية العجز لتشريع إحدى الدولتين المتعاقبتين المتعلق بمنافع العجز أو كان مستفيدا بمنفعة العجز حسب ذلك التشريع والذي سبق له أن أنجز فترات تأمين وفقا لتشريع الدولة المتعاقدة الأخرى.

الفصل 34 احتساب منافع العجز

- 1- إذا ما كان افتتاح الحق في منافع العجز بعنوان تشريع إحدى الدولتين المتعاقبتين قد تم فقط بتجميع فترات التأمين المنجزة في ظل الدولتين المتعاقبتين طبقا للفصل 33 من هذه الاتفاقية، يتم ضبط مبلغ المنفعة المستحقة حسب الصيغ المضبوطة بالفقرة الثانية من الفصل 31 من هذه الاتفاقية.
- 2- بقطع النظر عن أحكام الفصل 6 من هذه الاتفاقية، عندما يتم افتتاح الحق في منافع العجز البلجيكية دون ضرورة اللجوء إلى أحكام الفصل 33 من هذه الاتفاقية وإذا ما كان المبلغ الناتج عن جمع المنفعة التونسية والمنفعة البلجيكية التي يتم احتسابها طبقا للفقرة الأولى من هذا الفصل أقل من مبلغ المنفعة المستحقة وفقا للتشريع البلجيكي فحسب، تتولى المؤسسة البلجيكية المختصة دفع مبلغ تكميلي يساوي الفارق بين حاصل المنفعتين المذكورتين آنفا والمبلغ المستحق حصرا طبقا للتشريع البلجيكي.

الفصل 31

احتساب جريات التقاعد والباقيين على قيد الحياة

- 1- عندما يستجيب الشخص للشروط المنصوص عليها بتشريع إحدى الدولتين المتعاقبتين لاكتساب الحق في المنافع دون ضرورة اللجوء إلى التجميع، تحدد المؤسسة المختصة لهذه الدولة الحق في المنفعة مباشرة على أساس فترات التأمين المنجزة فوق تراب هذه الدولة وفقا لتشريعها.
- تتولى هذه المؤسسة احتساب مبلغ الجارية الذي يتم الحصول عليه بتطبيق الأحكام المنصوص عليها بالفقرة الثانية (أ) و (ب) ولا يعتد إلا بالمبلغ الأكثر ارتفاعا.
- 2- إذا ما كانت مطالبة الشخص لحقه في منفعة حسب تشريع إحدى الدولتين المتعاقبتين لا تتم إلا بتجميع فترات التأمين المنجزة طبقا للفصل 30، فإنه يتم تطبيق القواعد التالية:

- أ- تحدد المؤسسة المختصة المبلغ النظري للجارية كما لو كانت فترات التأمين المقضاة طبقا لتشريعات الدولتين المتعاقبتين قد تم إنجازها فقط في ظل التشريع الذي تطبقه.
- ب- تحسب المؤسسة المبلغ الفعلي على أساس المبلغ المنصوص عليه بالفقرة (أ) بالتناسب مع فترات التأمين المنجزة في تشريعها الخاص مقارنة بمدة كامل فترات التأمين المحتسبة طبقا للفقرة (أ).
- ج- لا احتساب جارية التقاعد أو الباقيين على قيد الحياة، تؤخذ بعين الاعتبار فترات التأمين على أن لا تتجاوز الحد الأقصى لفترات التأمين الذي يمكن أخذه بعين الاعتبار من قبل التشريع الذي تطبقه المؤسسة المختصة.

الفصل 32

توزيع منفعة الباقيين على قيد الحياة

توزع جارية الباقيين على قيد الحياة المستحقة للقرين الباقي على قيد الحياة وعند الاقتضاء مناصفة وبصفة نهائية بين القرناء الباقيين على قيد الحياة وفقا لأحكام نظام الأحوال الشخصية للمؤمن عليه.

الفصل 29 الجراية الراجعة للأيتام

مع مراعاة أحكام الفقرة الثالثة من الفصل الخامس من هذه الاتفاقية، وفي حالة وقوع حادث شغل أو مرض مهني أدى إلى الوفاة، فإن الجراية التي يستحقها الأيتام يتم صرفها حسب التشريع المنطبق.

الباب الثالث الشيخوخة والوفاة والعجز

القسم الأول أحكام خاصة بمنافع الشيخوخة والباقيين على قيد الحياة

الفصل 30 تجميع فترات التأمين

- 1- مع مراعاة أحكام الفقرة 2 من هذا الفصل، بغرض اكتساب الحق في المنافع أو الحفاظ عليه أو استرداده، يتم تجميع فترات التأمين والفترات المشبهة المنجزة طبقاً لتشريع دولة متعاقدة حول تأمين الجرايات كلما اقتضت الضرورة شرط أن لا تتراكب مع فترات التأمين المنجزة في ظل تشريع الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 2- إذا اشترط تشريع إحدى الدولتين المتعاقدتين لإسناد بعض المنافع أن تنجز فترات التأمين في مهنة معينة، فإن تجميع فترات التأمين للحصول على هذه المنافع لا يكون إلا بالنسبة لفترات التأمين المنجزة أو المشبهة بالنسبة لنفس المهنة داخل الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 3- إذا اشترط تشريع إحدى الدولتين المتعاقدتين لإسناد بعض المنافع أن تكون فترات التأمين منجزة في ظل مهنة معينة وأن لا تمنح هذه الفترات الحق في الحصول على هذه المنافع، فإنه يمكن اعتماد هذه الفترات لتصفية المنافع التي ينص عليها النظام العام للعمال الأجراء.
- 4- إذا لم يفتح الشخص الحق في المنافع حسب الفقرات 1 و2 و3 من هذا الفصل، فإنه يتم تجميع فترات التأمين المنجزة في ظل تشريع دولة تالفة تربطها اتفاقية للضمان الاجتماعي بالدولتين المتعاقدتين كل فيما يخصها تنص على تجميع فترات التأمين.

2- إذا ما كان إسداء منافع المرض المهني بعنوان تشريع دولة متعاقدة مرتبطا بشرط أن يكون المرض قد تمت معايته طبيا لأول مرة فوق ترابها، يعد هذا الشرط مستوفا عندما يكون المرض قد تمت معايته لأول مرة فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى.

3- إذا ما كان إسداء منافع المرض المهني بعنوان تشريع دولة متعاقدة مرتبطا بشرط أن يكون النشاط الذي من شأنه أن يتسبب في المرض قد تمت ممارسته خلال مدة معينة، فإن المؤسسة المختصة لهذه الدولة تأخذ بعين الاعتبار وفي حدود الضرورة الفترات التي تمت خلالها ممارسة هذا النشاط في ظل تشريع الدولة المتعاقدة الأخرى كما لو تمت ممارستها في ظل تشريع الدولة الأولى.

الفصل 27

تفاهم المرض المهني

في حالة تفاهم مرض مهني فإن الشخص المستفيد أو الذي استفاد بتعويض عن مرض مهني حسب تشريع إحدى الدولتين المتعاقبتين والذي يتمسك بعنوان المرض المهني الذي له نفس الطبيعة بالحق في المنافع وفقا لتشريع الدولة المتعاقدة الأخرى، تنطبق القواعد التالية:

أ- إذا لم يباشر الشخص فوق تراب هذه الدولة نشاطا مهنيا من شأنه أن يؤدي إلى مرض مهني أو يساهم في تفاهمه، فإن المؤسسة المختصة للدولة الأولى مطالبة بتحمل أعباء المنافع مع مراعاة التفاهم حسب مقتضيات التشريع الذي تطبقه.

ب- إذا باشر الشخص فوق تراب هذه الدولة الأخيرة هذا النشاط المهني، فإن المؤسسة المختصة للدولة الأولى ملزمة بتحمل أعباء المنافع دون اعتبار لتفاهم المرض حسب مقتضيات التشريع الذي تطبقه. تمنح المؤسسة المختصة للدولة الثانية للشخص مبلغا إضافيا يتم تحديده حسب تشريعها والذي يساوي الفارق بين مبلغ المنفعة المستحقة بعد تفاهم المرض والمبلغ الذي كان يستحقه قبل التفاهم.

الفصل 28

الجراية الراجعة للقرناء الباقين على قيد الحياة

في حالة وقوع حادث شغل أو مرض مهني أدى إلى الوفاة، فإن الجراية التي يستحقها القرين الباقي على قيد الحياة توزع عند الاقتضاء بالتساوي وبصفة نهائية بين القرناء الباقين على قيد الحياة مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية للضحية.

الفصل 23

استرداد مصاريف المنافع العينية بين المؤسسات

- 1- يتم صرف المبلغ الفعلي للمنافع العينية المسداة طبقاً للفصلين 21 و22 من قبل المؤسسة المختصة لحساب المؤسسة التي أسدت تلك المنافع حسب الصيغ المنصوص عليها بلانحة الاجراءات الادارية.
- 2- يمكن للسلطات المختصة بمقتضى اتفاق مشترك أن يقرّروا التخلي الكلي أو الجزئي عن الاسترداد المنصوص عليه بالفقرة الأولى أو الاتفاق فيما بينها على اعتماد صيغة أخرى له.

الفصل 24

حوادث الشغل والأمراض المهنية المستجدة سابقاً

إذا ما اقتضى تشريع دولة متعاقدة بصورة صريحة أو ضمنية أن حوادث الشغل والأمراض المهنية التي طرأت سابقاً تؤخذ بعين الاعتبار لتقدير درجة العجز، فإن حوادث الشغل والأمراض المهنية التي جدت سابقاً في ظل تشريع الدولة المتعاقدة الأخرى تعد كما لو أنها تمت في ظل تشريع الدولة الأولى.

الفصل 25

حادث المسير

يعتبر حادث المسير الذي يقع فوق تراب دولة متعاقدة غير الدولة المختصة كما لو أنه جدّ فوق تراب الدولة المختصة.

الفصل 26

معاينة المرض المهني

- 1- عندما يمارس ضحية مرض مهني نشاطاً من شأنه أن يتسبب في ذلك المرض في ظل تشريعي الدولتين المتعاقدين، فإن المنافع التي من الممكن أن يكون للضحية أو الباقيين على قيد الحياة الحق فيها تسدى لفانديتهم حصراً بعنوان تشريع الدولة التي مارس فوق ترابها هذا النشاط لآخر مرة وشرط أن يستوفي المعني الشروط المنصوص عليها بهذا التشريع مع الأخذ بعين الاعتبار وعند الاقتضاء لأحكام الفقرة الثانية من هذا الفصل.

2- يمكن للمستفيد من المنافع النقدية للتأمين على المرض والأمومة بعنوان تشريع دولة متعاقدة أن يحافظ على هذه المنافع إذا ما حوّل إقامته فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى. يمكن للمؤسسة المدينة بالمنافع أن تفرض بمقتضى التشريع النافذ في هذا المجال أن يخضع نقل الإقامة إلى ترخيص مسبق، غير أن هذا الترخيص لا يمكن رفضه إلا متى كان التنقل غير منصح به لدواعٍ طبية مثبتة بصفة قاطعة.

الباب الثاني

حوادث الشغل والأمراض المهنية

الفصل 21

منافع عينية مسداة فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى

- 1- يستفيد الشخص ضحية حادث شغل أو مرض مهني الذي له الحق في المنافع العينية طبقاً لتشريع دولة متعاقدة بتلك المنافع فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى في صورتها الإقامة المؤقتة والإقامة.
- 2- تسدى المنافع العينية من قبل مؤسسة الإقامة المؤقتة أو الإقامة وفقاً للتشريع الذي تطبقه لحساب المؤسسة المختصة. غير أن مدة إسداء المنافع تبقى خاضعة لتشريع الدولة المختصة.

الفصل 22

المنافع العينية للعمال المتواجدين في وضعيات خصوصية

- 1- يستفيد الشخص الذي يخضع لتشريع دولة متعاقدة بمقتضى الفصول من 8 إلى 11 ضحية حادث شغل أو مرض مهني بالحق في المنافع العينية طيلة فترة نشاطه فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 2- تسدى المنافع العينية من قبل مؤسسة مقر الإقامة المؤقتة أو الإقامة وفقاً للتشريع الذي تطبقه لحساب المؤسسة المختصة. غير أن المنافع المسداة تبقى خاضعة لتشريع الدولة المختصة.

الفصل 18

التكفل بالمنافع العينية

- 1- عندما يخول لشخص أو لأحد أفراد عائلته الحق في المنافع العينية وفق تشريع دولة واحدة متعاقدة، فإن هذه المنافع تحمل حصرا على كاهل المؤسسة المختصة لهذه الدولة.
- 2- عندما يخول لشخص أو لأحد أفراد عائلته الحق في المنافع العينية وفق التشريعين المعنيين، فإن هذه المنافع تحمل حصرا على كاهل المؤسسة المختصة للدولة المتعاقدة التي تم اسداؤها على ترابها.

الفصل 19

استرداد المنافع العينية بين المؤسسات

- 1- يتم استرداد المبلغ الفعلي للمنافع العينية المسندة وفق أحكام الفصول 13 و 14 و 15 والفقرة الثانية من الفصل 16 من قبل المؤسسة المختصة إلى المؤسسة التي أسدت تلك المنافع حسب الصيغ المنصوص عليها بلانحة الاجراءات الادارية.
- 2- يمكن للسلطات المختصة بمقتضى اتفاق مشترك أن تقرر التخلي الكلي أو الجزئي عن الاسترداد المنصوص عليه بالفقرة الأولى من هذا الفصل أو الاتفاق على صيغة أخرى له.

الفصل 20

المنافع في صورتها المرض والأمومة

- 1- يحافظ الشخص الذي يستوفي الشروط المنصوص عليها بتشريع الدولة المختصة ليكون له الحق في المنافع النقدية للتأمين على المرض والأمومة مع مراعاة أحكام الفصل 12 -عند الاقتضاء- على الحق في هذه المنافع أثناء الإقامة المؤقتة فوق تراب الدولة الأخرى شرط الموافقة المسبقة للمؤسسة المختصة. تسدى المنافع النقدية مباشرة من قبل المؤسسة المختصة التي يرجع المعنى إليها بالنظر. تسدى المنافع العينية اللازمة لمواصلة العلاج الطبي للشخص المنصوص عليه بهذه الفقرة من قبل مؤسسة مقر الإقامة المؤقتة حسب التشريع الذي تطبقه وعلى كاهل المؤسسة المختصة، غير أن مدة إسداء المنافع تبقى خاضعة لتشريع الدولة المتعاقدة.

الفصل 16

المنافع العينية لأصحاب منافع العجز والتقاعد أو الباقيين على قيد الحياة أو الإيرادات

- 1- يستفيد صاحب منافع العجز والتقاعد أو الباقيين على قيد الحياة أو إيرادات حادث الشغل أو مريض مهني المستحقة طبقا لتشريعات الدولتين المتعاقدين وكذلك أفراد عائلته بالمنافع العينية حسب تشريع الدولة التي يقيم فوق ترابها وعلى كاهل المؤسسة المختصة لهذه الدولة.
- 2- يستفيد صاحب منافع العجز والتقاعد أو الباقيين على قيد الحياة أو إيرادات حادث شغل أو مريض مهني المستحقة حصرا طبقا لتشريع إحدى الدولتين المتعاقدين والمقيم فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى وكذلك أفراد عائلته بالمنافع العينية. تسدى هذه المنافع من قبل مؤسسة مقر الإقامة حسب التشريع الذي تطيقه ولحساب المؤسسة المختصة. غير أن مدة إسداء الخدمات يضبطها تشريع الدولة المختصة.
- 3- يحافظ الأشخاص الذين يتوقفون عن نشاطهم المهني ويطلبون إسنادهم منفعة العجز أو التقاعد أو الإيراد وكذلك أفراد عائلاتهم خلال فترة دراسة هذا المطلب على حقهم في المنافع العينية التي بإمكانهم الحصول عليها بعنوان تشريع آخر دولة مختصة. تسدى المنافع العينية من قبل مؤسسة مقر الإقامة لحساب المؤسسة التي يقع على عاتقها هذه المنافع إثر اسداء منفعة العجز أو التقاعد أو الإيراد.

الفصل 17

منافع عينية في صورة الإقامة المؤقتة فوق تراب الدولة المختصة

يستفيد الأشخاص المشار إليهم بالفقرتين 1 و2 من الفصل 14 وبالفقرة الثانية من الفصل 16 والذين يقيمون بصفة مؤقتة فوق تراب الدولة المتعاقدة بالمنافع العينية فوق تراب هذه الدولة وعلى كاهل المؤسسة المختصة لمقر الإقامة المؤقتة وحسب التشريع الذي تطيقه.

4- يخول لمؤسسة مقر الإقامة المؤقتة تحديد الضرورة المتأكدة للعلاجات المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل وكذلك معاينة حالة التأكد المطلق المشار إليها بالفقرة 3، (ب) من هذا الفصل.

الفصل 14

المنافع العينية في صورة الإقامة فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى

- 1- يستفيد الشخص الذي له الحق في المنافع العينية بعنوان تشريع إحدى الدولتين المتعاقبتين والمقيم فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى بالمنافع العينية فوق تراب هذه الدولة الأخيرة.
- 2- يستفيد أفراد عائلة الشخص الخاضع لتشريع دولة متعاقدة والمقيمين فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى بالمنافع العينية فوق تراب هذه الدولة الأخيرة.
- 3- تسدى المنافع العينية من قبل مؤسسة مقر الإقامة المؤقتة وحسب التشريع الذي تطبقه لحساب المؤسسة المختصة. غير أن مدة إسداء المنافع تبقى خاضعة لتشريع الدولة المختصة.
- 4- لا تنطبق أحكام الفقرتين 2 و 3 على أفراد العائلة الذين لهم الحق في المنافع العينية بمقتضى تشريع الدولة المتعاقدة التي يقيمون فوق ترابها.

الفصل 15

المنافع العينية للعمال الموجودين في وضعيات خصوصية

- 1- يستفيد الشخص الذي يخضع إلى تشريع دولة متعاقدة بمقتضى الفصول من 8 إلى 11 وكذلك أفراد عائلته المرافقين له بالمنافع العينية طيلة كامل مدة نشاطه فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 2- تسدى المنافع العينية من قبل مؤسسة مقر الإقامة المؤقتة أو الإقامة حسب التشريع الذي تطبقه لحساب المؤسسة المختصة. غير أن مدة إسداء المنافع تبقى خاضعة لتشريع الدولة المختصة.

العنوان الثالث أحكام خصوصية تتعلق بالمنافع

الباب الأول المرض والأمومة

الفصل 12 تجميع فترات التأمين

لافتتاح الحق في منافع المرض والأمومة والمحافظة عليه أو استخلاصه ومدة إسدائه، يتم تجميع فترات التأمين المنجزة في ظل تشريع كل من الدولتين ما دامت لا تتراكب.

الفصل 13 المنافع العينية في صورة الإقامة المؤقتة فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى

- 1- يستفيد الشخص وكذلك أفراد عائلته الذين لهم الحق في المنافع العينية بعنوان تشريع إحدى الدولتين المتعاقدتين والذين تطلبت حالتهم الصحية علاجات صحية فورية أثناء الإقامة المؤقتة فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى بالمنافع الصحية فوق تراب هذه الدولة الأخيرة.
- 2- تسدى المنافع العينية من قبل مؤسسة مقر الإقامة المؤقتة وحسب التشريع الذي تطبقه لحساب المؤسسة المختصة. غير أن مدة إسداء المنافع تبقى خاضعة لتشريع الدولة المختصة.
- 3- لا تنطبق أحكام الفقرة الأولى من هذا الفصل على:

- أ- الشخص الذي ينتقل فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى ودون ترخيص من المؤسسة المختصة بغاية تلقي علاج طبي.
- ب- فيما عدى حالة التأكد المطلق، على الآلات التعويضية والأجهزة الكبرى والمنافع العينية ذات الأهمية الكبرى التي تضبط قائمتها باتفاق مشترك بين السلطات المختصة في إطار لائحة الإجراءات الإدارية المنصوص عليها بالفصل 43 من هذه الاتفاقية. وتعد حالة تأكد مطلق الحالة التي لا يمكن فيها إرجاء إسداء المنافع دون تعريض حياة المعني للخطر أو تعكير حالته الصحية بصفة نهائية.

تراب الدولة المتعاقدة الأولى وشرط أن لا يتجاوز المدة المتوقعة للنشاط المستقل فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى أربعة وعشرين شهرا.

6- إذا ما تجاوز النشاط المستقل فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى والمشار إليه بالفقرة الخامسة من هذا الفصل الفترة الأولية المحددة بأربعة وعشرين شهرا، يمكن للسلطات المختصة للدولتين المتعاقدين أو المؤسسات المختصة المعيّنة من قبل هذه السلطات المختصة الاتفاق على إبقاء إخضاع العامل المستقل حصرا لتشريع الدولة المتعاقدة الأولى. غير أن هذا التمديد لا يمكن منحه لفترة تتجاوز ستة وثلاثون شهرا. ويتعين طلبه قبل نهاية الفترة الأولية المحددة بأربعة وعشرون شهرا.

الفصل 9

الموظفون

يبقى الموظفون والأعوان المنتمون للدولة المتعاقدة الملحقون فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى لممارسة نشاطهم وكذلك أفراد عائلاتهم خاضعين لتشريع الدولة الأولى.

الفصل 10

أفراد البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية

1- لا تمس هذه الاتفاقية بأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المؤرخة في 18 أبريل 1961 وبأحكام اتفاقية فيينا حول العلاقات القنصلية المؤرخة في 24 أبريل 1963.

2- تضبط الصيغ التطبيقية المتعلقة بأحكام الفصل 33 من اتفاقية فيينا حول العلاقات الدبلوماسية والفصل 48 من اتفاقية فيينا حول العلاقات القنصلية المذكورتين آنفا في إطار لائحة الإجراءات الإدارية المنصوص عليها بالفصل 43 من هذه الاتفاقية.

الفصل 11

استثناءات

يمكن للسلطات المختصة وبمقتضى اتفاق مشترك ومراعاة لمصلحة بعض الأشخاص أو بعض الفئات من الأشخاص التنصيب على استثناءات لأحكام الفصول من 7 إلى 10 من هذه الاتفاقية.

3- يخضع الشخص الذي يمارس نشاطا مؤجرا فوق تراب الدولتين المتعاقبتين بصفة متوازية حصرا إلى تشريع الدولة التي يوجد بها مقر إقامته وذلك بالنسبة لكامل أنشطته المؤجرة. لضبط مبلغ المداخل التي يتعين مراعاتها بالنسبة للمساهمات المستوجبة في ظل تشريع هذه الدولة المتعاقدة، يتم الأخذ بعين الاعتبار المداخل المهنية المنجزة فوق تراب الدولتين المتعاقبتين.

الفصل 8

قواعد خصوصية

1- يبقى العامل الأجير الذي يكون في خدمة منشأة لها مؤسسة فوق تراب إحدى الدولتين المتعاقبتين والتي يتبعها عادة، والذي تم إلحاقه من قبل هذه المنشأة فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى لممارسة عمل لحسابها خاضعا هو وأفراد عائلته المرافقين له لتشريع الدولة الأولى إذا ما واصل نشاطه فوق ترابها وشرط أن لا تتجاوز مدة العمل المتوقعة أربعة وعشرون شهرا وأن لا يتم إيفاده لتعويض شخص انتهت فترة إلحاقه.

2- في صورة تجاوز الإلحاق المشار إليه بالفقرة الأولى من هذا الفصل لأربعة وعشرين شهرا، يمكن للسلطات المختصة للدولتين المتعاقبتين أو المؤسسات المختصة المعنية من قبل هذه السلطات المختصة الاتفاق على إبقاء خضوع العامل الأجير حصرا لتشريع الدولة المتعاقدة الأولى. غير أن هذا التمديد لا يمكن منحه لفترة تتجاوز ستة وثلاثين شهرا. يتم طلبه قبل نهاية الفترة الأولية المحددة بأربعة وعشرين شهرا.

3- لا تنطبق النقطة (ج) من الفقرة الأولى من الفصل 7 على الشخص الذي لم يكن يعمل بصفة اعتيادية في أعالي البحار والذي يشتغل بالمياه الإقليمية أو بميناء لإحدى الدولتين المتعاقبتين على ظهر باخرة تحمل علم الدولة الأخرى، تنطبق الفقرة الأولى النقطة (أ) من الفصل 7 أو الفقرة الأولى من هذا الفصل حسب الحالة.

4- إذا كان لمنشأة نقل لدولة متعاقدة فرع أو وكالة دائمة فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى فإن العامل الأجير الذي تشغله يخضع لتشريع الدولة المتعاقدة التي يوجد فوق ترابها هذا الفرع أو هذه الوكالة الدائمة باستثناء من تم إيفاده لفترة لا تتجاوز خمس سنوات.

5- إذا كان شخص خاضعا لتشريع دولة متعاقدة ويمارس بصفة اعتيادية نشاطا مستقلا فوق تراب هذه الدولة المتعاقدة ويمارس بصفة وقتية نشاطا مستقلا مماثلا حصرا فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى، يبقى هذا الشخص خاضعا حصرا إلى تشريع الدولة المتعاقدة الأولى كما لو واصل مباشرة نشاطه فوق

الفصل 6 قواعد التخفيض أو التعليق

إن القواعد المتعلقة بالتخفيض أو بالتعليق المنصوص عليها بتشريع دولة متعاقدة في صورة الجمع بين منفعة ومنافع أخرى للضمان الاجتماعي أو مداخل أخرى متأتية من ممارسة نشاط مهني تتم معارضة المستفيدين بها حتى ولو كانت منافع مكتسبة وفقا لنظام الدولة الأخرى أو بمقتضى مداخل متأتية من نشاط مهني تمت ممارسته فوق تراب الدولة الأخرى.

غير أن هذه القاعدة لا تنطبق في صورة الجمع بين منفعتين من نفس الطبيعة تم احتسابها بالتناسب وفقا لمدة الفترات المنجزة بالدولتين.

العنوان الثاني أحكام محددة للتشريع المطبق

الفصل 7 قواعد عامة

1- مع مراعاة أحكام الفصول من 8 إلى 11 يضبط التشريع المنطبق طبقا للأحكام التالية:

- أ- يخضع الشخص الذي يمارس نشاطا مهنيا بصفته أجيرا فوق تراب دولة متعاقدة لتشريع تلك الدولة حتى وإن كان مقر المؤجر أو المقر الاجتماعي للمنشأة التي تشغل هذا الشخص فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى.
- ب- يخضع الشخص الذي يمارس نشاطا مهنيا مستقلا فوق تراب دولة متعاقدة إلى تشريع هذه الدولة.
- ج- يخضع الشخص الذي يمارس نشاطا مهنيا على متن باخرة تحمل علم دولة متعاقدة إلى تشريع الدولة التي يوجد بها مقر إقامة هذا الشخص.
- د- يخضع العامل الذي هو من ضمن الأعوان المتنقلين أو الملاحين لمنشأة تؤمن لحساب الغير أو لحسابها الخاص النقل الدولي للمسافرين أو للبضائع بالطرق البرية أو الجوية ولها مقر فوق تراب دولة متعاقدة، إلى تشريع هذه الدولة الأخيرة.

2- في صورة ممارسة نشاط مهني مستقل ببلجيكا ونشاط مؤجر بتونس بصفة متوازية، يعد النشاط الذي تمت ممارسته بتونس كنشاط مؤجر تمت مباشرته ببلجيكا وذلك بغاية تحديد الالتزامات المترتبة عن التشريع البلجيكي المتعلق بالنظام الاجتماعي للعملة المستقلين.

ب- الباقيين على قيد الحياة وأفراد عائلات الأشخاص الذين خضعوا لتشريع إحدى الدولتين المتعاقبتين بقطع النظر عن جنسية هؤلاء عندما يكون الباقيين على قيد الحياة أو أفراد عائلاتهم مواطني إحدى الدولتين المتعاقبتين أو عديمي الجنسية أو لاجئين معترف بهم من قبل إحدى الدولتين المتعاقبتين.

الفصل 4 المساواة في المعاملة

ما لم تقتض هذه الاتفاقية خلاف ذلك، يخضع الأشخاص المنصوص عليهم بالفصل 3 منها إلى الالتزامات ويخول لهم الانتفاع بتشريع الدولة المتعاقدة وفقا لنفس الشروط المتعلقة بمواطني هذه الدولة.

الفصل 5 رفع شروط الإقامة

1- ما لم تقتض هذه الاتفاقية خلاف ذلك، فإن المنافع النقدية للمرض والأمومة والعجز وحوادث الشغل والأمراض المهنية وكذلك تلك المتعلقة بجرايات التقاعد والباقيين على قيد الحياة المكتسبة بعنوان تشريع إحدى الدولتين المتعاقبتين لا يمكن أن تعلق أو تخفض أو تعدل بداعي أن المستفيد يقيم مؤقتا أو يقيم فوق تراب الدولة المتعاقدة الأخرى.

2- إن منافع التقاعد والباقيين على قيد الحياة وحوادث الشغل والأمراض المهنية المستحقة من الجانب البلجيكي تدفع للمواطنين التونسيين المقيمين فوق تراب دولة ثالثة وفقا لنفس الشروط كما لو كانوا مواطنين بلجيكيين مقيمين فوق تراب تلك الدولة الثالثة.

3- إن منافع التقاعد والباقيين على قيد الحياة وحوادث الشغل والأمراض المهنية المستحقة من الجانب التونسي تدفع للمواطنين البلجيكيين المقيمين فوق تراب دولة مرتبطة باتفاقية للضمان الاجتماعي مع تونس، وفقا لنفس الشروط كما لو كانوا مواطنين تونسيين مقيمين فوق تراب تلك الدولة.

وفيما يتعلق بالعنوان الثاني فقط على التشريعات المتعلقة بـ:
7. الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء
8. النظام الاجتماعي للعمال المستقلون

ب- فيما يخص تونس على التشريعات المتعلقة بـ:

- تشريعات الضمان الاجتماعي المطبقة على العمال الأجراء وغير الأجراء أو المشبهين بهم وكذلك الأعران التابعين للقطاع العمومي فيما يتعلق بـ:
 1. منافع التأمينات الاجتماعية (مرض، أمومة ووفاء)،
 2. التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية،
 3. منافع التأمين على العجز والشيخوخة والباقيين على قيد الحياة،
 4. المنافع العائلية،
 5. حماية العمال الذين يفقدون عملهم لأسباب اقتصادية أو تكنولوجية أو من أجل الغلق الفجئي والنهائي للمؤسسة دون احترام الإجراءات المنصوص عليها بمجلة الشغل.

• على تشريع الضمان الاجتماعي المطبق على الطلبة.

- 2- تنطبق هذه الاتفاقية أيضا على كل النصوص التشريعية أو الترتيبية التي تنفخ أو تتم التشريعات المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل.
- 3- تنطبق هذه الاتفاقية على كل النصوص التشريعية أو الترتيبية التي تسحب الأنظمة الموجودة على فئات جديدة من المنتفعين ما لم يكن هناك في هذا الشأن اعتراض من الدولة المتعاقدة تم تبليغه للدولة المتعاقدة الأخرى التي نقحت تشريعها في أجل 6 أشهر انطلاقا من تاريخ النشر الرسمي لتلك النصوص.
- 4- لا تنطبق هذه الاتفاقية على النصوص التشريعية أو الترتيبية التي تحدث فرعا جديدا للضمان الاجتماعي إلا إذا حصل اتفاق في الغرض بين السلطات المختصة للدولتين المتعاقدتين.

الفصل 3

مجال التطبيق الشخصي

ما لم تقتض أحكامها خلاف ذلك تنطبق هذه الاتفاقية على:

- أ - الأشخاص الذين يخضعون أو خضعوا لتشريع إحدى الدولتين المتعاقدتين والذين هم:
 - مواطنو إحدى الدولتين المتعاقدتين أو
 - عديمي الجنسية أو اللاجئيين المعترف بهم من قبل إحدى الدولتين المتعاقدتين وكذلك على أفراد عائلاتهم والباقيين على قيد الحياة.

- د- تشير عبارة "منفعة" إلى كل منفعة نقدية أو عينية، كل جناية أو إيراد منصوص عليها بتشريع كل من الدولتين المتعاقبتين بما في ذلك المنح التكميلية أو الترفيعات المطبقة بمقتضى التشريعات المنصوص عليها بالفصل 2 من هذه الاتفاقية.
- ذ- تشير عبارة "فرد من العائلة" إلى كل شخص معرف أو مقبول كفر من العائلة أو أولى حق أو معين كفر من الأسرة من قبل التشريع الذي تستحق المنافع بعنوانه أو من قبل تشريع الدولة المتعاقدة التي يقيم فوق ترابها بالنسبة للصورة المنصوص عليها بالفصل 14 من هذه الاتفاقية.
- ر- تشير عبارة "باق على قيد الحياة" إلى كل شخص معرف أو مقبول بتلك الصفة من قبل التشريع الذي تستحق المنافع بعنوانه.
- ز- تشير عبارة "الإقامة" إلى الإقامة الاعتيادية.
- س- تشير عبارة "إقامة" إلى الإقامة المؤقتة.
- ش- تشير عبارة "الاجئ" إلى كل شخص حظي باعتراف بوضع لاجئ تطبيقاً للاتفاقية المتعلقة بأحوال اللاجئين الموقعة بجنيف في 28 جويلية 1951 وللبروتوكول التكميلي المتعلق بوضع اللاجئين المؤرخ في 31 جانفي 1967 .
- ص- تشير عبارة "عديم الجنسية" إلى كل شخص يُعرف كعديم جنسية بالفصل الأول من الاتفاقية المتعلقة بأحوال عديمي الجنسية الموقعة بنيويورك في 28 سبتمبر 1954.
- 2- كل لفظ لم يتم تعريفه بالفقرة الأولى من هذا الفصل له نفس المعنى المسند من قبل التشريع المنطبق.

الفصل 2

مجال التطبيق المادي

1- تطبق هذه الاتفاقية :

- أ- فيما يخص بلجيكا، على التشريعات المتعلقة بـ:
1. المنافع العينية والنقدية المتعلقة بالمرض والأمومة للعمال الأجراء والعمال المستقلين،
 2. المنافع المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية،
 3. جرايات التقاعد والباقيين على قيد الحياة للعمال الأجراء والعمال المستقلين،
 4. المنافع المتعلقة بالعجز للعمال الأجراء وبحارة البحرية التجارية وعمال المناجم وكذلك العمال المستقلون ،
 5. المنافع العائلية للعمال الأجراء والعمال المستقلون.
 6. منح البطالة،

العنوان الأول أحكام عامة

الفصل الأول تعريف

1. لغاية تطبيق هذه الاتفاقية :

أ - تشير عبارة "بلجيكا" إلى مملكة بلجيكا التي تضم التراب بما في ذلك بحرهما الإقليمي والمناطق التي تمارس عليها مملكة بلجيكا حقوق السيادة وولايتها القضائية طبقا للقانون الدولي.

تشير عبارة "تونس" إلى الجمهورية التونسية والتي تشمل التراب والفضاءات البحرية والفضاء الجوي الذي يعلوها والتي تمارس عليها تونس سيادتها وولايتها القضائية طبقا للقانون الدولي.

ب- تشير عبارة "مواطن" إلى:

- فيما يخص بلجيكا: شخص له الجنسية البلجيكية.
 - فيما يخص تونس: شخص له الجنسية التونسية.
- ت- تشير عبارة "تشريع" إلى القوانين والتراتيب المتعلقة بالضمان الاجتماعي المشار إليها بالفصل الثاني من هذه الاتفاقية.
- ث- تشير عبارة "سلطة مختصة":
- فيما يتعلق بلجيكا: الوزراء المكلفون، كل فيما يخصه، بتطبيق التشريع المشار إليه بالفصل الثاني فقرة أولى، النقطة (أ) من هذه الاتفاقية.
 - فيما يخص تونس: الوزير، الوزراء أو كل سلطة أخرى موافقة لها التي ترجع إليها بالنظر التشريعات المشار إليها بالفصل 2، فقرة أولى، النقطة (ب) من هذه الاتفاقية.
- ج- تشير عبارة "مؤسسة" إلى الهيكل أو المنظمة أو السلطة المكلفة بتطبيق كل أو جزء من التشريعات المشار إليها بالفصل 2 فقرة أولى من هذه الاتفاقية.
- ح- تشير عبارة "مؤسسة مختصة" إلى المؤسسة التي يقع على كاهلها العبء المالي للمنافع.
- خ- تشير عبارة "فترة تأمين" إلى كل فترة كما هي معترف بها كذلك من طرف التشريع الذي أنجزت في ظله وكذلك كل فترة مشبهة معترف بها من طرف هذا التشريع.

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية الضمان الاجتماعي بين الجمهورية التونسية والمملكة البلجيكية

إن الجمهورية التونسية والمملكة البلجيكية تحدهما الرغبة في تحسين العلاقات المتبادلة بين الدولتين في مجال الضمان الاجتماعي، اتفقتا على ما يلي:

[DUTCH TEXT – TEXTE NÉERLANDAIS]

OVEREENKOMST
BETREFFENDE
DE SOCIALE ZEKERHEID
TUSSEN
HET KONINKRIJK BELGIË
EN
DE REPUBLIEK TUNESIË

**OVEREENKOMST
BETREFFENDE
DE SOCIALE ZEKERHEID
TUSSEN
HET KONINKRIJK BELGIË
EN
DE REPUBLIEK TUNESIË**

HET KONINKRIJK BELGIË

EN

DE REPUBLIEK TUNESIË,

BEZIELD MET het verlangen de wederzijdse betrekkingen tussen beide Staten op het gebied van de sociale zekerheid te regelen,

ZIJN de hierna volgende bepalingen **OVEREENGEKOMEN:**

TITEL I
ALGEMENE BEPALINGEN

Artikel 1
Definities

1. Voor de toepassing van deze Overeenkomst:
 - a) Verstaat men onder “België”: het Koninkrijk België dat het grondgebied bevat, daaronder begrepen de territoriale zee en de gebieden waarover het Koninkrijk België, in overeenstemming met het internationaal recht, soevereine rechten of zijn rechtsmacht uitoefent;

Verstaat men onder “Tunesië”: de Republiek Tunesië die het volledige grondgebied en de maritieme gebieden bevat alsmede de luchtgebieden van Tunesië waarover, in overeenstemming met het internationaal recht, Tunesië soevereine rechten of zijn jurisdictie kan uitoefenen.
 - b) Verstaat men onder “onderdaan”:

Voor België: een persoon die de Belgische nationaliteit heeft.

Voor Tunesië: een persoon die de Tunesische nationaliteit heeft.
 - c) Verstaat men onder “wetgeving”: de wetten en reglementeringen betreffende de sociale zekerheid bedoeld in artikel 2 van deze Overeenkomst.
 - d) Verstaat men onder “bevoegde autoriteit”:

Voor België: de ministers die, ieder wat hem betreft, belast zijn met de uitvoering van de wetgeving bedoeld in artikel 2, paragraaf 1 A van deze Overeenkomst.

Voor Tunesië: de minister, de ministers of gelijk welke andere overeenkomstige overheid bevoegd voor de wetgeving bedoeld in artikel 1, paragraaf 1 B van deze Overeenkomst.
 - e) Verstaat men onder “instelling”: het orgaan dat of de organisatie of overheid die ermee belast is de in artikel 2, paragraaf 1 van deze Overeenkomst bedoelde wetgevingen geheel of gedeeltelijk toe te passen.
 - f) Verstaat men onder “bevoegde instelling”: de instelling die de financiële last heeft van de prestaties.
 - g) Verstaat men onder “verzekeringstijdvak”: elke periode die als dusdanig wordt erkend bij de wetgeving onder dewelke dit tijdvak werd vervuld, alsook elke periode die bij deze wetgeving als gelijkgestelde periode wordt erkend.
 - h) Verstaat men onder “prestatie”: gelijk welke verstrekking of uitkering, pensioen of rente, waarin is voorzien bij de wetgeving van elk van de overeenkomstsluitende Staten, met inbegrip van alle aanvullingen of verhogingen die van toepassing zijn krachtens de wetgevingen bedoeld in artikel 2 van deze Overeenkomst.

- i) Verstaat men onder “gezinslid”: iedere persoon die als gezinslid of rechthebbende wordt aangemerkt of erkend of als huisgenoot wordt aangeduid ingevolge de wetgeving krachtens dewelke de prestaties worden verleend, of, in het geval bedoeld in artikel 14 van deze Overeenkomst, ingevolge de wetgeving van de overeenkomstsluitende Staat op het grondgebied waarvan hij woont.
 - j) Verstaat men onder “nagelaten betrekking”: iedere persoon die als dusdanig wordt aangemerkt of erkend ingevolge de wetgeving krachtens dewelke de prestaties worden verleend.
 - k) Verstaat men onder “woonplaats”: de normale verblijfplaats.
 - l) Verstaat men onder “verblijfplaats”: de tijdelijke verblijfplaats.
 - m) Verstaat men onder “vluchteling”: elke persoon die de erkenning van de status van vluchteling heeft bekomen met toepassing van het Verdrag betreffende de status van vluchtelingen, ondertekend te Genève op 28 juli 1951, alsmede van het aanvullend protocol van 31 januari 1967.
 - n) Verstaat men onder “staatloze”: elke persoon die als staatloze wordt aangemerkt in artikel 1 van het Verdrag betreffende de status van staatlozen, ondertekend te New York op 28 september 1954.
2. Elke term dié niet is gedefinieerd in paragraaf 1 van dit artikel heeft de betekenis die daaraan wordt gegeven in de wetgeving die van toepassing is.

Artikel 2

Materiële werkingsfeer

1. Deze Overeenkomst is van toepassing:
- A. in België, op de wetgevingen betreffende:
 - (a) de verstrekkingen en uitkeringen inzake ziekte en moederschap van werknemers en zelfstandigen;
 - (b) de prestaties inzake arbeidsongevallen en beroepsziekten;
 - (c) de rust- en overlevingspensioenen van werknemers en zelfstandigen;
 - (d) de prestaties inzake de invaliditeit van werknemers, zeelieden ter koopvaardij en mijnwerkers alsook van zelfstandigen;
 - (e) de gezinsbijslag van werknemers en zelfstandigen;
 - (f) de werkloosheidsuitkeringen;

en, enkel wat titel II betreft, op de wetgevingen betreffende:

- (g) de sociale zekerheid van werknemers;
- (h) het sociaal statuut van de zelfstandigen.

B. in Tunesië, op:

- (a) de sociale zekerheidswetgevingen die van toepassing zijn op de werknemers, de zelfstandigen of de gelijkgestelden, evenals op de personeelsleden van de openbare sector, met betrekking tot:
 - (i) de prestaties van de verzekering voor ziekte en moederschap;
 - (ii) de prestaties bij overlijden;
 - (iii) de vergoeding van arbeidsongevallen en beroepsziekten;
 - (iv) de prestaties van de verzekering voor invaliditeit, ouderdom en nagelaten betrekkingen;
 - (v) de gezinsbijslag;
 - (vi) de bescherming van de werknemers die hun betrekking verliezen door economische of technologische redenen of door een plotse definitieve sluiting zonder inachtneming van de bepalingen van het arbeidswetboek.
- (b) de sociale zekerheidswetgeving die van toepassing is op de studenten.

2. Deze Overeenkomst is ook van toepassing op alle wetgevende of reglementaire akten die de in paragraaf 1 van dit artikel vermelde wetgevingen zullen wijzigen of aanvullen.
3. Zij is ook van toepassing op de wetgevende of reglementaire akten waarbij de bestaande regelingen tot nieuwe categorieën van gerechtigden uitgebreid zullen worden, indien de overeenkomstsluitende Staat die zijn wetgeving heeft gewijzigd zich daartegen niet verzet; in geval van verzet moet dit binnen een termijn van zes maanden met ingang van de officiële bekendmaking van bedoelde akten aan de andere overeenkomstsluitende Staat betekend worden.
4. Deze Overeenkomst is niet van toepassing op de wetgevende of reglementaire akten tot dekking van een nieuwe tak van de sociale zekerheid, behalve indien te dien einde tussen de bevoegde autoriteiten van de Overeenkomstsluitende Staten een akkoord wordt getroffen.

Artikel 3 **Persoonlijke werkingsfeer**

Behoudens andersluidende bepalingen, is deze Overeenkomst van toepassing:

- a) op de personen op wie de wetgeving van een van beide Overeenkomstsluitende Staten van toepassing is of geweest is en die:
 - i) onderdanen zijn van een van beide overeenkomstsluitende Staten, dan wel
 - ii) staatzonderen of door een van de overeenkomstsluitende Staten erkende vluchtelingen zijn,

alsmede op hun gezinsleden en hun nagelaten betrekkingen;

- b) op de nagelaten betrekkingen en op de gezinsleden van personen op wie de wetgeving van een van beide Overeenkomstsluitende Staten van toepassing is geweest, ongeacht de nationaliteit van laatstgenoemden, wanneer deze nagelaten betrekkingen of deze gezinsleden onderdanen zijn van een van beide overeenkomstsluitende Staten, dan wel Staatlozen of door een van de overeenkomstsluitende Staten erkende vluchtelingen.

Artikel 4 **Gelijke behandeling**

Tenzij er in deze Overeenkomst anders over bepaald is, hebben de in artikel 3 bedoelde personen de rechten en verplichtingen voortvloeiende uit de wetgeving van de overeenkomstsluitende Staat onder dezelfde voorwaarden als de onderdanen van deze Staat.

Artikel 5 **Ontheffing van de bepalingen inzake de woonplaats**

1. Tenzij er in deze Overeenkomst anders over bepaald is, mogen de uitkeringen van de ziekte- en moederschapsverzekering, de uitkeringen wegens invaliditeit, arbeidsongevallen en beroepsziekten evenals die inzake rust- en overlevingspensioenen, verworven ingevolge de wetgeving van een van beide overeenkomstsluitende Staten, niet geschorst noch verminderd of gewijzigd worden op grond van het feit dat de gerechtigde verblijft of woont op het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat.
2. De rust- en overlevingsprestaties en de prestaties wegens arbeidsongevallen en beroepsziekten die door België verschuldigd zijn, worden aan de Tunesische onderdanen die wonen op het grondgebied van een derde Staat uitbetaald onder dezelfde voorwaarden als gold het Belgische onderdanen die wonen op het grondgebied van deze derde Staat.
3. De rust- en overlevingsprestaties en de prestaties wegens arbeidsongevallen en beroepsziekten die door Tunesië verschuldigd zijn, worden aan de Belgische onderdanen die wonen op het grondgebied van een Staat waarmee Tunesië verbonden is door een Overeenkomst betreffende de sociale zekerheid, uitbetaald onder dezelfde voorwaarden als gold het Tunesische onderdanen die wonen op het grondgebied van deze derde Staat.

Artikel 6 **Verminderings- of schorsingsclausules**

De bepalingen inzake vermindering of schorsing waarin de wetgeving van een overeenkomstsluitende Staat voorziet in geval van samenloop van een prestatie met andere prestaties van sociale zekerheid of met andere inkomsten door het feit van de uitoefening van beroepsarbeid, zijn op de rechthebbende van toepassing zelfs indien het gaat om prestaties die krachtens een regeling van de andere Staat zijn verkregen of om inkomsten verworven ingevolge beroepsarbeid uitgeoefend op het grondgebied van de andere Staat.

Deze regel is evenwel niet van toepassing op de samenloop van gelijkaardige prestaties berekend naar verhouding van de duur van tijdvakken vervuld in de beide Staten.

TITEL II
BEPALINGEN BETREFFENDE DE TOEPASSELIJKE WETGEVING

Artikel 7
Algemene regels

1. Onder voorbehoud van artikelen 8 tot 11, wordt de toepasselijke wetgeving bepaald overeenkomstig de hierna volgende bepalingen:
 - a) op de persoon die als loontrekkende een beroepsactiviteit uitoefent op het grondgebied van een overeenkomstsluitende Staat is de wetgeving van deze Staat van toepassing, zelfs indien de werkgever of de onderneming die deze persoon tewerkstelt, woont of gevestigd is op het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat;
 - b) op de persoon die als zelfstandige een beroepsactiviteit uitoefent op het grondgebied van een overeenkomstsluitende Staat is de wetgeving van deze Staat van toepassing;
 - c) op de persoon die een beroepsactiviteit uitoefent aan boord van een schip dat onder de vlag vaart van een overeenkomstsluitende Staat is de wetgeving van de Staat waar deze persoon zijn woonplaats heeft van toepassing;
 - d) op de persoon die deel uitmaakt van het reizend of varend personeel van een onderneming die voor rekening van een derde of voor eigen rekening internationaal vervoer van passagiers of goederen over de weg of door de lucht verricht en wier zetel gevestigd is op het grondgebied van een overeenkomstsluitende Staat is de wetgeving van deze Staat van toepassing.
2. In geval van gelijktijdige uitoefening van een zelfstandige beroepsbezigheid in België en loonarbeid in Tunesië, wordt de activiteit uitgeoefend in Tunesië, voor de vaststelling van de verplichtingen voortvloeiend uit de Belgische wetgeving betreffende het sociaal statuut van de zelfstandigen, gelijkgesteld met loonarbeid in België.
3. De persoon die tegelijkertijd op het grondgebied van de beide overeenkomstsluitende Staten activiteiten als loontrekkende uitoefent, wordt, voor al zijn activiteiten als loontrekkende, enkel onderworpen aan de wetgeving van de overeenkomstsluitende Staat op het grondgebied waarvan hij zijn woonplaats heeft. Voor de vaststelling van het bedrag van de inkomsten die in aanmerking moeten worden genomen voor de bijdragen verschuldigd krachtens de wetgeving van deze overeenkomstsluitende Staat, wordt rekening gehouden met de beroepsinkomsten verworven op het grondgebied van beide Staten.

Artikel 8
Bijzondere regels

1. De werknemer die, in dienst zijnde van een onderneming die op het grondgebied van een van de overeenkomstsluitende Staten een vestiging heeft waaronder hij normaal ressorteert, door deze onderneming gedetacheerd wordt naar het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat om er een werk voor haar rekening uit te voeren, blijft, samen met de gezinsleden die hem vergezellen, onder de toepassing vallen van de wetgeving van de eerste Staat, alsof hij werkzaam bleef op diens grondgebied, op voorwaarde dat de te verwachten duur van het door hem uit te voeren werk geen vierentwintig maanden overschrijdt en dat hij niet gezonden wordt ter vervanging van een andere persoon wiens detacheringperiode is afgelopen.
2. Wanneer de in paragraaf 1 van dit artikel bedoelde detachering langer duurt dan 24 maanden, kunnen de bevoegde autoriteiten van beide overeenkomstsluitende Staten of de bevoegde instellingen aangeduid door deze bevoegde autoriteiten overeenkomen dat enkel de wetgeving van de eerste overeenkomstsluitende Staat van toepassing blijft op de werknemer. Deze verlenging mag evenwel niet worden toegekend voor een periode van meer dan zesendertig maanden en moet worden aangevraagd vóór het einde van de aanvankelijke periode van vierentwintig maanden.
3. Artikel 7, paragraaf 1, c), is niet van toepassing op niet gewoonlijk op volle zee tewerkgestelde personen die binnen de territoriale wateren of in een haven van een van de overeenkomstsluitende Staten tewerkgesteld zijn op een schip dat de vlag voert van de andere Staat. Naar gelang van het geval is artikel 7, paragraaf 1, a), of paragraaf 1 van dit artikel van toepassing.
4. Wanneer een vervoeronderneming van een overeenkomstsluitende Staat op het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat een filiaal of een permanente vertegenwoordiging heeft, dan valt de werknemer die ze tewerkstelt onder de toepassing van de wetgeving van de overeenkomstsluitende Staat waar dat filiaal of die vertegenwoordiging zich bevindt, met uitzondering van degene die daarheen wordt gezonden voor een periode van niet langer dan vijf jaar.
5. Wanneer een persoon op wie de wetgeving van een overeenkomstsluitende Staat van toepassing is en die gewoonlijk als zelfstandige werkt op het grondgebied van deze overeenkomstsluitende Staat, tijdelijk een gelijkaardige zelfstandige activiteit uitoefent, enkel op het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat, blijft op deze persoon enkel de wetgeving van de eerste overeenkomstsluitende Staat van toepassing, alsof deze persoon werkzaam bleef op het grondgebied van de eerste overeenkomstsluitende Staat, op voorwaarde dat de te verwachten duur van de zelfstandige activiteit op het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat geen vierentwintig maanden overschrijdt.
6. Wanneer de in paragraaf 5 van dit artikel bedoelde zelfstandige activiteit op het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat langer duurt dan de aanvankelijke periode van vierentwintig maanden, kunnen de bevoegde autoriteiten van beide overeenkomstsluitende Staten of de bevoegde instellingen aangeduid door deze bevoegde autoriteiten overeenkomen dat enkel de wetgeving van de eerste overeenkomstsluitende Staat van toepassing blijft op de zelfstandige. Deze verlenging mag evenwel niet worden toegekend voor een periode van meer dan zesendertig maanden en moet worden aangevraagd vóór het einde van de aanvankelijke periode van vierentwintig maanden.

Artikel 9
Ambtenaren

Op ambtenaren en het gelijkgesteld personeel van een overeenkomstsluitende Staat die worden gedetacheerd naar het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat om er hun activiteit uit te oefenen, alsook op hun gezinsleden, blijft de wetgeving van eerstgenoemde Staat van toepassing.

Artikel 10
Leden van diplomatieke missies en consulaire posten

1. Deze Overeenkomst heeft geen invloed op de bepalingen van de Conventie van Wenen inzake diplomatieke betrekkingen van 18 april 1961, noch op de bepalingen van de Conventie van Wenen inzake consulaire betrekkingen van 24 april 1963.
2. De praktische modaliteiten met betrekking tot de uitvoering van de bepalingen van artikel 33 van de voornoemde Conventie van Wenen inzake diplomatieke betrekkingen en de bepalingen van artikel 48 van de voornoemde Conventie van Wenen inzake consulaire betrekkingen, zullen worden geregeld in het kader van de Administratieve Schikking bedoeld in artikel 43 van deze Overeenkomst.

Artikel 11
Afwijkingen

In het belang van bepaalde personen of categorieën van personen kunnen de bevoegde autoriteiten, na gemeen overleg, voorzien in afwijkingen van de bepalingen van artikelen 7 tot 10 van deze Overeenkomst.

TITEL III
BIJZONDERE BEPALINGEN BETREFFENDE DE PRESTATIES

Hoofdstuk 1
Ziekte en moederschap

Artikel 12
Samentelling van de verzekeringstijdvakken

Voor het verkrijgen, het behoud of het herstel van het recht op prestaties inzake ziekte en moederschap en voor de duur van de toekenning ervan worden de verzekeringstijdvakken vervuld onder de wetgeving van elk van de Staten samengeteld voor zover ze elkaar niet overlappen.

Artikel 13
Verstrekkings in geval van verblijf op het grondgebied
van de andere overeenkomstsluitende Staat

1. Personen en hun gezinsleden die krachtens de wetgeving van een van de overeenkomstsluitende Staten recht hebben op verstrekkingen en die, gelet op hun toestand, onmiddellijk geneeskundige verzorging nodig hebben tijdens een verblijf op het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat, genieten verstrekkingen op het grondgebied van deze laatste Staat.
2. De verstrekkingen worden voor rekening van de bevoegde instelling verleend door de instelling van de verblijfplaats volgens de wetgeving die het toepast. De duur van de toekenning van de verstrekkingen wordt evenwel geregeld door de wetgeving van de bevoegde Staat.
3. Paragraaf 1 van dit artikel is niet van toepassing:
 - a) wanneer een persoon zich zonder de toelating van de bevoegde instelling begeeft naar het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat om er een medische behandeling te krijgen;
 - b) behoudens in onmiskenbare spoedgevallen, op de prothesen, op de hulpmiddelen van grotere omvang of op andere belangrijke verstrekkingen waarvan de lijst na gemeen overleg door de bevoegde autoriteiten wordt opgemaakt in het kader van de Administratieve Schikking bedoeld in artikel 43 van deze Overeenkomst. Onder onmiskenbare spoedgevallen dient te worden verstaan de gevallen waarin het verlenen van een van deze verstrekkingen niet kan worden uitgesteld zonder het leven van de betrokkene in gevaar te brengen of zonder onherstelbare schade aan te brengen aan de gezondheid van de betrokkene.
4. Het valt onder de bevoegdheid van de instelling van de verblijfplaats om de onmiddellijke behoefte aan verzorging bedoeld in paragraaf 1 van dit artikel vast te stellen, alsook de onmiskenbare spoedgevallen bedoeld in paragraaf 3, b) van dit artikel.

Artikel 14
Verstrekkings indien de woonplaats van de betrokkene zich bevindt op het grondgebied
van de andere overeenkomstsluitende Staat

1. Een persoon die recht heeft op verstrekkingen krachtens de wetgeving van een van de overeenkomstsluitende Staten en die woont op het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat geniet de verstrekkingen op het grondgebied van deze laatste Staat.
2. De gezinsleden van een persoon onderworpen aan de wetgeving van een overeenkomstsluitende Staat en die wonen op het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat genieten de verstrekkingen op het grondgebied van deze laatste Staat.
3. De verstrekkingen worden verleend voor rekening van de bevoegde instelling door de instelling van de woonplaats volgens de bepalingen die ze toepast. De duur van de toekenning van de verstrekkingen wordt evenwel geregeld door de wetgeving van de bevoegde Staat.

4. Paragrafen 2 en 3 zijn niet toepasselijk op de gezinsleden indien zij recht hebben op verstrekkingen krachtens de wetgeving van de overeenkomstsluitende Staat op het grondgebied waarvan zij wonen.

Artikel 15

Verstrekkingen voor werknemers en zelfstandigen die zich in bijzondere situaties bevinden

1. De persoon die krachtens artikelen 8 tot 11 is onderworpen aan de wetgeving van een overeenkomstsluitende Staat alsook de hem vergezellende gezinsleden genieten verstrekkingen tijdens de hele duur van hun activiteit op het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat.
2. De verstrekkingen worden verleend voor rekening van de bevoegde instelling door de instelling van de verblijf- of woonplaats volgens de bepalingen die ze toepast. De toekenningsduur van de verstrekkingen wordt evenwel geregeld door de wetgeving van de bevoegde Staat.

Artikel 16

Verstrekkingen voor de gerechtigden op invaliditeits-, rust- of overlevingsprestaties of renten

1. De gerechtigde op invaliditeits-, rust- of overlevingsprestaties of renten ingevolge een arbeidsongeval of een beroepsziekte, verschuldigd krachtens de wetgevingen van beide overeenkomstsluitende Staten, geniet voor zichzelf en voor zijn gezinsleden verstrekkingen overeenkomstig de wetgeving van de Staat op het grondgebied waarvan hij woont en ten laste van de bevoegde instelling van deze Staat.
2. De gerechtigde op invaliditeits-, rust- of overlevingsprestaties of renten ingevolge een arbeidsongeval of een beroepsziekte, uitsluitend verschuldigd krachtens de wetgeving van een van beide overeenkomstsluitende Staten, die woont op het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat, geniet verstrekkingen voor zichzelf en voor zijn gezinsleden. Die verstrekkingen worden verleend voor rekening van de bevoegde instellingen door de instelling van de woonplaats volgens de wetgeving die ze toepast. De duur van de toekenning van de verstrekkingen wordt evenwel geregeld door de wetgeving van de bevoegde Staat.
3. De personen die hun beroepsactiviteit stopzetten en die de toekenning van een invaliditeits- of rustprestatie of een rente aanvragen evenals hun gezinsleden, behouden tijdens het onderzoek van die aanvraag het recht op de verstrekkingen waarop ze aanspraak kunnen maken ingevolge de wetgeving van de laatst bevoegde Staat. De verstrekkingen worden verleend door de instelling van de woonplaats voor rekening van de instelling die de kosten van deze verstrekkingen moet dragen na de toekenning van de invaliditeits- of rustprestatie of van de rente.

Artikel 17

Verstrekingen tijdens een verblijf op het grondgebied van de bevoegde Staat

De personen bedoeld in paragrafen 1 en 2 van artikel 14 en in paragraaf 2 van artikel 16, die verblijven op het grondgebied van de bevoegde overeenkomstsluitende Staat, genieten verstrekingen op het grondgebied van deze Staat, ten laste van de bevoegde instelling van de verblijfplaats en volgens de wetgeving die ze toepast.

Artikel 18

Tenlasteneming van verstrekingen

1. Wanneer een persoon of een lid van zijn gezin aanspraak kan maken op verstrekingen krachtens de wetgeving van één enkele overeenkomstsluitende Staat, zijn deze verstrekingen uitsluitend ten laste van de bevoegde instelling van die Staat.
2. Wanneer een persoon of een lid van zijn gezin aanspraak kan maken op verstrekingen krachtens de beide betrokken wetgevingen, zijn deze verstrekingen uitsluitend ten laste van de bevoegde instelling van de overeenkomstsluitende Staat op het grondgebied waarvan ze worden verleend.

Artikel 19

Terugbetaling van de verstrekingen tussen instellingen

1. Het daadwerkelijke bedrag van de krachtens de bepalingen van artikelen 13, 14, 15 en 16, paragraaf 2 verleende verstrekingen wordt door de bevoegde instelling terugbetaald aan de instelling die deze verstrekingen heeft verleend, volgens de modaliteiten voorzien in de Administratieve Schikking.
2. De bevoegde autoriteiten kunnen na gemeen overleg beslissen geheel of gedeeltelijk af te zien van de in paragraaf 1 voorziene terugbetaling of een andere wijze van terugbetaling onderling afspreeken.

Artikel 20

Prestaties bij ziekte en moederschap

1. Een persoon die voldoet aan de voorwaarden die bij de wetgeving van de bevoegde Staat gesteld zijn om recht te hebben op uitkeringen van de ziekte- en moederschapsverzekering, eventueel rekening houdend met de bepalingen van artikel 12, behoudt het recht op deze uitkeringen gedurende een verblijf op het grondgebied van de andere Staat mits voorafgaande toestemming van de bevoegde instelling. De uitkeringen worden rechtstreeks verstrekt door de bevoegde instelling waaronder de rechthebbende ressorteert.

De verstrekkingen die nodig zijn om de behandeling van de in deze paragraaf bedoelde persoon voort te zetten, worden door de instelling van de verblijfplaats verleend, volgens de wetgeving die ze toepast en ten laste van de bevoegde instelling. De duur van de toekenning van de prestaties wordt evenwel geregeld door de wetgeving van de bevoegde Staat.

2. De rechthebbende op uitkeringen van de ziekte- en moederschapsverzekering krachtens de wetgeving van een overeenkomstsluitende Staat kan verder genieten van deze uitkeringen wanneer hij zijn woonplaats overbrengt naar het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat. De instelling die de uitkeringen verschuldigd is kan, met toepassing van de ter zake geldende wetgeving, eisen dat een voorafgaande toelating door de bevoegde instelling nodig is voor de verandering van woonplaats. Deze toelating kan evenwel enkel geweigerd worden indien de verplaatsing af te raden is op grond van behoorlijk vastgestelde medische redenen.

Hoofdstuk 2

Arbeidsongevallen en beroepsziekten

Artikel 21

Verstrekkingen verleend op het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat

1. De persoon die ingevolge een arbeidsongeval of een beroepsziekte recht heeft op verstrekkingen krachtens de wetgeving van een overeenkomstsluitende Staat geniet verstrekkingen wanneer hij verblijft of woont op het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat.
2. De verstrekkingen worden voor rekening van de bevoegde instelling verleend door de instelling van de verblijf- of woonplaats volgens de bepalingen die ze toepast. De duur van de toekenning van de verstrekkingen wordt evenwel geregeld door de wetgeving van de bevoegde Staat.

Artikel 22

Verstrekkingen voor werknemers die zich in bijzondere situaties bevinden

1. De persoon die krachtens artikelen 8 tot 11 is onderworpen aan de wetgeving van een overeenkomstsluitende Staat heeft, wegens een arbeidsongeval of beroepsziekte, recht op verstrekkingen tijdens de hele duur van zijn activiteit op het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat.
2. De verstrekkingen worden voor rekening van de bevoegde instelling verleend door de instelling van de verblijf- of woonplaats volgens de bepalingen die ze toepast. De duur van de toekenning van de verstrekkingen wordt evenwel geregeld door de wetgeving van de bevoegde Staat.

Artikel 23

Terugbetaling van de verstrekkingen tussen instellingen

1. Het daadwerkelijke bedrag van de krachtens artikel 21 en 22 verleende verstrekkingen wordt door de bevoegde instelling terugbetaald aan de instelling die deze verstrekkingen heeft verleend, volgens de modaliteiten voorzien in de Administratieve Schikking.
2. De bevoegde autoriteiten kunnen na gemeen overleg beslissen geheel of gedeeltelijk af te zien van de in paragraaf 1 voorziene terugbetaling of een andere wijze van terugbetaling onderling afspreken.

Artikel 24

In aanmerking nemen van vroeger overkomen arbeidsongevallen en beroepsziekten

Indien de wetgeving van een overeenkomstsluitende Staat uitdrukkelijk of stilzwijgend bepaalt dat de vroeger overkomen arbeidsongevallen of beroepsziekten in aanmerking worden genomen om de graad van ongeschiktheid te bepalen, worden de vroeger overkomen arbeidsongevallen en beroepsziekten onder de wetgeving van de andere overeenkomstsluitende Staat beschouwd als zijnde overkomen onder de wetgeving van eerstgenoemde Staat.

Artikel 25

Ongevallen op de weg naar en van het werk

Ongevallen op de weg naar en van het werk overkomen op het grondgebied van een andere dan de bevoegde overeenkomstsluitende Staat, worden beschouwd als zijnde overkomen op het grondgebied van de bevoegde Staat.

Artikel 26

Vaststelling van de beroepsziekte

1. Wanneer de persoon getroffen door een beroepsziekte een activiteit heeft uitgeoefend als gevolg waarvan deze ziekte zich kan voordoen onder de wetgeving van beide overeenkomstsluitende Staten, worden de prestaties waarop de getroffene of zijn nagelaten betrekkingen aanspraak kunnen maken uitsluitend toegekend krachtens de wetgeving van de Staat op het grondgebied waarvan deze activiteit laatstelijk werd uitgeoefend en onder voorbehoud dat de betrokkene voldoet aan de bij deze wetgeving gestelde eisen, in voorkomend geval rekening houdend met de bepalingen van paragraaf 2 van dit artikel.
2. Indien de toekenning van prestaties wegens een beroepsziekte krachtens de wetgeving van een overeenkomstsluitende Staat afhankelijk wordt gesteld van de voorwaarde dat de bewuste ziekte voor het eerst medisch werd vastgesteld op zijn grondgebied, wordt geacht aan deze voorwaarde te zijn voldaan wanneer deze ziekte voor het eerst werd vastgesteld op het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat.

3. Indien de toekenning van prestaties wegens een beroepsziekte krachtens de wetgeving van een overeenkomstsluitende Staat afhankelijk wordt gesteld van de voorwaarde dat een activiteit als gevolg waarvan deze ziekte zich kan voordoen gedurende een bepaalde tijd werd uitgeoefend, houdt de bevoegde instelling van die Staat in de nodige mate rekening met de tijdvakken tijdens dewelke een dergelijke activiteit werd uitgeoefend onder de wetgeving van de andere overeenkomstsluitende Staat, alsof deze activiteit werd uitgeoefend onder de wetgeving van de eerste Staat.

Artikel 27

Verergering van de beroepsziekte

Wanneer, bij verergering van een beroepsziekte, de persoon die schadeloosstelling voor een beroepsziekte geniet of genoten heeft krachtens de wetgeving van een van de overeenkomstsluitende Staten, voor een gelijkaardige beroepsziekte rechten op prestaties doet gelden krachtens de wetgeving van de andere overeenkomstsluitende Staat, zijn de volgende regels van toepassing:

- a) Indien de persoon op het grondgebied van laatstgenoemde Staat geen beroepsactiviteit heeft uitgeoefend waardoor de beroepsziekte kon worden veroorzaakt of verergeren, is de bevoegde instelling van de eerste Staat ertoe gehouden de last van de prestaties op zich te nemen, rekening houdend met de verergering, overeenkomstig de bepalingen van de wetgeving die ze toepast;
- b) Indien de persoon op het grondgebied van laatstgenoemde Staat dergelijke beroepsactiviteit heeft uitgeoefend, is de bevoegde instelling van de eerste Staat ertoe gehouden de last van de prestaties op zich te nemen, zonder rekening te houden met de verergering, overeenkomstig de bepalingen van de wetgeving die ze toepast; de bevoegde instelling van de tweede Staat kent de persoon een supplement toe, waarvan het bedrag wordt vastgesteld overeenkomstig de wetgeving van deze Staat en dat gelijk is aan het verschil tussen het bedrag van de na de verergering verschuldigde prestatie en het bedrag van de prestatie die vóór de verergering verschuldigd zou zijn geweest.

Artikel 28

Rente verschuldigd aan overlevende echtgenoten

Bij een arbeidsongeval of een beroepsziekte met de dood tot gevolg, wordt de aan de overlevende echtgenoot verschuldigde rente in voorkomend geval in gelijke mate en definitief verdeeld onder de overlevende echtgenoten, volgende de bepalingen waarin het persoonlijk statuut van het slachtoffer voorziet.

Artikel 29

Rente verschuldigd aan wezen

Onder voorbehoud van de bepalingen van paragraaf 3 van artikel 5 van deze Overeenkomst wordt, in geval van een arbeidsongeval of een beroepsziekte met de dood tot gevolg, de aan de wezen verschuldigde rente verleend overeenkomstig de toepasselijke wetgeving.

Hoofdstuk 3
Ouderdom, overlijden en invaliditeit

AFDELING 1

Bijzondere bepalingen betreffende de prestaties inzake ouderdom en nagelaten betrekkingen

Artikel 30
Samentelling van verzekeringstijdvakken

1. Onder voorbehoud van de bepalingen van paragraaf 2 van dit artikel worden, voor het verkrijgen, het behoud of het herstel van het recht op prestaties, de verzekeringstijdvakken en de gelijkgestelde tijdvakken, vervuld overeenkomstig de wetgeving betreffende de pensioenverzekering van een van de overeenkomstsluitende Staten, in de nodige mate samengeteld met de verzekeringstijdvakken vervuld onder de wetgeving van de andere overeenkomstsluitende Staat, op voorwaarde dat zij elkaar niet overlappen.
2. Wanneer de wetgeving van een van de overeenkomstsluitende Staten de toekenning van bepaalde prestaties afhankelijk stelt van de voorwaarde dat de verzekeringstijdvakken in een bepaald beroep werden vervuld, worden, voor het genieten van deze prestaties, slechts de verzekeringstijdvakken of gelijkgestelde tijdvakken samengeteld die in hetzelfde beroep in de andere overeenkomstsluitende Staat werden vervuld of als gelijkwaardig erkend zijn.
3. Wanneer de wetgeving van een van beide overeenkomstsluitende Staten de toekenning van bepaalde prestaties afhankelijk stelt van de voorwaarde dat de verzekeringstijdvakken in een bepaald beroep werden vervuld en wanneer deze tijdvakken geen recht op deze prestaties hebben kunnen geven, worden deze tijdvakken beschouwd als geldig voor de vaststelling van de prestaties waarin is voorzien voor de algemene werknemersregeling.
4. Wanneer, ondanks de toepassing van paragrafen 1 tot 3 van dit artikel, de persoon de voorwaarden om het recht op prestaties te openen niet vervult, worden ook de verzekeringstijdvakken samengeteld die vervuld zijn onder de wetgeving van een derde Staat waarmee de beide overeenkomstsluitende Staten elk afzonderlijk een overeenkomst betreffende de sociale zekerheid hebben gesloten.

Artikel 31
Berekening van de rust- en overlevingsprestaties

1. Wanneer de persoon voldoet aan de voorwaarden die bij de wetgeving van een van de overeenkomstsluitende Staten zijn vereist om recht te hebben op de prestaties zonder te moeten overgaan tot de samentelling, stelt de bevoegde instelling van die Staat het recht op de prestatie rechtstreeks vast op basis van de in de laatste Staat vervulde verzekeringstijdvakken en enkel ingevolge de wetgeving van die Staat.

Deze instelling berekent ook het bedrag van de prestatie dat zou bekomen worden na toepassing van de regels voorzien in paragraaf 2, littera a) en b). Er wordt enkel rekening gehouden met het hoogste bedrag.

Artikel 34

Berekening van de invaliditeitsprestaties

1. Indien het recht op invaliditeitsprestaties krachtens de wetgeving van een van beide overeenkomstsluitende Staten enkel ontstaat door samentelling van de verzekeringstijdvakken vervuld in de beide overeenkomstsluitende Staten overeenkomstig artikel 33 van deze Overeenkomst, wordt het bedrag van de verschuldigde prestatie vastgesteld volgens de modaliteiten bepaald bij artikel 31, paragraaf 2 van deze Overeenkomst.
2. Wanneer het recht op de Belgische invaliditeitsprestaties ontstaat zonder dat een beroep moet worden gedaan op de bepalingen van artikel 33 van deze Overeenkomst, en het bedrag resulterend uit de samentelling van de Tunesische prestatie met de Belgische prestatie berekend volgens paragraaf 1 van dit artikel kleiner is dan het bedrag van de prestatie verschuldigd op basis van enkel de Belgische wetgeving, kent de Belgische instelling, niettegenstaande de bepalingen van artikel 6 van deze Overeenkomst, een aanvulling toe die gelijk is aan het verschil tussen de som van beide voormelde prestaties en het bedrag verschuldigd krachtens enkel de Belgische wetgeving.

Artikel 35

Invaliditeitsprestaties tijdens een verblijf in de andere overeenkomstsluitende Staat

De rechthebbende op een invaliditeitsprestatie van de wetgeving van een van beide overeenkomstsluitende Staten blijft verder genieten van deze prestatie tijdens een verblijf in de andere overeenkomstsluitende Staat wanneer dit verblijf vooraf werd toegestaan door de bevoegde instelling van de eerste overeenkomstsluitende Staat. Deze toelating kan evenwel enkel worden geweigerd wanneer het verblijf plaatsheeft in de periode tijdens dewelke, krachtens de wetgeving van de eerste overeenkomstsluitende Staat, de bevoegde instelling van deze overeenkomstsluitende Staat de invaliditeitstoestand moet evalueren of herzien.

AFDELING 3

Gemeenschappelijke bepalingen voor de prestaties
inzake ouderdom, nagelaten betrekkingen en invaliditeit

Artikel 36

Verzekeringstijdvakken van minder dan een jaar

1. Wanneer het totale verzekeringstijdvak met het oog op de berekening van de prestatie overeenkomstig de wetgeving van een overeenkomstsluitende Staat minder dan 12 maanden bedraagt, wordt de prestatie niet toegekend, behalve wanneer er, overeenkomstig deze regelgevingen, een recht op de prestatie bestaat uitsluitend op basis van dit verzekeringstijdvak.
2. Het in paragraaf 1 van dit artikel bedoelde verzekeringstijdvak, op basis waarvan de instelling van een van de overeenkomstsluitende Staten geen prestatie toekent, wordt in aanmerking genomen door de instelling van de andere overeenkomstsluitende Staat, met het oog op het verkrijgen, het behoud of het herstel van de prestatie en voor de vaststelling van het bedrag ervan, alsof dit verzekeringstijdvak vervuld zou zijn geweest overeenkomstig de wetgeving die ze toepast.

Artikel 37

Eventuele herziening van de prestaties

1. Indien wegens de verhoging van de kosten voor levensonderhoud, van de variatie van het loonpeil of om andere aanpassingsredenen de ouderdoms-, overlevings- of invaliditeitsprestaties toegekend krachtens de wetgeving van een van beide overeenkomstsluitende Staten worden gewijzigd met een bepaald percentage of bedrag, moet de bevoegde instelling van de andere overeenkomstsluitende Staat niet overgaan tot een nieuwe berekening van die prestaties.
2. In geval van verandering van de wijze van vaststelling of van de berekeningsregels van de ouderdoms-, overlevings- of invaliditeitsprestaties, worden de prestaties evenwel opnieuw berekend overeenkomstig artikel 31 of 35 van deze Overeenkomst. Deze regel heeft geen invloed op de reeds uitbetaalde prestaties op het ogenblik van de inwerkingtreding van deze verandering.

Artikel 38

Uitoefening of hervatting van een beroepsactiviteit door de gepensioneerde

Wanneer de Tunesische wetgeving de toekenning of de uitbetaling van een pensioen afhankelijk stelt van de voorwaarde dat de betrokkene is gestopt met de uitoefening van een beroepsactiviteit, is deze voorwaarde, in afwijking van artikel 6, niet inroepbaar wanneer deze activiteit wordt uitgeoefend op het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat.

Hoofdstuk 4

Vergoeding bij overlijden of voor begrafeniskosten

Artikel 39

1. Voor het verkrijgen, het behoud of het herstel van het recht op de overlijdensuitkering, worden de onder de wetgeving van elk van de overeenkomstsluitende Staten vervulde verzekerings-tijdvakken samengeteld, voor zover ze elkaar niet overlappen.
2. De bevoegde instelling is gehouden om uit hoofde van de wetgeving die ze toepast de overlijdensuitkering toe te kennen, zelfs wanneer de persoon op het tijdstip van het overlijden op het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat woonde.
3. In geval van overlijden van een persoon die gerechtigd is op rust-, overlevings- of invaliditeitsprestaties of op renten voor arbeidsongevallen of beroepsziekten die krachtens de wetgevingen van beide overeenkomstsluitende Staten verschuldigd zijn, is de overlijdensuitkering verschuldigd door de bevoegde instelling van de overeenkomstsluitende Staat op het grondgebied waarvan hij woonde op het tijdstip van het overlijden.

4. In geval van overlijden van een persoon die gerechtigd is op rust-, overlevings- of invaliditeitsprestaties of op renten voor arbeidsongevallen of beroepsziekten die uitsluitend krachtens de wetgeving van een van beide overeenkomstsluitende Staten zijn verschuldigd en die op het tijdstip van het overlijden op het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat woont, is de overlijdensuitkering verschuldigd door de bevoegde instelling van de andere overeenkomstsluitende Staat.
5. Indien het overlijden toe te schrijven is aan een beroepsziekte en het recht op de overlijdensuitkering geopend is in beide overeenkomstsluitende Staten, wordt deze uitkering verstrekt door de bevoegde instelling van de overeenkomstsluitende Staat waar de werknemer of de zelfstandige het laatst is blootgesteld geweest aan het risico van de beroepsziekte.

Hoofdstuk 5 *Gezinsbijslag*

Artikel 40

Verkrijgen, behoud of herstel van het recht op gezinsbijslag

1. Wanneer de wetgeving van een overeenkomstsluitende Staat het verkrijgen, het behoud of het herstel van het recht op prestaties afhankelijk stelt van de vervulling van verzekeringstijdvakken, houdt de instelling die deze wetgeving toepast te dien einde rekening, in de mate nodig voor de samentelling, met de verzekeringstijdvakken vervuld onder de wetgeving van de andere overeenkomstsluitende Staat alsof het verzekeringstijdvakken betrof die vervuld zijn onder de wetgeving van eerstgenoemde overeenkomstsluitende Staat, op voorwaarde dat ze elkaar niet overlappen.
2. Onder “gezinsbijslag” verstaat men: de periodieke uitkeringen zoals vermeld in de Administratieve Schikking voorzien in artikel 43 van deze Overeenkomst. In die schikking bepalen de bevoegde autoriteiten:
 - a) de categorieën rechtgevendende kinderen;
 - b) de toekenningsvoorwaarden en de bedragen van de gezinsbijslag, evenals de tijdvakken waarvoor de gezinsbijslag wordt toegekend.
3. Personen op wie de wetgeving van een van de overeenkomstsluitende Staten van toepassing is, hebben, voor de kinderen die wonen op het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat, recht op de gezinsbijslag van de eerstgenoemde overeenkomstsluitende Staat.
4. De rechthebbende op pensioenen of renten verschuldigd krachtens de wetgevingen van beide overeenkomstsluitende Staten heeft, voor de kinderen die wonen op het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat dan die waar deze rechthebbende woont, recht op de gezinsbijslag van de overeenkomstsluitende Staat waar de rechthebbende op pensioenen of renten woont.

5. De wees van een overleden persoon die onderworpen was aan de wetgeving van een overeenkomstsluitende Staat en die woont op het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat, heeft recht op de gezinsbijslag van de overeenkomstsluitende Staat aan wiens wetgeving de overledene laatstelijk onderworpen was en onder de bij deze wetgeving bedoelde voorwaarden.
6. Niettegenstaande paragrafen 3 tot 5 van dit artikel wordt, wanneer een recht op gezinsbijslag is ontstaan in de beide overeenkomstsluitende Staten, de Staat waar het kind woont, beschouwd als zijnde de bevoegde Staat die de last van de gezinsbijslag heeft.

Hoofdstuk 6 *Werkloosheid*

Artikel 41

Samentelling van de verzekeringstijdvakken

1. Indien de wetgeving van een overeenkomstsluitende Staat het verkrijgen, het behoud, het herstel of de duur van het recht op prestaties afhankelijk stelt van het vervullen van verzekeringstijdvakken in het kader van een wetgeving inzake werkloosheidsuitkeringen, houdt de niet de toepassing van deze wetgeving belaste instelling te dien einde, in de nodige mate, met het oog op de samentelling, rekening met de verzekeringstijdvakken die in de hoedanigheid van werknemer werden vervuld in het kader van de wetgeving inzake werkloosheidsuitkeringen van de andere overeenkomstsluitende Staat, als gold het verzekeringstijdvakken die onder de door haar toegepaste wetgeving inzake werkloosheidsuitkeringen werden vervuld.
2. De bevoegde instelling van de overeenkomstsluitende Staat waarvan de wetgeving inzake werkloosheidsuitkeringen het verkrijgen, het behoud, het herstel of de duur van het recht op prestaties afhankelijk stelt van het vervullen van verzekeringstijdvakken in het kader van een wetgeving inzake werkloosheidsuitkeringen, moet met de in de andere overeenkomstsluitende Staat vervulde verzekeringstijdvakken in het kader van zijn wetgeving inzake werkloosheidsuitkeringen slechts rekening houden op voorwaarde dat deze tijdvakken, indien vervuld onder de wetgeving inzake werkloosheidsuitkeringen die het toepast, als verzekeringstijdvakken beschouwd worden.
3. De toepassing van de bepalingen van paragrafen 1 en 2 van dit artikel wordt afhankelijk gesteld van de voorwaarde dat de betrokkene laatstelijk tewerkstellingstijdvakken of, in het geval van paragraaf 2, verzekeringstijdvakken heeft vervuld onder de wetgeving inzake werkloosheidsuitkeringen van de overeenkomstsluitende Staat op grond van dewelke de prestaties werden aangevraagd en dat hij onder deze wetgeving een beroepsbezigheid als werknemer heeft uitgeoefend gedurende ten minste zesentwintig weken in de loop van de twaalf laatste maanden vóór zijn aanvraag.
4. Paragraaf 1 van dit artikel is niettemin toepasselijk indien de tewerkstelling, zonder fout vanwege de werknemer, ophoudt vóór de zesentwintig weken verstreken zijn, wanneer deze tewerkstelling voorzien was langer te duren.

2. Indien een persoon aanspraak kan maken op een prestatie krachtens de wetgeving van een van de overeenkomstsluitende Staten, waarvan het recht enkel is ontstaan ingevolge de samentelling van de verzekeringstijdvakken vervuld overeenkomstig artikel 30, zijn de volgende regels van toepassing:
 - a) De bevoegde instelling van deze overeenkomstsluitende Staat berekent het theoretische bedrag van de prestatie die verschuldigd zou zijn indien alle verzekeringstijdvakken vervuld krachtens de wetgevingen van beide overeenkomstsluitende Staten enkel zouden vervuld zijn geweest overeenkomstig de wetgeving die ze toepast;
 - b) deze instelling berekent vervolgens het verschuldigde bedrag, op basis van het bedrag bedoeld in littera a), naar verhouding van de duur van de verzekeringstijdvakken enkel vervuld overeenkomstig haar wetgeving tot de duur van alle verzekeringstijdvakken samengeteld krachtens littera a).
 - c) Voor de berekening van de rust- of overlevingsprestatie worden de verzekeringstijdvakken in aanmerking genomen voor zover ze het maximum aan verzekeringstijdvakken dat in aanmerking kan worden genomen bij de wetgeving die de bevoegde instelling toepast niet overschrijden.

Artikel 32

Verdeling van de overlevingsprestatie

Het aan de langst levende echtgenoot verschuldigde overlevingspensioen wordt in voorkomend geval, gelijkkelijk en definitief, verdeeld onder de gerechtigden, in de voorwaarden die zijn bepaald in het persoonlijk statuut van de sociaal verzekerde.

AFDELING 2

Bijzondere bepalingen betreffende de invaliditeitsprestaties

Artikel 33

Samentelling van de verzekeringstijdvakken

1. Voor het verkrijgen, het behoud of het herstel van het recht op invaliditeitsprestaties zijn de bepalingen van artikel 30 naar analogie toepasselijk.
2. Het recht op de invaliditeitsprestatie wordt toegekend aan de persoon die, op de datum van aanvang van de invaliditeit, onderworpen was aan de wetgeving van een van beide overeenkomstsluitende Staten betreffende de invaliditeitsprestaties of die gerechtigd was op een invaliditeitsprestatie krachtens deze wetgeving en die vroeger verzekeringstijdvakken krachtens de wetgeving van de andere overeenkomstsluitende Staat heeft vervuld.

Artikel 42

In aanmerking nemen van een verzekeringstijdvak in de andere Staat

In geval van toepassing van de bepalingen van artikel 41 van deze Overeenkomst houdt de bevoegde instelling van een overeenkomstsluitende Staat, indien nodig, voor de vaststelling van de duur van toekenning en van het bedrag van de prestaties, rekening met het tijdvak gedurende hetwelk prestaties werden uitgekeerd door de bevoegde instelling van de andere overeenkomstsluitende Staat, tot een maximumduur van twaalf maanden en binnen de grenzen van de wetgeving inzake werkloosheidsuitkeringen die de bevoegde instelling van de eerste overeenkomstsluitende Staat toepast.

**TITEL IV
DIVERSE BEPALINGEN**

Artikel 43

Samenwerking tussen de bevoegde autoriteiten

De bevoegde autoriteiten:

- a) nemen bij administratieve schikking de nodige maatregelen en modaliteiten voor de toepassing van deze Overeenkomst en duiden de verbindingsinstellingen, de bevoegde instellingen en de instellingen van de woonplaats en van de verblijfplaats aan;
- b) leggen de procedures van administratieve samenwerking vast evenals de betalingsmodaliteiten voor de kosten voor geneeskundige, administratieve en andere getuigschriften die noodzakelijk zijn voor de toepassing van deze Overeenkomst;
- c) verstrekken elkaar rechtstreeks alle inlichtingen met betrekking tot de ter uitvoering van deze Overeenkomst getroffen maatregelen;
- d) verstrekken elkaar onmiddellijk en rechtstreeks alle wijzigingen van hun wetgeving die van aard zijn invloed te hebben op de toepassing van deze Overeenkomst.

Artikel 44

Gemengde commissie

Een gemengde commissie, samengesteld uit de vertegenwoordigers van de bevoegde autoriteiten van elke overeenkomstsluitende Staat, is belast met het opvolgen van deze Overeenkomst en met het voorstellen van eventuele wijzigingen ervan. Deze commissie vergadert zo vaak als nodig, op vraag van de ene of de andere overeenkomstsluitende Staat, beurtelings in België en in Tunesië.

Artikel 45
Administratieve samenwerking

1. Voor de toepassing van deze Overeenkomst bieden de bevoegde autoriteiten en de bevoegde instellingen van elk van beide overeenkomstsluitende Staten elkaar hun goede diensten aan, als gold het de toepassing van hun eigen wetgeving. Deze onderlinge samenwerking is in principe kosteloos; de bevoegde autoriteiten kunnen evenwel overeenkomen bepaalde kosten te vergoeden.
2. De medische onderzoeken van personen die op het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat wonen of verblijven worden uitgevoerd door de instelling van de verblijf- of woonplaats, op verzoek en ten laste van de bevoegde instelling. De kosten van deze medische onderzoeken worden niet vergoed indien de onderzoeken werden uitgevoerd in het belang van beide overeenkomstsluitende Staten.
3. In geval van vergoeding, worden de kosten bedoeld in paragrafen 1 en 2 van dit artikel terugbetaald volgens de modaliteiten vastgelegd bij de administratieve schikking bedoeld in artikel 43 van deze Overeenkomst.
4. Voor de toepassing van deze Overeenkomst zijn de bevoegde autoriteiten en de bevoegde instellingen van de overeenkomstsluitende Staten ertoe gemachtigd rechtstreeks met elkaar alsmede met enig welke persoon te corresponderen, welke ook diens woonplaats. Het corresponderen mag geschieden in een van de officiële talen van de overeenkomstsluitende Staten.
5. Naast de toepassing van de algemene principes inzake administratieve samenwerking, zullen de overeenkomstsluitende Staten in een administratieve schikking regels overeenkomen volgens welke ze hun medewerking verlenen aan de bestrijding van grensoverschrijdende fraude inzake sociale zekerheidsbijdragen en –prestaties, in het bijzonder wat de werkelijke woonplaats van de personen, de raming van het inkomen, de berekening van de bijdragen en het cumuleren van prestaties betreft.

Artikel 46
Uitwisseling en bescherming van persoonlijke gegevens

1. De instellingen van de beide overeenkomstsluitende Staten zijn gemachtigd om voor de toepassing van deze Overeenkomst persoonlijke gegevens uit te wisselen, met inbegrip van gegevens met betrekking tot het inkomen van de personen die de instelling van een overeenkomstsluitende Staat nodig heeft.
2. Bij het meedelen van persoonlijke gegevens door de instelling van een overeenkomstsluitende Staat dient de wetgeving inzake bescherming van gegevens van deze overeenkomstsluitende Staat te worden nageleefd.
3. Op de bewaring, de verwerking, de verspreiding, de wijziging of de vernietiging van persoonlijke gegevens door de instelling van de overeenkomstsluitende Staat waaraan ze worden meegedeeld, is de wetgeving inzake de bescherming van gegevens van deze overeenkomstsluitende Staat van toepassing.

4. De gegevens bedoeld in dit artikel mogen voor geen andere doelen worden gebruikt dan voor de toepassing van de wetgevingen van beide overeenkomstsluitende Staten.

Artikel 47

Vrijstelling van taksen en geldigverklaring

1. Het voordeel van de vrijstellingen of verminderingen van taksen, zegel-, griffie- of registratierechten, bepaald bij de wetgeving van een van beide overeenkomstsluitende Staten voor de stukken of documenten die bij toepassing van de wetgeving van deze Staat moeten overgelegd worden, wordt verruimd tot gelijkaardige voor de toepassing van de wetgeving van de andere Staat over te leggen stukken en documenten.
2. Alle voor de toepassing van deze Overeenkomst over te leggen akten en documenten worden vrijgesteld van het geldigverklaringsvisum van de diplomatieke of consulaire overheden.

Artikel 48

Aanvragen, verklaringen en rechtsmiddelen

1. Aanvragen, verklaringen of rechtsmiddelen die, krachtens de wetgeving van een overeenkomstsluitende Staat, binnen een bepaalde termijn hadden moeten ingediend worden bij een autoriteit, instelling of rechtscollege van deze Staat, zijn ontvankelijk indien zij binnen dezelfde termijn worden ingediend bij een autoriteit, instelling of rechtscollege van de andere overeenkomstsluitende Staat. In dit geval laat de/het aldus aangezochte autoriteit, instelling of rechtscollege deze aanvragen, verklaringen of rechtsmiddelen onverwijld worden aan de autoriteit, de instelling of het rechtscollege van de eerste overeenkomstsluitende Staat, ofwel rechtstreeks ofwel door toedoen van de bevoegde autoriteiten van de overeenkomstsluitende Staten. De datum waarop deze aanvragen, verklaringen of rechtsmiddelen werden ingediend bij een autoriteit, een instelling of een rechtscollege van de andere overeenkomstsluitende Staat wordt beschouwd als de datum van indiening bij de/het ten deze bevoegde autoriteit, instelling of rechtscollege.
2. De aanvraag om prestaties ingediend bij de bevoegde instelling van een overeenkomstsluitende Staat is ook ontvankelijk, voor overeenstemmende prestaties, bij de bevoegde instelling van de andere overeenkomstsluitende Staat.
3. De autoriteiten, instellingen en rechtscolleges van een overeenkomstsluitende Staat mogen verzoekschriften, aanvragen of andere documenten die aan hen worden gericht of die hun worden overlegd, niet van de hand wijzen omdat zij opgesteld zijn in een officiële taal van de andere overeenkomstsluitende Staat.

Artikel 49

Uitbetaling van de prestaties en overdrachten

1. De uitbetalingsinstellingen van prestaties ingevolge deze Overeenkomst kunnen er zich geldig van kwijten in de munt van hun Staat.
2. De uitbetalingsinstelling betaalt de verschuldigde prestaties rechtstreeks uit aan de rechthebbende, volgens de termijnen en modaliteiten waarin de wetgeving die ze toepast voorziet.
3. De uitbetalingsinstelling van renten of pensioenen waarvan het maandelijkse bedrag kleiner is dan een per briefwisseling door de bevoegde autoriteiten van beide overeenkomstsluitende Staten te bepalen som, betaalt evenwel op vraag van de rechthebbende deze renten en pensioenen driemaandelijks, zesmaandelijks of jaarlijks uit.
4. De bepalingen van de wetgeving van een overeenkomstsluitende Staat inzake controle op de wisseloperaties mogen geen belemmering zijn voor de vrije overdracht van verschuldigde bedragen ingevolge de toepassing van deze Overeenkomst.

Artikel 50

Bijleggen van geschillen

Moeilijkheden en geschillen met betrekking tot de interpretatie en de toepassing van deze Overeenkomst worden geregeld in het kader van de gemengde commissie bedoeld in artikel 44 van deze Overeenkomst.

Artikel 51

Terugvordering wegens onverschuldigde betaling

1. Indien bij de uitbetaling of de herziening van prestaties bij toepassing van deze Overeenkomst de instelling van een overeenkomstsluitende Staat de prestatiegerechtigde een som heeft uitgekeerd die hoger is dan de som waarop hij recht heeft, kan deze instelling, binnen de voorwaarden en grenzen als bepaald bij de door haar toegepaste wetgeving, de instelling van de andere overeenkomstsluitende Staat, die een gelijkaardige prestatie ten gunste van deze gerechtigde uitkeert, vragen het te veel betaalde in te houden op de betaling van achterstallen die aan deze gerechtigde verschuldigd zijn binnen de voorwaarden en grenzen als bepaald bij de door haar toegepaste wetgeving, en het aldus ingehouden bedrag over te maken aan de instelling die de vordering heeft. Indien het te veel betaalde niet kan worden ingehouden op de betaling van achterstallen, zijn de bepalingen van paragraaf 2 van toepassing.

2. Wanneer de instelling van een overeenkomstsluitende Staat aan een prestatiegerechtigde een som heeft uitgekeerd waarop hij geen recht heeft, kan deze instelling, binnen de voorwaarden en grenzen als bepaald bij de door haar toegepaste wetgeving, de bevoegde instelling van de andere overeenkomstsluitende Staat die prestaties ten gunste van deze gerechtigde is verschuldigd, erom verzoeken deze som in te houden op de gelijkaardige prestaties die ze aan deze gerechtigde uitkeert. Die laatste instelling verricht de inhouding binnen de voorwaarden en grenzen waarin een dergelijke compensatie toegelaten is bij de wetgeving die ze toepast, als gold het sommen die ze zelf had uitgekeerd, en maakt het aldus ingehouden bedrag over aan de instelling die de vordering heeft.

Artikel 52

Uitvoeringsprocedures

1. De uitvoerbare vonnissen van de gerechtelijke instanties van één van beide overeenkomstsluitende Staten, evenals de uitvoerende handelingen of titels van een autoriteit of een instelling van een van de overeenkomstsluitende Staten waartegen niet meer in beroep kan worden gegaan, met betrekking tot sociale zekerheidsbijdragen, interesten en alle andere kosten of met betrekking tot de terugvordering van onverschuldigd uitbetaalde prestaties, worden erkend en ten uitvoer gelegd op het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat binnen de grenzen en volgens de procedures waarin is voorzien bij de wetgeving en alle andere procedures die van toepassing zijn op gelijkaardige vonnissen van de andere overeenkomstsluitende Staat.
2. De erkenning kan slechts worden geweigerd wanneer ze ingaat tegen de openbare orde van de overeenkomstsluitende Staat op het grondgebied waarvan het vonnis, de handeling of de titel diende te worden uitgevoerd.
3. De vorderingen van een instelling in het kader van een procedure inzake uitvoering, faillissement of gedwongen vereffening op het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat, genieten dezelfde voorrechten als die toegekend krachtens de wetgeving van die overeenkomstsluitende Staat.
4. De vorderingen die het voorwerp moeten zijn van een terugvordering of een gedwongen terugvordering worden beschermd met dezelfde waarborgen en voorrechten als vorderingen van dezelfde aard van een orgaan dat zich bevindt op het grondgebied van de overeenkomstsluitende Staat waarop de terugvordering of de gedwongen terugvordering wordt uitgevoerd.
5. De toepassingsmodaliteiten van dit artikel worden vastgelegd in het kader van de administratieve schikking bedoeld in artikel 43 van deze Overeenkomst.

Artikel 53
Verhaal tegen derden

Indien prestaties worden genoten krachtens de wetgeving van een van beide overeenkomstsluitende Staten naar aanleiding van schade welke voortvloeit uit een op het grondgebied van een andere overeenkomstsluitende Staat voorgevallen gebeurtenis, worden de eventuele rechten welke de instelling, die de prestaties verschuldigd is, heeft ten opzichte van een derde die verplicht is de schade te vergoeden, als volgt geregeld:

- a) Wanneer deze instelling, krachtens de wetgeving die ze toepast, in de rechten treedt welke de rechthebbende ten opzichte van die derde heeft, erkent de andere overeenkomstsluitende Staat die subrogatie.
- b) Wanneer de instelling die de prestaties verschuldigd is een rechtstreeks recht ten opzichte van die derde heeft, erkent de andere Staat dat recht.

TITEL V
OVERGANGS- EN SLOTBEPALINGEN

Artikel 54
Gebeurtenissen en situaties voorafgaand aan de inwerkingtreding van de Overeenkomst

1. Deze Overeenkomst is eveneens van toepassing op gebeurtenissen die zich hebben voorgedaan vóór zij van kracht werd.
2. Deze Overeenkomst doet geen enkel recht ontstaan op prestaties voor een tijdvak dat aan haar inwerkingtreding voorafgaat.
3. Ieder verzekeringstijdvak dat onder de wetgeving van een van de overeenkomstsluitende Staten werd vervuld vóór de datum van inwerkingtreding van deze Overeenkomst wordt in aanmerking genomen voor het vaststellen van het recht op een overeenkomstig de bepalingen van deze Overeenkomst verkregen prestatie.
4. Deze Overeenkomst is niet van toepassing op rechten die werden vastgesteld door toekenning van een forfaitaire uitkering of door terugbetaling van bijdragen.

Artikel 55
Herziening, verjaring, verval

1. Elke prestatie die niet werd vereffend of die werd geschorst wegens de nationaliteit van de belanghebbende of wegens diens woonplaats op het grondgebied van de andere overeenkomstsluitende Staat dan die waar de uitbetalingsinstelling zich bevindt, wordt, op verzoek van belanghebbende, vereffend of hervat met ingang van de inwerkingtreding van deze Overeenkomst.

2. De rechten van de belanghebbenden die vóór de inwerkingtreding van deze Overeenkomst de vaststelling van een prestatie hebben bekomen, worden op hun verzoek herzien, rekening gehouden met de bepalingen van deze Overeenkomst. In geen geval mag dergelijke herziening als gevolg hebben dat de vroegere rechten van de betrokkenen verminderd worden.
3. Ingeval het verzoek bedoeld in paragraaf 1 of 2 van dit artikel wordt ingediend binnen een termijn van twee jaar ingaand op de datum van inwerkingtreding van deze Overeenkomst, zijn de overeenkomstig de bepalingen van deze Overeenkomst verkregen rechten verworven met ingang van deze datum, zonder dat de bepalingen van de wetgeving van de ene of van de andere overeenkomstsluitende Staat betreffende het verval of de verjaring van rechten, tegen de belanghebbenden mogen worden ingeroepen.
4. Ingeval het verzoek bedoeld in paragraaf 1 of 2 van dit artikel wordt ingediend na het verstrijken van een termijn van twee jaar ingaand op de datum van inwerkingtreding van deze Overeenkomst, zijn de rechten die vervallen noch verjaard zijn verworven vanaf de datum van het verzoek, onder voorbehoud van gunstigere bepalingen in de wetgeving van de betrokken overeenkomstsluitende Staat.

Artikel 56

Duur

Deze Overeenkomst wordt gesloten voor onbepaalde duur. Zij kan worden opgezegd door een van de overeenkomstsluitende Staten door middel van een schriftelijke kennisgeving die via diplomatieke weg wordt gericht aan de andere Staat, met een opzeggingstermijn van twaalf maanden.

Artikel 57

Waarborg voor verworven rechten of rechten in wording

In geval van opzegging van deze Overeenkomst worden de rechten op en de uitkeringen van prestaties verworven krachtens de Overeenkomst gehandhaafd. De overeenkomstsluitende Staten nemen de nodige schikkingen met betrekking tot de rechten in wording.

Artikel 58

Opheffingen en overgangsmaatregelen

1. Op de dag van de inwerkingtreding van deze Overeenkomst, houdt het Algemeen verdrag betreffende de sociale zekerheid tussen het Koninkrijk België en de Republiek Tunesië, ondertekend op 29 januari 1975, op te bestaan en wordt het vervangen door deze Overeenkomst.
2. De aanvragen voor prestaties gedaan vóór de inwerkingtreding van deze Overeenkomst, maar waarin op die datum nog geen beslissing is genomen, worden onderzocht ten aanzien van zowel de bepalingen van het voornoemde verdrag van 29 januari 1975 als van deze Overeenkomst. De gunstigste uitkomst voor de verzekerde wordt daarbij in aanmerking genomen.

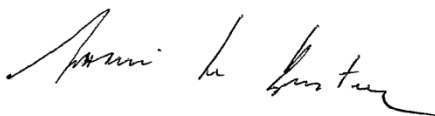
Artikel 59
Inwerkingtreding

Deze Overeenkomst treedt in werking de eerste dag van de tweede maand die volgt op de datum van ontvangst van de nota waarbij de laatste van de twee overeenkomstsluitende Staten de andere overeenkomstsluitende Staat, via diplomatieke weg, zal medegedeeld hebben dat de wettelijk vereiste formaliteiten voor de inwerkingtreding van deze Overeenkomst vervuld zijn.

TEN BLIJKE WAARVAN de behoorlijk daartoe gemachtigden deze Overeenkomst hebben ondertekend.

GEDAAN te*Tunis*....., op*12.8 MARS 2013*..... 2013, in tweevoud, in de Franse, Nederlandse en Arabische taal, de drie teksten zijnde gelijkelijk rechtsgeldig.

VOOR HET KONINKRIJK BELGIË:



VOOR DE REPUBLIEK TUNESIË:



[FRENCH TEXT – TEXTE FRANÇAIS]

**CONVENTION
SUR
LA SECURITE SOCIALE
ENTRE
LE ROYAUME DE BELGIQUE
ET
LA REPUBLIQUE TUNISIENNE**

LE ROYAUME DE BELGIQUE

ET

LA REPUBLIQUE TUNISIENNE,

ANIMES du désir d'améliorer les rapports réciproques entre les deux Etats dans le domaine de la sécurité sociale,

SONT CONVENUS de ce qui suit:

TITRE I
DISPOSITIONS GENERALES

Article 1
Définitions

1. Pour l'application de la présente Convention:
- a) Le terme "Belgique" désigne: le Royaume de Belgique qui comprend le territoire, y compris sa mer territoriale ainsi que les zones sur lesquelles, en conformité avec le droit international, le Royaume de Belgique exerce des droits souverains ou sa juridiction;

Le terme "Tunisie" désigne: la République tunisienne qui comprend le territoire et les espaces maritimes et l'espace aérien les surplombant sur lesquels la Tunisie exerce sa souveraineté et sa juridiction conformément au droit international.
 - b) Le terme "ressortissant" désigne:

En ce qui concerne la Belgique: une personne qui a la nationalité belge.

En ce qui concerne la Tunisie: une personne qui a la nationalité tunisienne.
 - c) Le terme "législation" désigne: les lois et réglementations concernant la sécurité sociale qui sont visés à l'article 2 de la présente Convention.
 - d) Le terme "autorité compétente" désigne:

En ce qui concerne la Belgique: les Ministres chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'application de la législation visée à l'article 2, paragraphe 1^{er} A de la présente Convention.

En ce qui concerne la Tunisie: le ministre, les ministres ou toute autre autorité correspondante dont relèvent les législations visées à l'article 2, paragraphe 1^{er} B de la présente Convention.
 - e) Le terme "institution" désigne: l'organisme, l'organisation ou l'autorité chargée d'appliquer, en tout ou en partie, les législations visées à l'article 2, paragraphe 1^{er} de la présente Convention.
 - f) Le terme "institution compétente" désigne: l'institution qui a la charge financière des prestations.
 - g) Le terme "période d'assurance" désigne: toute période reconnue comme telle par la législation sous laquelle cette période a été accomplie, ainsi que toute période assimilée reconnue par cette législation.
 - h) Le terme "prestation" désigne: toute prestation en nature ou en espèces, toute pension ou rente, prévue par la législation de chacun des Etats contractants, y compris tous compléments ou majorations qui sont applicables en vertu des législations visées à l'article 2 de la présente Convention.

- i) Le terme “membre de la famille” désigne: toute personne définie ou admise comme membre de la famille ou ayant droit ou désignée comme membre du ménage par la législation au titre de laquelle les prestations sont servies, ou dans le cas visé à l’article 14 de la présente Convention, par la législation de l’Etat contractant sur le territoire duquel elle réside.
 - j) Le terme “ survivant ” désigne: toute personne définie ou admise comme telle par la législation au titre de laquelle les prestations sont servies.
 - k) Le terme “résidence” désigne: le séjour habituel.
 - l) Le terme “séjour” désigne: le séjour temporaire.
 - m) Le terme “réfugié” désigne: toute personne ayant obtenu la reconnaissance du statut de réfugié en application de la convention relative au statut des réfugiés, signée à Genève le 28 juillet 1951, ainsi qu’au protocole additionnel relatif au statut des réfugiés du 31 janvier 1967.
 - n) Le terme “apatride” désigne: toute personne définie comme apatride à l’article 1^{er} de la convention relative au statut des apatrides, signée à New York le 28 septembre 1954.
2. Tout terme non défini au paragraphe 1^{er} du présent article a le sens qui lui est attribué par la législation qui s’applique.

Article 2

Champ d’application matériel

1. La présente Convention s’applique:
- A. en ce qui concerne la Belgique, aux législations relatives:
- (a) aux prestations en nature ou en espèces relatives à la maladie et à la maternité des travailleurs salariés et des travailleurs indépendants;
 - (b) aux prestations relatives aux accidents du travail et aux maladies professionnelles;
 - (c) aux pensions de retraite et de survie des travailleurs salariés et des travailleurs indépendants;
 - (d) aux prestations relatives à l’invalidité des travailleurs salariés, des marins de la marine marchande et des ouvriers mineurs ainsi que des travailleurs indépendants;
 - (e) aux prestations familiales des travailleurs salariés et des travailleurs indépendants;
 - (f) aux allocations de chômage;

et, en ce qui concerne le titre II seulement, aux législations relatives:

(g) à la sécurité sociale des travailleurs salariés;

(h) au statut social des travailleurs indépendants.

B. en ce qui concerne la Tunisie, aux législations relatives:

(a) aux législations de sécurité sociale applicables aux travailleurs salariés, non salariés ou assimilés ainsi que pour les agents relevant du secteur public concernant:

(i) les prestations d'assurance maladie et maternité;

(ii) les prestations de décès;

(iii) la réparation des accidents du travail et des maladies professionnelles;

(iv) les prestations d'assurance invalidité, vieillesse et survivants;

(v) les prestations familiales;

(vi) la protection des travailleurs qui perdent leur emploi pour des raisons économiques ou technologiques ou pour fermeture inopinée et définitive sans respect des dispositions du code de travail.

(b) à la législation de sécurité sociale applicable aux étudiants.

2. La présente Convention s'appliquera également à tous les actes législatifs ou réglementaires qui modifieront ou compléteront les législations énumérées au paragraphe 1^{er} du présent article.
3. Elle s'appliquera aux actes législatifs ou réglementaires qui étendront les régimes existants à de nouvelles catégories de bénéficiaires s'il n'y a pas, à cet égard, opposition de l'Etat contractant qui modifie sa législation, notifiée à l'autre Etat contractant dans un délai de six mois à partir de la publication officielle desdits actes.
4. La présente Convention n'est pas applicable aux actes législatifs ou réglementaires instituant une nouvelle branche de sécurité sociale, sauf si un accord intervient à cet effet entre les autorités compétentes des Etats contractants.

Article 3

Champ d'application personnel

Sauf dispositions contraires, la présente Convention s'applique:

a) aux personnes qui sont ou qui ont été soumises à la législation de l'un des Etats contractants et qui sont:

i) des ressortissants de l'un des Etats contractants, ou bien

ii) des apatrides ou des réfugiés reconnus par l'un des Etats contractants,

ainsi qu'aux membres de leur famille et à leurs survivants;

- b) aux survivants et aux membres de leur famille des personnes qui ont été soumises à la législation de l'un des deux Etats contractants, sans égard à la nationalité de ces dernières lorsque ces survivants ou ces membres de la famille sont des ressortissants de l'un des Etats contractants ou bien des apatrides ou des réfugiés reconnus par l'un des Etats contractants.

Article 4

Egalité de traitement

A moins qu'il n'en soit autrement disposé dans la présente Convention, les personnes visées à l'article 3 sont soumises aux obligations et sont admises au bénéfice de la législation de l'Etat contractant dans les mêmes conditions que les ressortissants de cet Etat.

Article 5

Levée des clauses de résidence

1. A moins que la présente Convention n'en dispose autrement, les prestations en espèces d'assurance maladie et maternité, d'invalidité, d'accidents du travail et de maladies professionnelles ainsi que celles relatives aux pensions de retraite et de survie, acquises au titre de la législation de l'un des Etats contractants ne peuvent être suspendues, ni subir aucune réduction ou modification du fait que le bénéficiaire séjourne ou réside sur le territoire de l'autre Etat contractant.
2. Les prestations de retraite et de survie, d'accidents du travail et de maladies professionnelles dues par la Belgique sont payées aux ressortissants tunisiens qui résident sur le territoire d'un Etat tiers dans les mêmes conditions que s'il s'agissait de ressortissants belges résidant sur le territoire de cet Etat tiers.
3. Les prestations de retraite et de survie, d'accidents du travail et de maladies professionnelles dues par la Tunisie sont payées aux ressortissants belges qui résident sur le territoire d'un Etat avec lequel la Tunisie est lié par une Convention de sécurité sociale, dans les mêmes conditions que s'il s'agissait de ressortissants tunisiens résidant sur le territoire de cet Etat.

Article 6

Clauses de réduction ou de suspension

Les clauses de réduction ou de suspension prévues par la législation d'un Etat contractant, en cas de cumul d'une prestation avec d'autres prestations de sécurité sociale ou avec d'autres revenus provenant de l'exercice d'une activité professionnelle, sont opposables aux bénéficiaires, même s'il s'agit de prestations acquises en vertu d'un régime de l'autre Etat ou de revenus obtenus d'une activité professionnelle exercée sur le territoire de l'autre Etat.

Toutefois, cette règle n'est pas applicable au cumul de deux prestations de même nature calculées au prorata de la durée des périodes accomplies dans les deux Etats.

TITRE II
DISPOSITIONS DETERMINANT LA LEGISLATION APPLICABLE

Article 7
Règles générales

1. Sous réserve des articles 8 à 11, la législation applicable est déterminée conformément aux dispositions suivantes:
 - a) la personne qui exerce une activité professionnelle en tant que salariée sur le territoire d'un Etat contractant est soumise à la législation de cet Etat même si l'employeur ou l'entreprise qui emploie ladite personne a son domicile ou son siège sur le territoire de l'autre Etat contractant;
 - b) la personne qui exerce une activité professionnelle indépendante sur le territoire d'un Etat contractant est soumise à la législation de cet Etat;
 - c) la personne qui exerce une activité professionnelle à bord d'un navire battant pavillon d'un Etat contractant est soumise à la législation de l'Etat où cette personne a sa résidence;
 - d) la personne qui fait partie du personnel roulant ou navigant d'une entreprise effectuant, pour le compte d'autrui ou pour son propre compte, des transports internationaux de passagers ou de marchandises par voie routière ou aérienne et ayant son siège sur le territoire d'un Etat contractant est soumise à la législation de ce dernier Etat.
2. En cas d'exercice simultané d'une activité professionnelle indépendante en Belgique et salariée en Tunisie, l'activité exercée en Tunisie est assimilée à une activité salariée exercée en Belgique, en vue de la fixation des obligations qui résultent de la législation belge relative au statut social des travailleurs indépendants.
3. La personne qui exerce simultanément une activité salariée sur le territoire des deux Etats contractants est, pour l'entièreté de ses activités salariées, uniquement soumise à la législation de l'Etat contractant sur le territoire duquel elle a sa résidence. Pour la fixation du montant des revenus à prendre en considération pour les cotisations dues sous la législation de cet Etat contractant, il est tenu compte des revenus professionnels réalisés sur le territoire des deux Etats contractants.

Article 8

Règles particulières

1. Le travailleur salarié qui, étant au service d'une entreprise ayant sur le territoire de l'un des Etats contractants un établissement dont il relève normalement, est détaché par cette entreprise sur le territoire de l'autre Etat contractant pour y effectuer un travail pour le compte de celle-ci, reste, ainsi que les membres de sa famille qui l'accompagnent, soumis à la législation du premier Etat comme s'il continuait à être occupé sur son territoire, à la condition que la durée prévisible du travail qu'il doit effectuer n'excède pas vingt-quatre mois et qu'il ne soit pas envoyé en remplacement d'une autre personne parvenue au terme de la période de son détachement.
2. Dans le cas où le détachement visé au paragraphe 1^{er} du présent article se poursuit au-delà de vingt-quatre mois, les autorités compétentes des deux Etats contractants, ou les institutions compétentes désignées par ces autorités compétentes, peuvent se mettre d'accord pour que le travailleur salarié reste soumis uniquement à la législation du premier Etat contractant. Toutefois, cette prolongation ne peut être accordée pour une période excédant trente-six mois. Elle doit être sollicitée avant la fin de la période initiale fixée à vingt-quatre mois.
3. L'article 7, paragraphe 1^{er}, c), n'est pas applicable à la personne qui, n'étant pas occupée habituellement sur la haute mer, est occupée dans les eaux territoriales ou dans un port d'un des Etats contractants sur un navire battant pavillon de l'autre Etat. Selon le cas, l'article 7, paragraphe 1^{er}, a), ou le paragraphe 1^{er} du présent article est applicable.
4. Lorsqu'une entreprise de transport d'un Etat contractant a, sur le territoire de l'autre Etat contractant, une succursale ou une représentation permanente, le travailleur salarié que celle-ci occupe est soumis à la législation de l'Etat contractant sur le territoire duquel cette succursale ou cette représentation permanente se trouve, à l'exception de celui qui y est envoyé pour une période ne dépassant pas cinq ans.
5. Lorsqu'une personne assujettie à la législation d'un Etat contractant et qui exerce habituellement une activité indépendante sur le territoire de cet Etat contractant, exerce temporairement une activité indépendante similaire, uniquement sur le territoire de l'autre Etat contractant, cette personne reste uniquement soumise à la législation du premier Etat contractant comme si elle continuait à travailler sur le territoire du premier Etat contractant, à la condition que la durée prévisible de l'activité indépendante sur le territoire de l'autre Etat contractant n'excède pas vingt-quatre mois.
6. Dans le cas où l'activité indépendante sur le territoire de l'autre Etat contractant visée au paragraphe 5 du présent article se poursuit au-delà de la période initiale de vingt-quatre mois, les autorités compétentes des deux Etats contractants ou les institutions compétentes désignées par ces autorités compétentes peuvent se mettre d'accord pour que le travailleur indépendant reste soumis uniquement à la législation du premier Etat contractant. Toutefois, cette prolongation ne peut être accordée pour une période excédant trente-six mois. Elle doit être sollicitée avant la fin de la période initiale de vingt-quatre mois.

Article 9
Fonctionnaires

Les fonctionnaires et le personnel assimilé d'un Etat contractant qui sont *détachés* sur le territoire de l'autre Etat contractant pour y exercer leur activité, restent, ainsi que les membres de leur famille, soumis à la législation du premier Etat.

Article 10
Membres des missions diplomatiques et de postes consulaires

1. La présente Convention ne peut porter atteinte aux dispositions de la Convention de Vienne sur les relations diplomatiques du 8 avril 1961 ni aux dispositions de la Convention de Vienne sur les relations consulaires du 24 avril 1963.
2. Les modalités pratiques concernant l'exécution des dispositions de l'article 33 de la Convention de Vienne sur les relations diplomatiques et celles de l'article 48 de la Convention de Vienne sur les relations consulaires précitées, seront réglées dans le cadre de l'Arrangement Administratif visé à l'article 43 de la présente Convention.

Article 11
Dérogations

Les autorités compétentes peuvent prévoir, d'un commun accord, dans l'intérêt de certaines personnes ou de certaines catégories de personnes, des dérogations aux dispositions des articles 7 à 10 de la présente Convention.

TITRE III
DISPOSITIONS PARTICULIERES CONCERNANT LES PRESTATIONS

Chapitre 1
Maladie et maternité

Article 12
Totalisation des périodes d'assurances

Pour l'ouverture, le maintien ou le recouvrement du droit aux prestations de maladie et de maternité et leur durée d'octroi, les périodes d'assurance accomplies sous la législation de chacun des Etats sont totalisées pour autant qu'elles ne se superposent pas.

Article 13

Prestations en nature en cas de séjour sur le territoire de l'autre Etat contractant

1. Une personne, ainsi que les membres de sa famille, qui ont droit aux prestations en nature au titre de la législation d'un des Etats contractants et dont l'état de santé vient à nécessiter des soins de santé immédiats au cours d'un séjour sur le territoire de l'autre Etat contractant, bénéficient des prestations en nature sur le territoire de ce dernier Etat.
2. Les prestations en nature sont servies, pour le compte de l'institution compétente, par l'institution du lieu de séjour selon la législation qu'elle applique. La durée d'octroi des prestations est toutefois régie par la législation de l'Etat compétent.
3. Le paragraphe 1^{er} du présent article ne s'applique pas:
 - a) lorsque une personne se rend, sans autorisation de l'institution compétente, sur le territoire de l'autre Etat contractant dans le but d'y recevoir un traitement médical;
 - b) sauf en cas d'urgence absolue, aux prothèses, au grand appareillage et aux autres prestations en nature de grande importance dont la liste est arrêtée d'un commun accord par les autorités compétentes dans le cadre de l'Arrangement Administratif visé à l'article 43 de la présente Convention. Il y a lieu d'entendre par cas d'urgence absolue – ceux où le service de l'une de ces prestations ne peut être différé sans mettre en danger la vie ou affecter définitivement la santé de l'intéressé.
4. Il appartient à l'institution du lieu de séjour de déterminer l'immédiate nécessité des soins visés au paragraphe 1^{er} du présent article, ainsi que de constater l'urgence absolue visée au paragraphe 3, b) du présent article.

Article 14

Prestations en nature en cas de résidence sur le territoire de l'autre Etat contractant

1. Une personne, qui a droit aux prestations en nature au titre de la législation d'un des Etats contractants et qui réside sur le territoire de l'autre Etat contractant, bénéficie des prestations en nature sur le territoire de ce dernier Etat.
2. Les membres de la famille d'une personne qui est soumise à la législation d'un Etat contractant et qui résident sur le territoire de l'autre Etat contractant bénéficient des prestations en nature sur le territoire de ce dernier Etat.
3. Les prestations en nature sont servies, pour le compte de l'institution compétente, par l'institution du lieu de résidence selon la législation qu'elle applique. La durée d'octroi des prestations est toutefois régie par la législation de l'Etat compétent.

4. Les paragraphes 2 et 3 ne s'appliquent pas aux membres de la famille s'ils ont droit aux prestations en nature en vertu de la législation de l'Etat contractant sur le territoire duquel ils résident.

Article 15

Prestations en nature pour les travailleurs se trouvant dans des situations particulières

1. La personne qui est, en vertu des articles 8 à 11, soumise à la législation d'un Etat contractant, ainsi que les membres de sa famille qui l'accompagnent, bénéficient des prestations en nature pendant toute la durée de leur occupation sur le territoire de l'autre Etat contractant.
2. Les prestations en nature sont servies, pour le compte de l'institution compétente, par l'institution du lieu de séjour ou de résidence selon la législation qu'elle applique. La durée d'octroi des prestations est toutefois régie par la législation de l'Etat compétent.

Article 16

Prestations en nature pour les titulaires de prestations d'invalidité, de retraite ou de survie ou de rentes

1. Le titulaire de prestations d'invalidité, de retraite ou de survie ou de rentes d'un accident du travail ou d'une maladie professionnelle, dues en vertu des législations des deux Etats contractants, bénéficie pour lui-même et les membres de sa famille des prestations en nature conformément à la législation de l'Etat sur le territoire duquel il réside et à la charge de l'institution compétente de cet Etat.
2. Le titulaire de prestations d'invalidité, de retraite ou de survie ou de rentes d'un accident du travail ou d'une maladie professionnelle, dues exclusivement en vertu de la législation de l'un des deux Etats contractants, qui réside sur le territoire de l'autre Etat contractant, bénéficie pour lui-même et les membres de sa famille des prestations en nature. Ces prestations sont servies, pour le compte de l'institution compétente, par l'institution du lieu de résidence selon la législation qu'elle applique. La durée d'octroi des prestations est toutefois régie par la législation de l'Etat compétent.
3. Les personnes qui cessent leur activité professionnelle et qui demandent l'octroi d'une prestation d'invalidité ou de retraite ou d'une rente, conservent, ainsi que les membres de leur famille, au cours de l'instruction de cette demande, le droit aux prestations en nature auxquelles ils peuvent prétendre au titre de la législation de l'Etat compétent en dernier lieu. Les prestations en nature sont servies par l'institution du lieu de résidence pour le compte de l'institution à laquelle incombe la charge de ces prestations après l'octroi de la prestation d'invalidité ou de retraite ou de la rente.

Article 17

Prestations en nature en cas de séjour sur le territoire de l'Etat compétent

Les personnes visées aux paragraphes 1 et 2 de l'article 14 et au paragraphe 2 de l'article 16 qui séjournent sur le territoire de l'Etat contractant compétent bénéficient des prestations en nature sur le territoire de cet Etat, à la charge de l'institution compétente du lieu de séjour et selon la législation qu'elle applique.

Article 18

Prise en charge de prestations en nature

1. Lorsqu'une personne ou un membre de sa famille peut prétendre à des prestations en nature en vertu de la législation d'un seul Etat contractant, ces prestations sont exclusivement à la charge de l'institution compétente de cet Etat.
2. Lorsqu'une personne ou un membre de sa famille peut prétendre à des prestations en nature en vertu des deux législations concernées, ces prestations sont exclusivement à la charge de l'institution compétente de l'Etat contractant sur le territoire duquel elles sont servies.

Article 19

Remboursement des prestations en nature entre institutions

1. Le montant effectif des prestations en nature servies en vertu des dispositions des articles 13, 14, 15 et 16, paragraphe 2, est remboursé par l'institution compétente à l'institution qui a servi lesdites prestations, selon les modalités prévues dans l'Arrangement administratif.
2. Les autorités compétentes peuvent décider d'un commun accord la renonciation totale ou partielle au remboursement prévu au paragraphe 1^{er} ou convenir entre elles d'un autre mode de remboursement.

Article 20

Prestations en cas de maladie et de maternité

1. La personne qui remplit les conditions prévues par la législation de l'Etat compétent pour avoir droit aux prestations en espèces de l'assurance maladie-maternité, compte tenu éventuellement des dispositions de l'article 12, conserve le droit à ces prestations pendant un séjour sur le territoire de l'autre Etat moyennant accord préalable de l'institution compétente. Les prestations en espèces sont servies directement par l'institution compétente dont le bénéficiaire relève.

Les prestations en nature nécessaires pour la poursuite du traitement médical de la personne mentionnée dans le présent paragraphe sont servies par l'institution du lieu de séjour selon la législation qu'elle applique à la charge de l'institution compétente. La durée d'octroi des prestations est toutefois régie par la législation de l'Etat compétent.

2. Le bénéficiaire de prestations en espèces de l'assurance maladie-maternité au titre de la législation d'un Etat contractant peut conserver le bénéfice de ces prestations s'il transfère sa résidence sur le territoire de l'autre Etat contractant. L'institution débitrice des prestations peut exiger, en application de la législation en vigueur en la matière, que le transfert de résidence soit soumis à une autorisation préalable. Toutefois, cette autorisation ne peut être refusée que si le déplacement est déconseillé pour des raisons médicales dûment établies.

Chapitre 2

Accidents du travail et maladies professionnelles

Article 21

Prestations en nature servies sur le territoire de l'autre Etat contractant

1. La personne qui, en raison d'un accident du travail ou d'une maladie professionnelle, a droit aux prestations en nature conformément à la législation d'un Etat contractant, bénéficie, en cas de séjour ou de résidence sur le territoire de l'autre Etat contractant, des prestations en nature.
2. Les prestations en nature sont servies, pour le compte de l'institution compétente, par l'institution du lieu de séjour ou de résidence selon la législation qu'elle applique. La durée d'octroi des prestations est toutefois régie par la législation de l'Etat compétent.

Article 22

Prestations en nature pour les travailleurs se trouvant dans des situations particulières

1. La personne qui est, en vertu des articles 8 à 11, soumise à la législation d'un Etat contractant, a droit, en raison d'un accident de travail ou d'une maladie professionnelle, aux prestations en nature pendant toute la durée de son occupation sur le territoire de l'autre Etat contractant.
2. Les prestations en nature sont servies, pour le compte de l'institution compétente, par l'institution du lieu de séjour ou de résidence selon la législation qu'elle applique. La durée d'octroi des prestations est toutefois régie par la législation de l'Etat compétent.

Article 23

Remboursement des prestations en nature entre institutions

1. Le montant effectif des prestations en nature servies en vertu des articles 21 et 22 est remboursé par l'institution compétente à l'institution qui a servi lesdites prestations, selon les modalités prévues dans l'Arrangement administratif.
2. Les autorités compétentes peuvent décider d'un commun accord la renonciation totale ou partielle au remboursement prévu au paragraphe 1^{er} ou convenir entre elles d'un autre mode de paiement.

Article 24

Prise en considération d'accidents du travail et de maladies professionnelles survenus antérieurement

Si la législation d'un Etat contractant prévoit explicitement ou implicitement que les accidents du travail ou les maladies professionnelles survenus antérieurement sont pris en considération pour apprécier le degré d'incapacité, les accidents du travail et les maladies professionnelles survenus antérieurement sous la législation de l'autre Etat contractant sont réputés survenus sous la législation du premier Etat.

Article 25

Accidents survenus sur le chemin du travail

L'accident survenu sur le chemin du travail ayant eu lieu sur le territoire d'un Etat contractant autre que l'Etat compétent est considéré comme étant survenu sur le territoire de l'Etat compétent.

Article 26

Constatation de la maladie professionnelle

1. Lorsque la victime d'une maladie professionnelle a exercé une activité susceptible de provoquer ladite maladie sous la législation des deux Etats contractants, les prestations auxquelles la victime ou ses survivants peuvent prétendre sont accordées exclusivement au titre de la législation de l'Etat sur le territoire duquel cette activité a été exercée en dernier lieu et sous réserve que l'intéressé remplisse les conditions prévues par cette législation, compte tenu, le cas échéant, des dispositions du paragraphe 2 du présent article.
2. Si l'octroi de prestations de maladie professionnelle au titre de la législation d'un Etat contractant est subordonné à la condition que la maladie considérée ait été constatée médicalement pour la première fois sur son territoire, cette condition est réputée remplie lorsque ladite maladie a été constatée pour la première fois sur le territoire de l'autre Etat contractant.

3. Si l'octroi des prestations de maladie professionnelle au titre de la législation d'un État contractant est subordonné à la condition qu'une activité susceptible de provoquer la maladie considérée ait été exercée pendant une certaine durée, l'institution compétente de cet État tient compte, dans la mesure nécessaire, des périodes pendant lesquelles une telle activité a été exercée sous la législation de l'autre État contractant, comme si elle avait été exercée sous la législation du premier État.

Article 27

Aggravation de la maladie professionnelle

Lorsque, en cas d'aggravation d'une maladie professionnelle, la personne qui bénéficie ou qui a bénéficié d'une réparation pour une maladie professionnelle en vertu de la législation de l'un des États contractants fait valoir, pour une maladie professionnelle de même nature, des droits à prestations en vertu de la législation de l'autre État contractant, les règles suivantes sont applicables:

- a) Si la personne n'a pas exercé sur le territoire de ce dernier État une activité professionnelle susceptible de provoquer ou d'aggraver la maladie professionnelle, l'institution tenue d'assumer la charge des prestations, compte tenu de l'aggravation, selon les dispositions de la législation qu'elle applique;
- b) Si la personne a exercé sur le territoire de ce dernier État une telle activité professionnelle, l'institution compétente du premier État est tenue d'assumer la charge des prestations, compte non tenu de l'aggravation, selon les dispositions de la législation qu'elle applique; l'institution compétente du second État accorde à la personne un supplément dont le montant est déterminé selon la législation de cet État et qui est égal à la différence entre le montant de la prestation due après l'aggravation et le montant de la prestation qui aurait été due avant l'aggravation.

Article 28

Rente due aux conjoints survivants

En cas d'accident du travail ou de maladie professionnelle suivi de mort, la rente due au conjoint survivant est, le cas échéant, répartie également et définitivement entre les conjoints survivants, selon les dispositions prévues par le statut personnel de la victime.

Article 29

Rente due aux orphelins

Sous réserve des dispositions du paragraphe 3 de l'article 5 de la présente Convention, en cas d'accident du travail ou de maladie professionnelle suivi de décès, la rente due aux orphelins leur est servie conformément à la législation qui s'applique.

Chapitre 3
Vieillesse, décès et invalidité

SECTION 1

Dispositions particulières concernant les prestations de vieillesse et de survivants

Article 30
Totalisation de périodes d'assurance

1. Sous réserve des dispositions du paragraphe 2 du présent article, les périodes d'assurance et les périodes assimilées accomplies conformément à la législation d'un des Etats contractants relatives à l'assurance de pensions, sont totalisées en tant que de besoin, à la condition qu'elles ne se superposent pas, avec les périodes d'assurance accomplies sous la législation de l'autre Etat contractant, en vue de l'acquisition, du maintien ou du recouvrement du droit aux prestations.
2. Lorsque la législation d'un des Etats contractants subordonne l'octroi de certaines prestations à la condition que les périodes d'assurance aient été accomplies dans une profession déterminée, ne sont totalisées, pour l'admission au bénéfice de ces prestations, que les périodes d'assurance accomplies ou assimilées dans la même profession dans l'autre Etat contractant.
3. Lorsque la législation d'un des Etats contractants subordonne l'octroi de certaines prestations à la condition que les périodes d'assurance aient été accomplies dans une profession déterminée et lorsque ces périodes n'ont pu donner droit auxdites prestations, lesdites périodes sont considérées comme valables pour la liquidation des prestations prévues pour le régime général des travailleurs salariés.
4. Lorsque, nonobstant l'application des paragraphes 1 à 3 du présent article, la personne ne remplit pas les conditions pour ouvrir le droit aux prestations, sont totalisées les périodes d'assurance accomplies sous la législation d'un Etat tiers avec lequel les deux Etats contractants sont liés, chacun en ce qui le concerne, par une convention de sécurité sociale prévoyant la totalisation des périodes d'assurance.

Article 31
Calcul des prestations de retraite et de survie

1. Lorsque la personne satisfait aux conditions requises par la législation d'un des Etats contractants pour avoir droit aux prestations sans qu'il soit nécessaire de procéder à la totalisation, l'institution compétente de cet Etat détermine le droit à la prestation directement sur base des périodes d'assurance accomplies dans ce dernier Etat et en fonction de sa seule législation.

Cette institution procède aussi au calcul du montant de la prestation qui serait obtenu par application des règles prévues au paragraphe 2, littera a) et b). Le montant le plus élevé est seul retenu.

2. Si une personne peut prétendre à une prestation en vertu de la législation d'un des Etats contractants, dont le droit n'est ouvert que compte tenu de la totalisation des périodes d'assurance effectuées conformément à l'article 30, les règles suivantes s'appliquent:
 - a) L'institution compétente de cet Etat contractant calcule le montant théorique de la prestation qui serait due si toutes les périodes d'assurance accomplies en vertu des législations des deux Etats contractants avaient été accomplies uniquement sous la législation qu'elle applique;
 - b) cette institution calcule ensuite le montant dû, sur la base du montant visé au littera a), au prorata de la durée des périodes d'assurance accomplies sous sa seule législation par rapport à la durée de toutes les périodes d'assurance comptabilisées en vertu du littera a).
 - c) Pour le calcul de la prestation de retraite ou de survie, il est tenu compte des périodes d'assurance pour autant qu'elles ne dépassent pas le maximum de périodes d'assurance qui peut être pris en compte par la législation qu'applique l'institution compétente.

Article 32

Répartition de la prestation de survie

La pension de survie due au conjoint survivant est le cas échéant répartie, également et définitivement entre les conjoints survivants, dans les dispositions prévues par le statut personnel de l'assuré social.

SECTION 2

Dispositions particulières concernant les prestations d'invalidité

Article 33

Totalisation des périodes d'assurance

1. Pour l'acquisition, le maintien ou le recouvrement du droit aux prestations d'invalidité, les dispositions de l'article 30 sont applicables par analogie.
2. Le droit à la prestation d'invalidité est reconnu à la personne qui, à la date du début de l'invalidité, était soumise à la législation d'un des deux Etats contractants relative aux prestations d'invalidité ou bien qui était bénéficiaire d'une prestation d'invalidité selon cette législation et qui auparavant a accompli des périodes d'assurance selon la législation de l'autre Etat contractant.

Article 34

Calcul des prestations d'invalidité

1. Si le droit aux prestations d'invalidité au titre de la législation de l'un des deux Etats contractants, est ouvert uniquement par totalisation des périodes d'assurance accomplies dans les deux Etats contractants effectuées conformément à l'article 33 de la présente Convention, le montant de la prestation due est déterminé suivant les modalités arrêtées par l'article 31, paragraphe 2 de la présente Convention.
2. Nonobstant les dispositions de l'article 6 de la présente Convention, lorsque le droit aux prestations belges d'invalidité est ouvert sans qu'il soit nécessaire de faire appel aux dispositions de l'article 33 de la présente Convention, et que le montant résultant de l'addition de la prestation tunisienne et de la prestation belge calculée selon le paragraphe 1^{er} du présent article, est inférieur au montant de la prestation due sur base de la seule législation belge, l'institution belge compétente alloue un complément égal à la différence entre la somme des deux prestations précitées et le montant dû en vertu de la seule législation belge.

Article 35

Prestations d'invalidité au cours d'un séjour dans l'autre Etat contractant

Le titulaire d'une prestation d'invalidité de la législation de l'un des deux Etats contractants conserve le bénéfice de cette prestation au cours d'un séjour dans l'autre Etat contractant, lorsque ce séjour a été préalablement autorisé par l'institution compétente du premier Etat contractant. Toutefois, cette autorisation ne peut être refusée que lorsque le séjour se situe dans la période au cours de laquelle, en vertu de la législation du premier Etat contractant, l'institution compétente de cet Etat contractant doit procéder à l'évaluation ou la révision de l'état d'invalidité.

SECTION 3

Dispositions communes aux prestations de vieillesse, de survie et d'invalidité

Article 36

Périodes d'assurance inférieures à une année

1. Lorsque la période d'assurance totale en vue du calcul de la prestation conformément à la législation d'un Etat contractant est inférieure à 12 mois, la prestation ne sera pas octroyée, sauf lorsqu'il existe, conformément à ces réglementations, un droit à la prestation basé exclusivement sur cette période d'assurance.
2. La période d'assurance visée au paragraphe 1^{er} du présent article, sur la base de laquelle l'institution d'un des Etats contractants n'octroie pas de prestations, est prise en considération par l'institution de l'autre Etat contractant en vue de l'ouverture, du maintien ou du recouvrement du droit à la prestation, ainsi que pour la fixation de son montant, comme si cette période d'assurance avait été accomplie conformément à la législation qu'elle applique.

Article 37

Révision éventuelle des prestations

1. Si, en raison de l'augmentation du coût de la vie, de la variation du niveau des salaires ou d'autres causes d'adaptation, les prestations de vieillesse, de survie ou d'invalidité octroyées au titre de la législation de l'un des deux Etats contractants sont modifiées d'un pourcentage ou montant déterminé, l'institution compétente de l'autre Etat contractant n'est pas tenue de procéder à un nouveau calcul desdites prestations.
2. Toutefois, en cas de modification du mode d'établissement ou des règles de calcul des prestations de vieillesse, de survie ou d'invalidité, un nouveau calcul des prestations est effectué conformément à l'article 31 ou 35 de la présente Convention. Cette règle n'aura pas d'effet sur les prestations déjà payées au moment de l'entrée en vigueur de ladite modification.

Article 38

Exercice ou reprise d'une activité professionnelle par le pensionné

Par dérogation à l'article 6, si la législation tunisienne subordonne l'octroi ou le service d'une pension à la condition que l'intéressé ait cessé d'exercer une activité professionnelle, cette condition n'est pas opposable lorsque ladite activité est exercée sur le territoire de l'autre Etat contractant.

Chapitre 4

Allocation funéraire ou de décès

Article 39

1. Pour l'ouverture, le maintien ou le recouvrement du droit à l'allocation de décès, les périodes d'assurance accomplies sous la législation de chacun des Etats contractants sont totalisées pour autant qu'elles ne se superposent pas.
2. L'institution compétente est tenue d'accorder l'allocation de décès au titre de la législation qu'elle applique, même si la personne résidait au moment du décès sur le territoire de l'autre Etat contractant.
3. En cas de décès d'un titulaire de prestations de retraite, de survie ou d'invalidité ou de rentes d'accidents du travail ou de maladies professionnelles dues en vertu des législations des deux Etats contractants, l'allocation de décès est due par l'institution compétente de l'Etat contractant sur le territoire duquel il réside au moment du décès.

4. En cas de décès d'un titulaire de prestations de retraite, de survie ou d'invalidité ou de rentes d'accidents de travail ou de maladies professionnelles dues exclusivement en vertu de la législation de l'un des deux Etats contractants, qui réside au moment du décès sur le territoire de l'autre Etat contractant, l'allocation de décès est due par l'institution compétente de l'autre Etat contractant.
5. Si le décès est dû à une maladie professionnelle et que le droit à l'allocation de décès est ouvert dans les deux Etats contractants, cette allocation est servie par l'institution compétente de l'Etat contractant où le travailleur salarié ou non salarié a été exposé en dernier lieu au risque de la maladie professionnelle.

Chapitre 5

Allocations familiales

Article 40

Acquisition, maintien ou recouvrement de droit aux allocations familiales

1. Lorsque la législation d'un Etat contractant subordonne l'acquisition, le maintien ou le recouvrement du droit aux prestations à l'accomplissement de périodes d'assurance, l'institution qui applique cette législation tient compte à cet effet, en tant que de besoin, aux fins de totalisation des périodes d'assurance accomplies sous la législation de l'autre Etat contractant, comme s'il s'agissait de périodes d'assurance accomplies sous la législation du premier Etat contractant, à la condition qu'elles ne se superposent pas.
2. Le terme « allocations familiales » désigne: les prestations périodiques en espèces telles que reprises dans l'Arrangement Administratif prévu à l'article 43 de la présente Convention. Les autorités compétentes détermineront dans ledit arrangement:
 - a) les catégories d'enfants bénéficiaires;
 - b) les conditions d'octroi et les taux des allocations familiales ainsi que les périodes pour lesquelles elles sont accordées.
3. Les personnes soumises à la législation de l'un des Etats contractants ont droit, pour les enfants qui résident sur le territoire de l'autre Etat contractant, aux allocations familiales du premier Etat contractant.
4. Le titulaire de pensions ou de rentes dues au titre des législations des deux Etats contractants a droit pour les enfants qui résident sur le territoire de l'autre Etat contractant autre que celui où réside ce titulaire, aux allocations familiales de l'Etat contractant où réside le titulaire de pensions ou de rentes.

5. L'orphelin d'une personne défunte qui était soumise à la législation d'un Etat contractant et qui réside sur le territoire de l'autre Etat contractant a droit aux allocations familiales de l'Etat contractant à la législation duquel le défunt était soumis en dernier lieu et dans les conditions visées par cette législation.
6. Nonobstant les paragraphes 3 à 5 du présent article, lorsqu'un droit aux allocations familiales est ouvert dans les deux Etats contractants, l'Etat où réside l'enfant est considéré être l'Etat compétent ayant la charge des allocations familiales.

Chapitre 6

Chômage

Article 41

Totalisation des périodes d'assurance

1. Si la législation d'un Etat contractant subordonne l'acquisition, le maintien, le recouvrement ou la durée du droit aux prestations à l'accomplissement de périodes d'assurance dans le cadre d'une législation relative aux allocations de chômage, l'institution qui est chargée de l'application de cette législation tient compte à cet effet, dans la mesure nécessaire, aux fins de totalisation, des périodes d'assurance accomplies, en qualité de travailleur salarié, dans le cadre de la législation relative aux allocations de chômage de l'autre Etat contractant comme s'il s'agissait de périodes d'assurance accomplies dans le cadre de sa législation relative aux allocations de chômage.
2. L'institution compétente de l'Etat contractant, dont la législation relative aux allocations de chômage subordonne l'acquisition, le maintien, le recouvrement ou la durée du droit aux prestations à l'accomplissement de périodes d'assurance dans le cadre d'une législation relative aux allocations de chômage, n'est tenu de prendre en compte les périodes d'assurance accomplies dans l'autre Etat contractant dans le cadre de sa législation relative aux allocations de chômage qu'à la condition que ces périodes soient considérées comme périodes d'assurance si elles avaient été accomplies sous la législation relative aux allocations de chômage qu'elle applique.
3. L'application des dispositions des paragraphes 1 et 2 du présent article est subordonnée à la condition que l'intéressé ait accompli en dernier lieu des périodes d'emploi ou, dans le cas du paragraphe 2, des périodes d'assurance selon la législation relative aux allocations de chômage de l'Etat contractant au titre duquel les prestations sont demandées et qu'il ait accompli sous cette législation une activité professionnelle en qualité de travailleur salarié pendant vingt-six semaines au moins au cours de douze derniers mois précédant sa demande.
4. Le paragraphe premier du présent article s'applique nonobstant la cession de l'emploi, sans faute du salarié, avant l'accomplissement des vingt-six semaines, lorsque cet emploi était destiné à durer plus longtemps.

Article 42

Prise en compte d'une période d'assurance dans l'autre Etat

En cas d'application des dispositions de l'article 41 de la présente Convention, l'institution compétente d'un Etat contractant tient compte, s'il y a lieu, pour déterminer la durée d'octroi et le montant des prestations, de la période pendant laquelle des prestations ont été versées par l'institution compétente de l'autre Etat contractant, à concurrence d'un maximum de douze mois et dans les limites fixées par la législation relative aux allocations de chômage que l'institution compétente du premier Etat contractant applique.

TITRE IV

DISPOSITIONS DIVERSES

Article 43

Coopération entre les autorités compétentes

Les autorités compétentes:

- a) prennent, par arrangement administratif, les mesures et les modalités nécessaires pour l'application de la présente Convention et y désignent les institutions de liaison, les institutions compétentes et les institutions du lieu de résidence et du lieu de séjour;
- b) définissent les procédures d'entraide administrative et les modalités de paiement des dépenses liées à l'obtention de certificats médicaux, administratifs et autres, nécessaires pour l'application de la présente Convention;
- c) se communiquent directement toutes informations concernant les mesures prises pour l'application de la présente Convention;
- d) se communiquent, sans délai et directement, toute modification de leur législation susceptible d'affecter l'application de la présente Convention.

Article 44

Commission mixte

Une commission mixte, composée des représentants des autorités compétentes de chaque Etat contractant, est chargée de suivre l'application de la présente Convention et d'en proposer les éventuelles modifications. Cette commission mixte se réunit, en tant que de besoin, à la demande de l'un ou de l'autre Etat contractant, alternativement en Belgique et en Tunisie.

Article 45
Entraide administrative

1. Pour l'application de la présente Convention, les autorités compétentes ainsi que les institutions compétentes de chacun des Etats contractants se prêtent mutuellement leurs bons offices, comme s'il s'agissait de l'application de leur propre législation. Cette entraide est en principe gratuite; toutefois, les autorités compétentes peuvent convenir du remboursement de certains frais.
2. Les expertises médicales des personnes qui résident ou séjournent sur le territoire de l'autre Etat contractant, sont effectuées par l'institution du lieu de séjour ou de résidence, à la demande de l'institution compétente et à sa charge. Les frais de ces expertises médicales ne sont pas remboursés, si elles ont été effectuées dans l'intérêt des deux Etats contractants.
3. En cas de remboursement, les frais visés au paragraphe 1^{er} et 2 du présent article sont remboursés selon les modalités fixées par l'arrangement administratif prévu à l'article 43 de la présente Convention.
4. Pour l'application de la présente Convention, les autorités compétentes et les institutions compétentes des Etats contractants sont habilitées à correspondre directement entre elles de même qu'avec toute personne, quelle que soit sa résidence. La correspondance peut se faire dans une des langues officielles des deux Etats contractants.
5. Outre la mise en œuvre des principes généraux de coopération administrative, les Etats contractants conviendront, dans un arrangement administratif, des modalités selon lesquelles elles se prêtent leur concours pour lutter contre les fraudes transfrontalières aux cotisations et aux prestations de sécurité sociale, en particulier pour ce qui concerne la résidence effective des personnes, l'appréciation des ressources, le calcul des cotisations et les cumuls de prestations.

Article 46
Communication et protection des données à caractère personnel

1. Les institutions des deux Etats contractants sont autorisées à se communiquer, aux fins de l'application de la présente Convention, des données à caractère personnel, y compris des données relatives aux revenus des personnes, dont la connaissance est nécessaire à l'institution d'un Etat contractant.
2. La communication par l'institution d'un Etat contractant de données à caractère personnel est soumise au respect de la législation en matière de protection des données de cet Etat contractant.
3. La conservation, le traitement, la diffusion, la modification ou la destruction de données à caractère personnel par l'institution de l'Etat contractant à laquelle elles sont communiquées sont soumis à la législation en matière de protection des données de cet Etat contractant.

4. Les données visées au présent article ne peuvent être utilisées à d'autres fins qu'à l'application des législations des deux Etats contractants.

Article 47

Exemptions de taxes et dispense de légalisation

1. Le bénéfice des exemptions ou réductions de taxes, de droits de timbre, de greffé ou d'enregistrement prévues par la législation de l'un des Etats contractants pour les pièces ou documents à produire en application de la législation de cet Etat, est étendu aux pièces et documents analogues à produire en application de la législation de l'autre Etat contractant.
2. Tous actes et documents à produire en application de la présente Convention sont dispensés du visa de légalisation des autorités diplomatiques ou consulaires.

Article 48

Demandes, déclarations ou recours

1. Les demandes, déclarations ou recours à introduire, selon la législation d'un Etat contractant, dans un délai déterminé, auprès d'une autorité, d'une institution ou d'une juridiction de cet Etat, sont recevables s'ils sont introduits dans le même délai auprès d'une autorité, d'une institution ou d'une juridiction de l'autre Etat contractant. En ce cas, l'autorité, l'institution ou la juridiction ainsi saisie transmet sans délai ces demandes, déclarations ou recours à l'autorité, à l'institution ou à la juridiction du premier Etat contractant soit directement, soit par l'intermédiaire des autorités compétentes des Etats contractants. La date à laquelle ces demandes, déclarations ou recours ont été introduits auprès d'une autorité, d'une institution ou d'une juridiction de l'autre Etat contractant est considérée comme la date d'introduction auprès de l'autorité, de l'institution ou de la juridiction compétente pour en connaître.
2. La demande de prestations introduite auprès de l'institution compétente d'un Etat contractant est également recevable, pour des prestations correspondantes, par l'institution compétente de l'autre Etat contractant.
3. Les autorités, institutions et juridictions d'un Etat contractant ne peuvent rejeter les requêtes, demandes ou autres documents qui leur sont adressés ou présentés du fait qu'ils sont rédigés dans une langue officielle de l'autre Etat contractant.

Article 49

Paiement des prestations et transferts

1. Les institutions débitrices de prestations en vertu de la présente Convention s'en libéreront valablement dans la monnaie de leur Etat.
2. L'institution débitrice verse directement au bénéficiaire les prestations qui lui sont dues, aux échéances et selon les modalités prévues par la législation qu'elle applique.
3. Toutefois, l'institution débitrice de rentes ou pensions dont le montant mensuel est inférieur à une somme à déterminer par échange de lettres entre les autorités compétentes des deux Etats contractants, paye, sur demande du bénéficiaire, lesdites rentes et pensions trimestriellement, semestriellement ou annuellement.
4. Les dispositions de la législation d'un Etat contractant en matière de contrôle des changes ne peuvent faire obstacle au libre transfert des montants dus résultant de l'application de la présente Convention.

Article 50

Règlement des différends

Les difficultés et les différends, relatifs à l'interprétation et à l'application de la présente Convention, sont réglés dans le cadre de la commission mixte prévue à l'article 44 de ladite Convention.

Article 51

Répétition de l'indu

1. Si, lors du paiement ou de la révision de prestations en application de la présente Convention, l'institution d'un Etat contractant a versé au bénéficiaire de prestations une somme qui excède celle à laquelle il a droit, cette institution peut, dans les conditions et limites prévues par la législation qu'elle applique, demander à l'institution débitrice de l'autre Etat contractant d'une prestation de même nature en faveur de ce bénéficiaire, de retenir le montant payé en trop sur les rappels des arrérages dus audit bénéficiaire dans les conditions et limites prévues par la législation qu'elle applique et transfère le montant ainsi retenu à l'institution créancière. Si le montant payé en trop ne peut être retenu sur les rappels d'arrérages, les dispositions du paragraphe 2 sont applicables.

2. Lorsque l'institution d'un Etat contractant a versé à un bénéficiaire de prestations une somme à laquelle il n'a pas droit, cette institution peut, dans les conditions et limites prévues par la législation qu'elle applique, demander à l'institution de l'autre Etat contractant, débitrice de prestations en faveur de ce bénéficiaire, de retenir ladite somme sur les prestations de même nature qu'elle verse audit bénéficiaire. Cette dernière institution opère la retenue dans les conditions et limites où une telle compensation est autorisée par la législation qu'elle applique, comme s'il s'agissait de sommes servies par elle-même et transfère le montant ainsi retenu à l'institution créancière.

Article 52 **Procédures d'exécution**

1. Les décisions exécutoires des instances judiciaires de l'un des deux Etats contractants, ainsi que les actes ou titres exécutoires rendus par une autorité ou une institution de l'un des Etats contractants qui ne sont plus susceptibles de recours, relatifs à des cotisations de sécurité sociale, d'intérêts et de tous autres frais ou de la répétition des prestations indûment servies, sont reconnus et mis en exécution sur le territoire de l'autre Etat contractant dans les limites et selon les procédures prévues par la législation et toutes autres procédures qui sont applicables à des décisions similaires de l'autre Etat contractant.
2. La reconnaissance ne peut être refusée que lorsqu'elle est incompatible avec l'ordre public de l'Etat contractant sur le territoire duquel la décision, l'acte ou le titre aurait dû être exécuté.
3. Les créances d'une institution, dans le cadre d'une procédure d'exécution, de faillite ou de liquidation forcée sur le territoire de l'autre Etat contractant, bénéficient de privilèges identiques à ceux accordés au titre de la législation de cet Etat contractant.
4. Les créances devant faire l'objet d'un recouvrement ou d'un recouvrement forcé sont protégées par les mêmes garanties et privilèges que des créances de même nature d'un organisme situé sur le territoire de l'Etat contractant sur lequel le recouvrement ou le recouvrement forcé s'opère.
5. Les modalités d'application du présent article sont fixés dans le cadre de l'arrangement administratif prévu à l'article 43 de la présente Convention.

Article 53 **Recours contre tiers**

Si la personne bénéficie de prestations en vertu de la législation de l'un des deux Etats contractants pour un dommage résultant de faits survenus sur le territoire de l'autre Etat contractant, les droits éventuels de l'institution débitrice à l'encontre du tiers tenu à la réparation du dommage sont réglés de la manière suivante:

- a) Lorsque ladite institution est subrogée, en vertu de la législation qu'elle applique, dans les droits que le bénéficiaire détient à l'égard du tiers, cette subrogation est reconnue par l'autre Etat contractant.

- b) Lorsque ladite institution a un droit direct à l'égard du tiers, l'autre Etat reconnaît ce droit.

TITRE V
DISPOSITIONS TRANSITOIRES ET FINALES

Article 54

Éventualités et situations antérieures à l'entrée en vigueur de la Convention

1. La présente Convention s'applique également aux éventualités qui se sont réalisées antérieurement à son entrée en vigueur.
2. La présente Convention n'ouvre aucun droit à des prestations pour une période antérieure à son entrée en vigueur.
3. Toute période d'assurance accomplie sous la législation de l'un des Etats contractants avant la date d'entrée en vigueur de la présente Convention est prise en considération pour la détermination du droit à une prestation s'ouvrant conformément aux dispositions de cette Convention.
4. La présente Convention ne s'applique pas aux droits qui ont été liquidés par l'octroi d'une indemnité forfaitaire ou par le remboursement de cotisations.

Article 55

Révision, prescription, déchéance

1. Toute prestation qui n'a pas été liquidée ou qui a été suspendue à cause de la nationalité de l'intéressé ou en raison de sa résidence sur le territoire de l'Etat contractant autre que celui où se trouve l'organisme débiteur, est à la demande de l'intéressé, liquidée ou rétablie à partir de l'entrée en vigueur de la présente Convention.
2. Les droits des intéressés ayant obtenu, antérieurement à l'entrée en vigueur de la présente Convention, la liquidation d'une prestation, sont révisés à leur demande, compte tenu des dispositions de cette Convention. En aucun cas, une telle révision ne doit avoir pour effet de réduire les droits antérieurs des intéressés.

3. Si la demande visée aux paragraphes 1^{er} ou 2 du présent article est présentée dans un délai de deux ans à partir de la date d'entrée en vigueur de la présente Convention, les droits ouverts conformément aux dispositions de cette Convention sont acquis à partir de cette date, sans que les dispositions de la législation de l'un ou de l'autre Etat contractant, relatives à la déchéance ou à la prescription des droits, soient opposables aux intéressés.
4. Si la demande visée aux paragraphes 1^{er} ou 2 du présent article est présentée après l'expiration d'un délai de deux ans suivant l'entrée en vigueur de la présente Convention, les droits qui ne sont pas frappés de déchéance ou qui ne sont pas prescrits, sont acquis à partir de la date de la demande, sous réserve de dispositions plus favorables de la législation de l'Etat contractant en cause.

Article 56

Durée

La présente Convention est conclue pour une durée indéterminée. Elle pourra être dénoncée par un des Etats contractants par notification écrite adressée, par voie diplomatique, à l'autre Etat avec un préavis de douze mois.

Article 57

Garantie des droits acquis ou en voie d'acquisition

En cas de dénonciation de la présente Convention, les droits et paiements des prestations acquises en vertu de la Convention seront maintenus. Les Etats contractants prendront des arrangements en ce qui concerne les droits en voie d'acquisition.

Article 58

Abrogations et mesures transitoires

1. Le jour de l'entrée en vigueur de la présente Convention, la Convention générale sur la sécurité sociale signée le 29 janvier 1975 entre le Royaume de Belgique et la République Tunisienne cesse d'exister et est remplacée par la présente Convention.
2. Les demandes de prestations formulées avant l'entrée en vigueur de la présente Convention, mais n'ayant pas donné lieu, à cette date, à une décision, sont examinées au regard des dispositions de la Convention du 29 janvier 1975 précitée et de la présente Convention. La solution la plus favorable pour l'assuré est retenue.

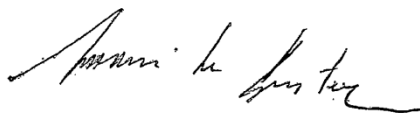
Article 59
Entrée en vigueur

La présente Convention entrera en vigueur le premier jour du deuxième mois qui suivra la date de réception de la note par laquelle le dernier des deux États contractants aura signifié à l'autre État contractant, par voie diplomatique, que les formalités légalement requises pour l'entrée en vigueur de cette Convention sont accomplies.

EN FOI DE QUOI, les plénipotentiaires dûment autorisés, ont signé la présente Convention.

FAIT à*Tunis*....., le^{12 0 MARS 2013}..... 2013, en double exemplaire, en langues française, néerlandaise et arabe, les trois textes faisant également foi.

POUR LE ROYAUME DE BELGIQUE:



POUR LA RÉPUBLIQUE TUNISIENNE:



[TRANSLATION – TRADUCTION]

AGREEMENT ON SOCIAL SECURITY BETWEEN THE KINGDOM OF BELGIUM
AND THE REPUBLIC OF TUNISIA

The Kingdom of Belgium and the Republic of Tunisia,
Desiring to improve relations between the two States in the field of social security,
Have agreed as follows:

Part I. General provisions

Article 1. Definitions

1. For the purposes of this Agreement:

(a) “Belgium” means the territory of the Kingdom of Belgium, including its territorial sea and the areas over which it exercises sovereign rights or jurisdiction under international law;

“Tunisia” means the territory of the Republic of Tunisia, including the maritime areas and the airspace above them over which it exercises sovereign rights or jurisdiction under international law.

(b) “National” means:

As regards Belgium, a national of Belgium;

As regards Tunisia, a national of Tunisia.

(c) “Laws” means the laws and regulations on social security referred to in article 2 of this Agreement.

(d) “Competent authority” means:

As regards Belgium, the ministers responsible, within the scope of their respective authorities, for the application of the laws referred to in article 2, paragraph 1. A, of this Agreement;

As regards Tunisia, the minister or ministers or other relevant authority responsible for the application of the laws referred to in article 2, paragraph 1. B, of this Agreement.

(e) “Agency” means the body, institution or authority responsible for implementing all or part of the laws referred to in article 2, paragraph 1, of this Agreement.

(f) “Competent agency” means the institution responsible for the payment of benefits.

(g) “Period of coverage” means any period recognized as such by the laws under which it was completed, as well as any other period recognized by those laws as equivalent to a period of coverage.

(h) “Benefit” means any benefit in kind or in cash, pension and annuity provided for in the laws of each Contracting State, including any supplement or increase applicable under the laws referred to in article 2 of this Agreement.

(i) “Family member” means any person defined or recognized as a family member or entitled to be so, or designated as a member of a household, by the laws under which the benefits are paid or, in the case referred to in article 14 of this Agreement, by the laws of the Contracting State in whose territory the person resides.

(j) “Survivor” means any person defined or recognized as such by the laws under which the benefits are paid.

(k) “Residence” means habitual residence.

(l) “Stay” means a temporary stay.

(m) “Refugee” means any person who has been granted refugee status under the Convention relating to the Status of Refugees, signed in Geneva on 28 July 1951, and the Protocol relating to the Status of Refugees, signed on 31 January 1967.

(n) “Stateless person” means any person defined as such under article 1 of the Convention relating to the Status of Stateless Persons, signed in New York on 28 September 1954.

2. Any term not defined in paragraph 1 of this article shall have the meaning assigned to it in the applicable laws.

Article 2. Material scope

1. This Agreement shall apply:

A. As regards Belgium, to the laws governing:

(a) Benefits in kind or in cash relating to sickness and maternity for employed and self-employed persons;

(b) Benefits relating to workplace accidents and occupational diseases;

(c) Retirement and survivors’ pensions of employed and self-employed persons;

(d) Benefits relating to disability of employed persons, merchant mariners, mine workers and self-employed persons;

(e) Family benefits for employed and self-employed persons;

(f) Unemployment benefits;

and, with regard to Part II only, the laws governing:

(g) Social security for employed persons;

(h) Social status of self-employed persons.

B. As regards Tunisia, to the laws governing:

(a) Social security laws applicable to employed persons, self-employed persons or similar, and public sector employees on:

(i) Sickness and maternity insurance benefits;

(ii) Death benefits;

(iii) Compensation for workplace accidents and occupational diseases;

(iv) Disability, old-age and survivors’ insurance benefits;

(v) Family benefits;

(vi) Protection of workers who lose their jobs for economic or technological reasons or owing to the unexpected and permanent closure of their place of work, without respect for the provisions of the labour code.

(b) Social security laws applicable to students.

2. This Agreement shall also apply to all legislative acts or regulations that amend or supplement the laws referred to in paragraph 1 of this article.

3. This Agreement shall apply to legislative provisions or regulations extending the existing schemes to new categories of beneficiaries, unless the Contracting State which has amended its laws notifies the other Contracting State of its objection thereto within six months of the official publication of the said laws.

4. This Agreement shall not apply to legislative acts or regulations that establish a new branch of social security unless the competent authorities of the Contracting States agree otherwise.

Article 3. Personal scope

Unless otherwise specified, this Agreement shall apply to:

(a) Persons who are or have been subject to the laws of one of the Contracting States and who are:

(i) Nationals of one of the Contracting States; or

(ii) Stateless persons or refugees recognized as such by one of the Contracting States, as well as their family members and their survivors.

(b) Survivors and family members of persons who have been subject to the laws of one of the two Contracting States, regardless of the nationality of those persons, where such survivors or family members are nationals of one of the Contracting States or have been recognized as stateless persons or refugees by one of the Contracting States.

Article 4. Equality of treatment

Unless this Agreement provides otherwise, the persons referred to in article 3 shall be subject to the obligations and entitled to the benefits provided for in the laws of the Contracting State under the same conditions as the nationals of that State.

Article 5. Waiver of residence clauses

1. Unless this Agreement provides otherwise, cash benefits in respect of sickness and maternity insurance, disability, workplace accidents, occupational diseases and old-age and survivors' pensions acquired under the laws of one of the Contracting States may not be suspended, reduced or modified on the grounds that the beneficiary is staying or residing in the territory of the other Contracting State.

2. Benefits in respect of old-age and survivors' pensions, workplace accidents and occupational diseases payable by Belgium shall be paid to Tunisian nationals residing in the territory of a third State under the same conditions as would apply to Belgian nationals residing in the territory of that third State.

3. Benefits in respect of old-age and survivors' pensions, workplace accidents and occupational diseases payable by Tunisia shall be paid to Belgian nationals residing in the territory of a State with which Tunisia has concluded an agreement on social security under the same conditions as would apply to Tunisian nationals residing in the territory of that State.

Article 6. Reduction or suspension clauses

If a benefit overlaps with other social security benefits or with other professional income, the reduction or suspension clauses contained in the laws of one Contracting State shall apply to the beneficiary, even if the benefits were acquired under a scheme of the other Contracting State or if the income was obtained from an occupation pursued in the territory of the other Contracting State.

However, these provisions shall not apply in the event of overlap of similar benefits calculated in proportion to the duration of the periods completed in both States.

Part II. Provisions concerning applicable laws

Article 7. General rules

1. Subject to articles 8 to 11, the applicable laws shall be determined as follows:

(a) A person employed in the territory of a Contracting State shall be subject to the laws of that State, even if the employer or company employing that person is domiciled in or has its registered office in the territory of the other Contracting State;

(b) A self-employed person working in the territory of a Contracting State shall be subject to the laws of that State;

(c) A person working on board a vessel flying the flag of a Contracting State shall be subject to the laws of the State in which he or she resides;

(d) A person who is a member of the travelling or flying personnel of an enterprise which, for hire or reward or on its own account, operates international transport services for passengers or goods by road or air and has its registered office in the territory of a Contracting State shall be subject to the laws of that State.

2. In the event of simultaneous engagement in self-employment in Belgium and paid employment in Tunisia, the employment in Tunisia shall be treated as if it were paid employment in Belgium, with a view to establishing the obligations resulting from Belgian laws concerning the social status of self-employed persons.

3. A person who is simultaneously employed in the territories of both Contracting States shall, for all his or her salaried work, be subject only to the laws of the Contracting State in whose territory he or she resides. In determining the amount of income on which to calculate the contributions payable under the laws of that Contracting State, the income earned in the territories of both States shall be taken into account.

Article 8. Specific rules

1. A person employed by an enterprise, who normally works at an establishment of that enterprise in the territory of one of the Contracting States and who is assigned to the territory of the other Contracting State in order to perform work for the enterprise, shall remain subject, together with any accompanying family members, to the laws of the first State, as if he or she continued to be employed in its territory, provided that the anticipated duration of the work to be performed does not exceed 24 months and that the person has not been sent to replace another employee who has reached the end of his or her period of assignment.

2. If the assignment referred to in paragraph 1 of this article continues beyond 24 months, the competent authorities of the two Contracting States or the competent agencies designated by those competent authorities may agree that the employee shall remain subject only to the laws of the first Contracting State. Nevertheless, such an extension may only be granted for an additional period of up to 36 months. Approval for an extension shall be sought before the end of the initial period of 24 months.

3. Article 7, paragraph 1 (c), shall not apply to a person who, not normally working at sea, is employed in the territorial waters or in a port of one of the Contracting States on a vessel flying the flag of the other State. Article 7, paragraph 1 (a), or paragraph 1 of this article shall apply, as appropriate.

4. If a transport company headquartered in one Contracting State has a branch or permanent agency in the territory of the other Contracting State, a person employed in such branch or permanent agency shall be subject to the laws of the Contracting State in whose territory the branch or permanent agency is located, with the exception of an employee sent there for fewer than five years.

5. A person who is subject to the laws of a Contracting State and who is ordinarily self-employed in the territory of that Contracting State temporarily pursues a similar self-employed activity solely in the territory of the other Contracting State shall be subject only to the laws of the first Contracting State, as if he or she continued to work in the territory of the first Contracting State, provided that the foreseeable period of the self-employed activity in the territory of the other Contracting State does not exceed 24 months.

6. If the self-employed activity in the territory of the other Contracting State referred to in paragraph 5 of this article continues beyond the initial period of 24 months, the competent authorities of both Contracting States or the competent agencies designated by those competent authorities may agree that the self-employed person shall remain subject only to the laws of the first Contracting State. Nevertheless, such an extension may only be granted for an additional period of up to 36 months. Approval for an extension shall be sought before the end of the initial period of 24 months.

Article 9. Civil servants

Civil servants and similar personnel of a Contracting State who are assigned to work in the territory of the other Contracting State shall, together with their family members, remain subject to the laws of the sending State.

Article 10. Members of diplomatic missions and consular posts

1. This Agreement shall not affect the provisions of the Vienna Convention on Diplomatic Relations of 8 April 1961 or the Vienna Convention on Consular Relations of 24 April 1963.

2. The practical arrangements for the implementation of article 33 of the Vienna Convention on Diplomatic Relations and article 48 of the Vienna Convention on Consular Relations shall be governed by the administrative arrangement referred to in article 43 of this Agreement.

Article 11. Exceptions

The competent authorities of the Contracting States may agree on exceptions to articles 7 to 10 of this Agreement for certain persons or certain categories of persons.

Part III. Special provisions on benefits

CHAPTER 1. SICKNESS AND MATERNITY

Article 12. Aggregation of periods of insurance

For the purposes of acquisition, retention or recovery of sickness and maternity benefit entitlements and their duration, periods of insurance completed in accordance with the laws of each State shall be aggregated, provided that they do not overlap.

Article 13. Benefits in kind for persons staying in the territory of the other Contracting State

1. Persons, as well as their family members, who are entitled to benefits in kind under the laws of either Contracting State and whose medical condition necessitates the immediate provision of health care during a stay in the territory of the other Contracting State shall receive benefits in kind in the territory of that Contracting State.

2. Benefits in kind shall be provided, at the expense of the competent agency, by the agency of the place of stay, in accordance with the laws it applies. The duration of the benefits shall, however, be governed by the laws of the competent State.

3. Paragraph 1 of this article shall not apply:

(a) To a person who has travelled, without authorization from the competent agency, to the territory of the other Contracting State in order to receive medical treatment there;

(b) Except in the event of an extreme emergency, to the provision of prostheses, major equipment and other substantial benefits in kind, a list of which shall be drawn up by common accord between the competent authorities under the administrative arrangement referred to in article 43 of this Agreement. Extreme emergency refers to mean cases where the provision of such benefits cannot be delayed without endangering the life of the person concerned or permanently affecting his or her health.

4. The agency of the place of stay shall determine whether a person's condition necessitates the immediate provision of health care referred to in paragraph 1 of this article and whether the extreme emergency referred to in paragraph 3 (b) of this article exists.

Article 14. Benefits in kind for persons residing in the territory of the other Contracting State

1. Persons entitled to benefits in kind under the laws of either Contracting State and who reside in the territory of the other Contracting State shall receive benefits in kind in the territory of that other Contracting State.

2. Family members of persons who are subject to the laws of one Contracting State and who reside in the territory of the other Contracting State shall receive benefits in kind in the territory of that other Contracting State.

3. Benefits in kind shall be provided, at the expense of the competent agency, by the agency of the place of residence, in accordance with the laws it applies. The duration of the benefits shall, however, be governed by the laws of the competent State.

4. Paragraphs 2 and 3 shall not apply to family members if they are entitled to benefits in kind under the laws of the Contracting State in whose territory they reside.

Article 15. Benefits in kind for workers in special situations

1. Persons who, under articles 8 to 11, are subject to the laws of a Contracting State shall receive benefits in kind during their entire period of employment in the territory of the other Contracting State, as shall any accompanying family members.

2. Benefits in kind shall be provided, at the expense of the competent agency, by the agency of the place of stay or residence, in accordance with the laws it applies. The duration of the benefits shall, however, be governed by the laws of the competent State.

Article 16. Benefits in kind for recipients of disability, retirement or survivors' benefits or annuities

1. Recipients of disability, retirement or survivors' benefits or annuities due as a result of a workplace accident or an occupational disease and payable under the laws of both Contracting States shall receive benefits in kind, for themselves and their family members, in accordance with the laws of the State in whose territory they reside and at the expense of the competent agency of that State.

2. Recipients of disability, retirement or survivors' benefits or annuities due as a result of a workplace accident or an occupational disease and payable solely under the laws of one of the Contracting States, and who reside in the territory of the other Contracting State, shall receive benefits in kind, for themselves and their family members. These benefits shall be provided, at the expense of the competent agency, by the agency of the place of residence in accordance with the laws it applies. The duration of the benefits shall, however, be governed by the laws of the competent State.

3. A person who stops working and who applies for disability or retirement benefits or an annuity shall retain, while his or her application is being reviewed, the right to the benefits in kind to which he or she is entitled under the laws of the last competent State, as shall any family members. Once the application for disability or retirement benefits or an annuity has been approved, benefits in kind shall be provided by the agency of the place of residence, at the expense of the agency responsible for covering the cost of such benefits.

Article 17. Benefits in kind during stays in the territory of the competent State

The persons referred to in article 14, paragraphs 1 and 2, and in article 16, paragraph 2, who are staying in the territory of the competent Contracting State shall receive benefits in kind in the territory of that State, at the expense of the competent agency of the place of stay and in accordance with the laws that agency applies.

Article 18. Responsibility for the cost of benefits in kind

1. If a person or family member is eligible for benefits in kind under the laws of only one Contracting State, the cost of the benefits shall be borne entirely by the competent agency of that State.

2. If a person or family member is eligible for benefits in kind under the laws of both Contracting States, the cost of the benefits shall be borne entirely by the competent agency of the Contracting State in whose territory they are provided.

Article 19. Reimbursement of benefits in kind between agencies

1. The actual amount of benefits in kind paid under articles 13, 14, 15 and 16, paragraph 2, shall be refunded by the competent agency to the agency that provided the benefits, in accordance with the terms set forth in the administrative arrangement.

2. The competent authorities may decide by common accord on the total or partial waiver of the refund provided for in paragraph 1 or may agree on another method of reimbursement.

Article 20. Sickness and maternity benefits

1. Persons who satisfy the conditions required by the laws of the competent State for entitlement to cash benefits under sickness and maternity insurance, bearing in mind article 12, where applicable, shall remain eligible for such benefits during a stay in the territory of the other State, subject to the prior agreement of the competent agency. Cash benefits shall be paid directly by the competent agency responsible for the beneficiary.

Any benefits in kind that are required to ensure the medical treatment of the persons referred to in this paragraph shall be provided by the agency of the place of stay in accordance with the laws it applies, at the expense of the competent agency. The duration of the benefits shall, however, be governed by the laws of the competent State.

2. Persons who receive cash benefits under sickness and maternity insurance in accordance with the laws of one Contracting State may retain these benefits if they transfer their residence to the territory of the other Contracting State. The agency responsible for the provision of such benefits may, in accordance with the laws in force in this regard, require such persons to seek prior authorization before transferring their place of residence. However, such authorization may not be denied unless the move has been deemed inadvisable on duly established medical grounds.

CHAPTER 2. WORKPLACE ACCIDENTS AND OCCUPATIONAL DISEASES

Article 21. Benefits in kind provided in the territory of the other Contracting State

1. Persons who, as a result of a workplace accident or an occupational disease, are entitled to benefits in kind under the laws of one of the Contracting States shall also be eligible to receive benefits in kind while staying or residing in the territory of the other Contracting State.

2. Benefits in kind shall be provided, at the expense of the competent agency, by the agency of the place of stay or residence in accordance with the laws it applies. The duration of the benefits shall, however, be governed by the laws of the competent State.

Article 22. Benefits in kind for workers in special situations

1. Persons who, under articles 8 to 11, are subject to the laws of a Contracting State are entitled to benefits in kind during their entire period of employment in the territory of the other Contracting State in the event of a workplace accident or an occupational disease.

2. Benefits in kind shall be provided, at the expense of the competent agency, by the agency of the place of stay or residence in accordance with the laws it applies. The duration of the benefits shall, however, be governed by the laws of the competent State.

Article 23. Reimbursement of benefits in kind between agencies

1. The actual amount of benefits in kind paid under articles 21 and 22 shall be refunded by the competent agency to the agency that provided the benefits, in accordance with the terms set forth in the administrative arrangement.

2. The competent authorities may decide by common accord on the total or partial waiver of the refund provided for in paragraph 1 or may agree on another method of payment.

Article 24. Coverage of prior workplace accidents and occupational diseases

If the laws of one of the Contracting States provide, explicitly or implicitly, that prior workplace accidents and occupational diseases shall be taken into account for the purpose of determining the degree of incapacity, workplace accidents and occupational diseases occurring previously under the laws of the other Contracting State shall be treated likewise, as if they had occurred under the laws of the first State.

Article 25. Accidents on the way to and from work

An accident on the way to or from work occurring in the territory of a Contracting State other than the competent State shall be considered to have occurred in the territory of the competent State.

Article 26. Diagnosis of an occupational disease

1. Where a person contracts an occupational disease after engaging in an occupational activity liable to cause that disease under the laws of both Contracting States, any benefit to which the victim or his or her survivors may be entitled shall be granted exclusively under the laws of the State in whose territory the activity in question was last carried out, provided that the person satisfies the conditions of the laws and subject to, where appropriate, paragraph 2 of this article.

2. If the laws of either Contracting State make the granting of benefits for occupational diseases conditional upon the disease in question being first diagnosed in its territory, that condition shall be deemed to have been fulfilled if the disease was first diagnosed in the territory of the other Contracting State.

3. Where, under the laws of one of the Contracting States, benefits for occupational diseases are granted only if an activity likely to cause the disease in question has been undertaken for a certain period of time, the competent agency of that State shall, to the extent necessary, take into

account any periods during which the activity was undertaken under the laws of the other Contracting State, as if it had been undertaken under the laws of the first State.

Article 27. Aggravation of an occupational disease

Where a person having contracted an occupational disease has received or is receiving compensation for an occupational disease under the laws of either Contracting State and, in the event of an aggravation of that disease, claims benefits under the laws of the other Contracting State, the following rules shall apply:

(a) If the person concerned has not engaged in work liable to cause or aggravate the occupational disease in the territory of the second State, the competent agency of the first State shall bear the cost of the benefits, taking into account the aggravation, in accordance with the laws which that agency applies;

(b) If the person concerned has engaged in such work in the territory of the second State, the competent agency of the first State shall bear the cost of the benefits, without taking into account the aggravation, in accordance with the laws which that agency applies; the competent agency of the second State shall grant the person a supplement, the amount of which shall be determined in accordance with the laws of that State and shall be equal to the difference between the amount of the benefit payable after the aggravation and the amount of the benefit which would have been payable before the aggravation.

Article 28. Surviving spouse annuities

In the event of a workplace accident or occupational disease followed by death, surviving spouse annuities shall, where applicable, be distributed equally and definitively among all surviving spouses, in accordance with the relevant provisions based on the personal status of the victim.

Article 29. Orphan's annuities

Subject to the provisions of article 5, paragraph 3, of this Agreement, in the event of a workplace accident or occupational disease followed by death, orphan's annuities shall be paid in accordance with the relevant laws.

CHAPTER 3. OLD AGE, DEATH AND DISABILITY

Section 1. Special provisions concerning old-age and survivors' benefits

Article 30. Aggregation of periods of insurance

1. Subject to paragraph 2 of this article, the periods of insurance and equivalent periods completed in accordance with the laws of one of the Contracting States on pension insurance shall be aggregated, where necessary and provided that they do not overlap, with the periods of

insurance completed under the laws of the other Contracting State, for the purposes of acquisition, retention or recovery of benefit entitlements.

2. If the laws of one of the Contracting States make the granting of certain benefits conditional on the completion of periods of insurance in a specific occupation, only the periods of insurance and equivalent periods completed in the same occupation in the other Contracting State shall be aggregated.

3. If the laws of one of the Contracting States make the granting of certain benefits conditional on the completion of periods of insurance in a specific occupation and if such periods are insufficient to produce entitlement to the said benefits, the periods shall count towards the determination of the benefits payable under the general scheme for employed persons.

4. Where, notwithstanding the application of paragraphs 1 to 3 of this article, a person does not fulfil the requisite conditions and is therefore not eligible to receive benefits, any periods of coverage completed under the laws of a third State with which each of the Contracting States has concluded a social security agreement that provides for the aggregation of periods of coverage shall be aggregated.

Article 31. Calculation of retirement and survivors' benefits

1. If a person satisfies the conditions required by the laws of one of the Contracting States for entitlement to benefits without the need for aggregation, the competent agency of that State shall determine the entitlement to benefits directly on the basis of the periods of insurance completed in that State and solely in accordance with its own laws.

That agency shall also calculate the amount of the benefit that would be obtained by applying the rules set forth in paragraph 2, subparagraphs (a) and (b). Only the higher amount shall be taken into consideration.

2. If a person may claim a benefit under the laws of one of the Contracting States, entitlement to which is acquired only by aggregating periods of insurance in accordance with article 30, the following rules shall apply:

(a) The competent agency of that Contracting State shall calculate the theoretical amount of the benefit that would be payable if all the periods of insurance completed under the laws of both Contracting States had been completed solely under the laws which it applies;

(b) The agency shall then calculate the amount due on the basis of the amount referred to in subparagraph (a), in proportion to the duration of the periods of insurance completed solely under its laws, in relation to the duration of all qualifying periods of insurance under subparagraph (a).

(c) In calculating retirement or survivor's benefit, periods of insurance completed shall be taken into account, provided that they do not exceed the maximum number of periods of insurance that may be taken into account under the laws applied by the competent agency.

Article 32. Allocation of survivors' benefits

Surviving spouse benefits shall, where applicable, be distributed equally and definitively among the surviving spouses, in accordance with the relevant provisions based on the personal status of the insured.

Section 2. Special provisions on disability benefits

Article 33. Aggregation of periods of insurance

1. For the acquisition, retention or recovery of entitlement to disability benefits, article 30 shall apply by analogy.

2. A person who, as at the date the disability commenced, was subject to the laws of either Contracting State on disability benefits, or who was in receipt of a disability benefit under such laws and who had previously completed periods of insurance under the laws of the other Contracting State, shall be entitled to disability benefits.

Article 34. Calculation of disability benefits

1. If entitlement to disability benefits under the laws of one of the Contracting States is acquired solely by the aggregation of the periods of insurance completed in both Contracting States in accordance with article 33 of this Agreement, the amount of the benefit due shall be determined in accordance with the procedures laid down in article 31, paragraph 2, of this Agreement.

2. Notwithstanding article 6 of this Agreement, where entitlement to Belgian disability benefits is established without recourse to the provisions of article 33 of this Agreement and where the amount resulting from the aggregation of the benefits provided by Tunisia and Belgium, calculated in accordance with paragraph 1 of this article, is lower than the amount that would have been payable under Belgian law alone, the competent Belgian agency shall pay a supplement equal to the difference between the sum of those benefits and the amount payable under Belgian law.

Article 35. Disability benefits during a stay in the other Contracting State

The beneficiary of a disability benefit under the laws of one of the two Contracting States shall remain entitled to that benefit during a stay in the other Contracting State, provided that the stay is authorized in advance by the competent agency of the first Contracting State. Such authorization may only be denied if the stay occurs during the period in which, in accordance with the laws of the first Contracting State, the competent agency of that State must evaluate or review the beneficiary's disability status.

Section 3. Common provisions on old-age, survivors' and disability benefits

Article 36. Periods of coverage shorter than one year

1. Where the total duration of the period of coverage based on the calculation of benefits in accordance with the laws of one Contracting State is less than 12 months, the benefit shall not be granted, unless there is, in accordance with these rules, an entitlement to the benefit based solely on that period of coverage.

2. The period of coverage referred to in paragraph 1 of this article, on the basis of which the agency of a Contracting State does not grant benefits, shall be taken into consideration by the agency of the other Contracting State for the acquisition, retention or recovery of entitlement to a benefit, as well as for the setting of the amount thereof, as if that period of coverage had been completed in accordance with the laws that it applies.

Article 37. Potential recalculation of benefits

1. If, owing to increases in the cost of living, changes in wage levels or other reasons, the old-age, survivors' or disability benefits provided under the laws of either of the two Contracting States are modified by a specific percentage or amount, the competent agency of the other Contracting State shall not be required to recalculate such benefits.

2. However, if the method or rules for calculating old-age, survivors' or disability benefits are amended, a new calculation shall be made in accordance with article 31 or article 35 of this Agreement. This rule shall not affect benefits already paid at the time of entry into force of the said amendment.

Article 38. Pursuit or resumption of a professional activity by a pensioner

Notwithstanding article 6, if Tunisian laws make the granting or payment of a pension conditional on the person concerned ceasing to pursue a professional activity, this condition shall not be enforceable where such activity is pursued in the territory of the other Contracting State.

CHAPTER 4. FUNERAL AND DEATH GRANTS

Article 39

1. For the purposes of determining the acquisition, retention or recovery of a death grant, periods of coverage completed in accordance with the laws of each Contracting State shall be aggregated, provided that they do not overlap.

2. The competent agency shall be required to disburse the death grant in accordance with the laws it applies, even if the person concerned was resident in the territory of the other Contracting State at the time of his or her death.

3. In the event of the death of a person in receipt of retirement, survivors' or disability benefits or annuity payments for a workplace accident or occupational disease, payable under the laws of both Contracting States, the death grant shall be paid by the competent agency of the Contracting State in whose territory that person was resident at the time of his or her death.

4. In the event of the death of a person in receipt of retirement, survivors' or disability benefits or annuity payments for a workplace accident or occupational disease, payable solely under the laws of one of the two Contracting States, who was resident in the territory of the other Contracting State at the time of his or her death, the death grant shall be paid by the competent agency of the other Contracting State.

5. If the death was due to an occupational disease and there is an entitlement to a death grant in both contracting States, the death grant shall be paid by the competent agency of the

Contracting State in whose territory the employee or self-employed person was last exposed to the risk of the occupational disease.

CHAPTER 5. FAMILY ALLOWANCES

Article 40. Acquisition, retention or recovery of entitlement to family allowances

1. Where the laws of one Contracting State make the acquisition, retention or recovery of entitlement to benefits conditional on the completion of periods of coverage, the agency that applies those laws shall, to the extent necessary, for the purposes of aggregation, take into account periods of coverage completed under the laws of the other Contracting State, as if they were periods of coverage completed under the laws of the first Contracting State, provided that the periods in question do not overlap.

2. “Family allowances” refers to periodic cash benefits, as described in the administrative arrangement referred to in article 43 of this Agreement. Under the arrangement, the competent authorities shall determine:

- (a) Categories of children covered by family allowances;
- (b) Eligibility requirements, rates and duration of family allowances.

3. Persons subject to the laws of one of the Contracting States shall be entitled, for children residing in the territory of the other Contracting State, to the family allowances of the first Contracting State.

4. A recipient of a pension or annuity payable under the laws of both Contracting States shall be entitled, for children residing in the territory of the Contracting State other than the one where the recipient resides, to the family allowances of the Contracting State where the recipient of the pension or annuity resides.

5. The child of a deceased person who was subject to the laws of one Contracting State and who resides in the territory of the other Contracting State shall be entitled to the family allowances of the Contracting State to whose laws the deceased was last subject and under the terms of those laws.

6. Notwithstanding paragraphs 3 to 5 of this article, where persons are entitled to family allowances in both Contracting States, the State where the child resides shall be considered to be the competent State responsible for the payment of family allowances.

CHAPTER 6. UNEMPLOYMENT

Article 41. Aggregation of periods of insurance

1. Where the laws of a Contracting State make the acquisition, retention, recovery or duration of entitlement to benefits conditional on the completion of periods of insurance under the laws on unemployment benefits, the agency which is responsible for applying those laws shall, to the extent necessary and for the purpose of aggregation, take into account periods of insurance completed as an employed person under the laws on unemployment benefits of the other Contracting State as if they were periods of insurance completed under its own laws on unemployment benefits.

2. The competent agency of the Contracting State under whose laws on unemployment benefits the acquisition, retention, recovery or duration of entitlement to benefits is conditional on the completion of periods of insurance under the laws on unemployment benefits shall be required to take into account periods of insurance completed in the other Contracting State under its laws on unemployment benefits only if such periods would be considered periods of insurance if they had been completed under the laws on unemployment benefits which it applies.

3. The application of paragraphs 1 and 2 of this article shall be subject to the requirement that the person concerned last completed periods of employment or, in the case of paragraph 2, periods of insurance, under the laws on unemployment benefits of the Contracting State from which benefits are claimed and that he or she engaged in an occupational activity under those laws as an employed person for at least 26 weeks during the 12 months preceding the claim.

4. Paragraph 1 of this article shall apply notwithstanding the cessation of employment, through no fault of the employee, before the completion of the 26 weeks, where such employment was intended to continue longer.

Article 42. Consideration of periods of insurance in the other State

For the purposes of article 41 of this Agreement, the competent agency of a Contracting State shall, in determining the duration and amount of the benefits, take into account, where applicable, the period during which benefits were provided by the competent agency of the other Contracting State, up to a maximum of 12 months and within the limits established by the laws on unemployment benefits that the competent agency of the first Contracting State applies.

Part IV. Miscellaneous provisions

Article 43. Cooperation between the competent authorities

The competent authorities shall:

- (a) Take all administrative measures necessary for the application of this Agreement and designate the liaison agencies, the competent agencies and the agencies of the place of residence and the place of stay;
- (b) Determine the procedures for mutual administrative assistance and the payment of costs associated with obtaining medical, administrative and other certificates required for the application of this Agreement;
- (c) Communicate to each other directly all information concerning the measures taken to apply this Agreement;
- (d) Inform each other, directly and as soon as possible, of any changes in their laws that may affect the application of this Agreement.

Article 44. Joint commission

A joint commission composed of representatives of the competent authorities of each Contracting State shall be charged with monitoring the application of this Agreement and proposing any amendments thereto. The joint commission shall meet as necessary, at the request of either Contracting State, and shall hold its meetings alternately in Belgium and in Tunisia.

Article 45. Mutual administrative assistance

1. For the application of this Agreement, the competent authorities and the competent agencies of the two Contracting States shall assist each other as they would for the purposes of applying their own laws. In principle, such mutual assistance shall be free of charge; however, the competent authorities may agree on the reimbursement of certain expenses.

2. Medical examinations of persons residing or staying in the territory of the other Contracting State shall be conducted by the agency of the place of stay or residence, at the request and expense of the competent agency. The cost of medical examinations shall not be reimbursed if the examinations are conducted in the interest of both Contracting States.

3. In the event of reimbursement, the costs referred to in paragraphs 1 and 2 of this article shall be reimbursed in accordance with the administrative arrangement referred to in article 43 of this Agreement.

4. For the application of this Agreement, the competent authorities and agencies of the Contracting States may communicate directly with each other, as well as with any persons, regardless of the place of residence of such persons. Such communication may be effected in one of the official languages of the Contracting States.

5. In addition to the application of the general principles of administrative cooperation, the Contracting States shall agree, in an administrative arrangement, on how they will assist each other in combating cross-border fraud relating to social security contributions and benefits, in particular with regard to the effective residence of persons, the assessment of resources, the calculation of contributions and the accumulation of benefits.

Article 46. Transmission and protection of personal data

1. The agencies of both Contracting States shall be authorized to transmit to each other, for the purposes of applying this Agreement, personal data, including data relating to the income of persons as required by the agency of a Contracting State.

2. The transmission of personal data by the agency of a Contracting State shall be subject to the data protection laws of that Contracting State.

3. The storage, processing, dissemination, modification and destruction of personal data by the agency of the Contracting State to which they are transmitted shall be subject to the data protection laws of that Contracting State.

4. The data referred to in this article may not be used for any purpose other than to apply the laws of both Contracting States.

Article 47. Exemption from taxes and from requirements for authentication

1. Any exemption from or reduction of charges, stamp duties, court fees or registration fees provided for in the laws of one of the Contracting States in respect of papers or documents to be produced pursuant to the laws of that State shall be extended to similar papers and documents to be produced pursuant to the laws of the other Contracting State.

2. All instruments and documents to be presented for the purposes of this Agreement shall be exempted from requirements for authentication by diplomatic or consular authorities.

Article 48. Applications, declarations and appeals

1. Any application, declaration or appeal to be submitted, in accordance with the laws of a Contracting State, within a specified period of time to an authority, agency or court of that State shall be admissible if it is submitted within the same period of time to an authority, agency or court of the other Contracting State. In such cases, the authority, agency or court to which the application, declaration or appeal has been submitted shall transmit it without delay to the authority, agency or court of the first Contracting State, either directly or through the competent authorities of the Contracting States. The date on which such an application, declaration or appeal is submitted to an authority, agency or court of the other Contracting State shall be deemed the date of submission to the authority, agency or court competent to receive it.

2. Applications for benefits submitted to the competent agency of a Contracting State shall also be receivable, for corresponding benefits, by the competent agency of the other Contracting State.

3. The authorities, agencies and courts of one Contracting State may not reject claims, applications or other documents addressed or submitted to them by reason of the fact that they are written in an official language of the other Contracting State.

Article 49. Payment of benefits and transfers

1. Agencies paying benefits under this Agreement may do so in the currency of their State.

2. The agency paying the benefits shall pay directly to the beneficiary the benefits due to him or her, at the times and in the manner provided for by the laws which it administers.

3. However, in the event that the monthly amount payable for an annuity or pension is less than a sum to be determined by an exchange of letters between the competent authorities of the two Contracting States, the agency shall, at the request of the beneficiary, pay such annuities and pensions quarterly, semi-annually or annually.

4. The laws of the Contracting States on foreign exchange controls shall not constitute an obstacle to the free transfer of the sums resulting from the application of this Agreement.

Article 50. Settlement of disputes

Difficulties and disputes relating to the interpretation and application of this Agreement shall be settled by the joint commission referred to in article 44 of this Agreement.

Article 51. Recovery of overpayment

1. If, at the time of payment or review of benefits under this Agreement, the agency of a Contracting State finds that it has paid a beneficiary a sum exceeding the amount to which he or she is entitled, that agency may, subject to the conditions and to the extent permissible under the laws which it applies, request the agency of the other Contracting State responsible for the payment of a benefit of the same nature to that beneficiary to deduct the amount overpaid from the arrears due to the beneficiary, subject to the conditions and to the extent permissible under the laws which it applies, and to transfer the amount deducted to the creditor agency. If the overpayment cannot be withheld from the amounts which are payable, paragraph 2 shall apply.

2. If the competent agency of a Contracting State has paid a beneficiary an amount in excess of his or her entitlement, that agency may, subject to the conditions and to the extent permissible under the laws which it applies, request the competent agency of the other Contracting State responsible for the payment of benefits to that person to deduct the amount overpaid from the payments it is making to the beneficiary for benefits of the same nature. The latter agency shall deduct that amount subject to the conditions and to the extent to which such deduction is permissible under the laws which it applies, as if the overpayment had been made by it, and shall transfer the amount deducted to the creditor agency.

Article 52. Enforcement procedures

1. Enforceable decisions rendered by the judicial authorities of one of the Contracting States, as well as enforceable instruments and documents issued by an authority or agency of one of the Contracting States that are no longer subject to appeal, relating to social security contributions, interest, any other costs or the recovery of undue payments, shall be recognized and enforced in the territory of the other Contracting State, to the extent permissible under the laws and subject to any procedures applicable to similar decisions of the other Contracting State.

2. Recognition may be refused only if it is contrary to public policy in the Contracting State in whose territory the decision, instrument or document is to be enforced.

3. In the context of enforcement, bankruptcy or compulsory liquidation proceedings in the territory of the other Contracting State, the monies owed to an agency shall enjoy the same privileges as those granted under the laws of that Contracting State.

4. Claims subject to recovery or enforced recovery shall be protected by the same guarantees and privileges as claims of the same kind of an agency located in the territory of the Contracting State in which the recovery or enforced recovery takes place.

5. The terms of application of this article shall be set out in the administrative arrangement referred to in article 43 of this Agreement.

Article 53. Claims against third parties

If a person receives benefits under the laws of a Contracting States for an injury resulting from events that occurred in the territory of the other Contracting State, any rights of the agency paying benefits against a third party liable to pay compensation for the injury shall be settled as follows:

(a) Where the said agency, under the laws it applies, is substituted for the beneficiary in any rights which he or she may have against the third party, such substitution shall be recognized by the other Contracting State;

(b) Where the said agency has a direct right against the third party, such right shall be recognized by the other Contracting State.

Part V. Transitional and final provisions

Article 54. Events and situations prior to the entry into force of the Agreement

1. This Agreement shall also apply to events that occurred prior to its entry into force.

2. This Agreement shall not create any entitlement to benefits for any period prior to its entry into force.

3. All periods of insurance completed under the laws of one of the Contracting States prior to the date of the entry into force of this Agreement shall be taken into consideration in determining entitlement to any benefit under this Agreement.

4. This Agreement shall not apply to entitlements that have already been paid out, either in the form of a lump sum or through the reimbursement of contributions.

Article 55. Review, limitation and forfeiture

1. Any benefit that has not been paid or that has been suspended, either because of the nationality of the person concerned or because he or she resides in the territory of the Contracting State other than that in which the agency responsible for paying the benefit is located, shall be paid or reinstated at the request of the person concerned as from the entry into force of this Agreement.

2. The entitlements of a person who, prior to the entry into force of this Agreement, received payment of a benefit shall, at his or her request, be reviewed, taking into account the provisions of this Agreement. On no account shall such a review result in a reduction of a person's prior entitlements.

3. Where the request referred to in paragraph 1 or 2 of this article is submitted within two years of the date of entry into force of this Agreement, the rights arising under this Agreement shall be acquired as of that date, and the laws of either Contracting State concerning the forfeiture or limitation of rights shall not be invoked against the person concerned.

4. If the request referred to in paragraph 1 or 2 of this article is submitted more than two years after the date of entry into force of this Agreement, entitlements not subject to forfeiture or limitation shall be considered acquired from the date of the request, unless more favourable legislative provisions of the Contracting State concerned apply.

Article 56. Duration

This Agreement shall remain in force indefinitely. Either Contracting State may terminate it by giving twelve months' written notice through the diplomatic channel to the other Contracting State.

Article 57. Guarantee of entitlements acquired or in the process of acquisition

In the event of termination of this Agreement, all rights to and payment of benefits acquired under it shall be maintained. The Contracting States shall make arrangements concerning rights in the process of acquisition.

Article 58. Repeals and transitional measures

1. On the date of entry into force of this Agreement, the General Convention on Social Security signed on 29 January 1975 by the Kingdom of Belgium and the Republic of Tunisia shall cease to exist and shall be replaced by this Agreement.

2. Claims for benefits submitted before the entry into force of this Agreement which have not to date resulted in a decision shall be examined in the light of the Convention of 29 January 1975 and this Agreement. The option that is most favourable to the beneficiary shall be selected.

Article 59. Entry into force

This Agreement shall enter into force on the first day of the second month following the date of receipt of the note by which the second of the two Contracting States informs the other Contracting State, through the diplomatic channel, of the completion of the formalities legally required for the entry into force of this Agreement.

IN WITNESS WHEREOF the plenipotentiaries, being duly authorized to that effect, have signed this Agreement.

DONE at Tunis on 20 March 2013, in duplicate, in the French, Dutch and Arabic languages, all three texts being equally authentic.

For the Kingdom of Belgium:

[SIGNED]

For the Republic of Tunisia:

[SIGNED]